

كتب سياسية



مجموعة عربية ١٠٠٪

الكتاب ١٥١

الجمهورية الخامسة عظمت في الهواء

بقلم : جماعة من أسانذة النيارغ والاقتصاد
والسياسة في الجامعة الأمريكية

ترجمة : جمال الليثي
عرض وتقديم : محمد عبد الفناح ابراهيم

كتب سياسية

الكتاب ١٥١

فرنسا في التاريخ المعاصر

الجمهورية الخامسة

عظمة في الهواء

تأليف: هاتركوهين - دونالد ماكاى

ادورد فوكس - اوچين وبيير

بنيامين ريفلين - الزارا تومستوك

فقال لوروين - سيملى ماكوارث

ترجمة: جمال الليثى

عرض وتقديم: محمد عبد الفتاح ابراهيم

مقدمة

كتاب «فرنسا المعاصرة - الجمهورية الخامسة عظيمة في الهواء» ،

كتاب يفسر نفسه ، فهو يقدم أصلا فرنسا المعاصرة ويدرس ما يحتمل
أن يكون لها اليوم وغدا .

والواقع أن التجربة الفرنسية في المائة والخمسين سنة الأخيرة
كانت مظهرا للكثير من التحول للحسن أو للسوء ، فقد مرت فرنسا
بمراحل من مراحل تغيير الاتجاه . وجدت نفسها لمرات كثيرة متتالية
عند مفترق الطرق ، بين ديمقراطية حرة نزاعة للانطلاق ، وبين
وطنية عسكرية موجهة حتى وصلت الى المرحلة الأخيرة مرحلة(الثورة
اليمينية الثورة التي أدت الى «فرنسا التي يحكمها ديغول» أو بمعنى
أدق الى «الجمهورية الخامسة» .

وفي خضم هذه المرحلة الطويلة مرحلة قرن ونصف من الزمان ،
تركزت الجمهورية الثالثة ورائها تراثا باليا وسقطت الجمهورية الرابعة
كما يتساقط بيت شيدته صبي على رمال الساحل عند حافة البحر
الثائر وواجهت فرنسا مشكلات مالية ، ومشكلات صناعية ،
ومشكلات سياسية داخلية وخارجية .

وجاءت سياسة جديدة هي سياسة (الكبرياء المحمومة) وواجه
ديغول مجتمعه الفرنسي ، واضطر الجنرال صاحب صليب اللورين
الى اتباع سياسة التقشف في مالية الجمهورية الخامسة ، ووضع
الرجل طابعا جديدا طابع (العمل والادارة في ظل نظام ديغول
العسكري) .

ومع هذا يبدو أنه من الصعب التخلص من التشاؤم ، فإن المفهوم الفرنسي لكلمة «المجد» لا يتماشى مع هذه التغيرات السريعة التي تكتنف العالم في منتصف القرن العشرين ، فضلا عن أن الحكومة الفرنسية الجديدة لم تكشف الا عن القليل من الرغبة لتتماشى مع عوامل الإصلاح الضرورية ، وهكذا يمكن أن تنتهى الى أن الجمهورية الخامسة ، عظمة فى الهواء •

والواقع أن التشريع فى عصر الجمهورية الثالثة كان يشق طريقه بصعوبة وسط دوامة المساومات ، غير متجاوب مع الاحتياج القومى واردة الشعب ، ومع أن النظام السياسى على ما يبدو كان صالحا قبل سنة ١٩١٤ ، ألا انه أثبت عدم كفايته فى سنوات ما بين الحربين (١٩١٨-١٩٣٩) •

وجاءت الجمهورية الرابعة ، لكنها لم تلبث أن سقطت بسبب تنكبها فى سياستها الاقتصادية التى بنيت على التضخم ، فقد عاشت فرنسا فى النصف الاول من القرن العشرين بعقلية القرن التاسع عشر ، ومن ثمة كانت الجولة الاخيرة التى أدت الى خراب الجمهورية الرابعة •

والواقع انه عندما جاء ديغول الى الحكم كان اول ماتساءل عنه الناس : هل يتوافر للمجتمع الفرنسى المرونة الكافية التى تجعله يتلاءم مع الاحوال المتغيرة ؟

لكن كانت هناك مسألة أدق وأهم ، وسؤال أعقد وأشكل ، فهل ستستطيع فرنسا أن تحقق الاستقرار فى نقدها ؟ وهل ستستطيع التغلب على نتائج مخلفات الادارة السيئة التى تتلخص فى الاسراف وزيادة الاقتراض مع الفوضى فى نظام الضرائب وسوء جباية الاموال أو ما يمكن أن يقال عنه جملة سوء الادارة المالية المركزية •

، صحيح أن ديغول على ما يبدو قد أدرك - وهو فى طريقه للحكم محمولا على أكتاف أصحاب ثورة ١٣ مايو - أن العظمة بدون دعائم

اقتصادية ، وبدون توازن الاقتصاد القومي ليست عظيمة، ولكن ديجول الذى أدرك هذا فى حينه قد تخلى عن الدرس الذى تعلمه عندما راح يدعو لان تصنع فرنسا أسلحة ذرية لنفسها فضلا عن ان الاتحادات الفرنسية التى تشكلها تعتبر هزيلة فى بنائها الاقتصادى وفى أداء التزاماتها .

ومن هنا تنتهى كل البحوث الى التشائم حول مقدرة الادارة الفرنسية على الادارة !! ومرة أخرى يمكن الانتهاء الى أن الجمهورية الخامسة (عظمة فى الهواء) .

على ان هذا الكتاب لم يجرى فى الطابع المفهوم للكتب فى الصورة المألوفة ، بل جاء فى دراسات مختلفة نشرتها مجلة « كارانت هيسستورى، الشهرية وهى احدى الدوريات التى تصدر عن دار جريدة النيويورك تايمز الامريكية ، وتعنى بشئون التاريخ المعاصر فالكتاب اذن كتاب مجموع ، مجموعات دراسات متفقة الهدف يمكن أن تكون فيما بينها دراسة متكاملة للموضوع .

وكتاب هذه الدراسات نقر من الاعلام فى العالم الغربى ، عالج كل منهم مشكلة فرنسا المعاصرة من جهة ، وعالجها بعناية وأمانة ، ومن ثم جاءت فى الواقع تصور المشكلة على حقيقتها فى بساطة وإيجاز تصويرا كان من الممكن أن يكتب فى مجلدات ، والذى يجب أن يلاحظ هنا هو أننا قمنا هذه الدراسات كما جاءت فى عرض حر أمين . دون أى تعديل للفظ أو اغفال لفقرة .

وأول هؤلاء الاعلام ، هانز كوهن ، أستاذ التاريخ فى سیتی كوليدج بمدينة نيويورك ، وقد انصرف كوهن فى الخمس عشرة السنة الأخيرة لدراسة القوميات واصولها ومعانيها وله عدة دراسات عن (القومية) تستحق الدراسة وبخاصة كتابه «القومية معناها وتاريخها» الذى صدرت الطبعة السابعة منه أخيرا .

أما «دونالد ماكاى» فقد تولى التدريس في جامعة هارفارد منذ سنوات وله عدة مؤلفات في تاريخ أوروبا والولايات المتحدة ، وقد مات الاستاذ ماكاى فى ٢ من ابريل سنة ١٩٥٩ .

و ادورد فوكس تولى التدريس بجامعة هارفارد قبل أن يتركها الى جامعة كورنيل ، وقد قضى فى فرنسا خمسة عشر شهرا من سنتى ١٩٥٥ و ١٩٥٦ لاستكمال دراساته لتاريخ فرنسا الحديثة واتجاهات سياستها .

أوجين ويبر : مساعد استاذ التاريخ بجامعة كاليفورنيا ، وقد تولى التدريس بجامعة فرنسا لعدة سنوات بعد الحرب العالمية الثانية ، ويعنى بخاصة بعقائد ومستقبل أحزاب اليمين فى فرنسا وله كتاب بعنوان (انعاش القوميات فى فرنسا) .

بنيامين ويفلين : مساعد أستاذ العلوم السياسية بجامعة بركلين فام بعدة أبحاث بين سنة ١٩٥١ وسنة ١٩٥٤ فى شمال افريقية تحت رعاية مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية ، وقضى سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٥٧ فى فرنسا وشمال افريقية - كمنحة دراسية للبحث - من مؤسسة فولبرايت .

الزاد كوستوك : أستاذة الاقتصاد بكلية مونت هوليوك تكتب كل سنة البحث الخاص بدول الكومنولث للحولية التى تصدر بعنوان : (نيو انترناشيونال بيروك) ولدائرة المعارف المسماة (وورلد بوك انسيكلوبيديا انيوفوال) .

فال لوروين : أستاذ التاريخ بجامعة أوريجون ، له كتاب (الحركة العمالية الفرنسية) اصدار مطبعة جامعة هارفارد سنة ١٩٥٤ ، واشترك فى كتابة عدة بحوث لدائرة المعارف البريطانية ، قضى فى فرنسا بعض الوقت أستاذا زائرا بجامعة ليون .

والواقع أنه يجب أن ينظر الى هذه الدراسات من الزوايا التي استهدفها كتابها لا أن ينظر اليها كتلة واحدة في جملة معا ، ومع هذا فهناك نقاط تستحق الدراسة أهمها :

• أيدت انتخابات فرنسا في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ نورة ١٣ من مايو التي تعاون فيها الجيش الفرنسي والمستعمرون الفرنسيون في الجزائر ولكن المجلس الذي جاءت به هذه الانتخابات يشبه (المجلس غير الموجود) الذي انتخب عام ١٨١٥ . المجلس الذي انتخب من غلاة دعاة الملكية في عهد لويس الثامن عشر .

♦ كانت نتيجة انتخابات نوفمبر سنة ١٩٥٨ تصويتا بالثقة بشخصية ديغول ، والتأييد الذي حظي به ديغول ليس غريبا فقد سبق أن أعطت فرنسا هذه الثقة الجماعية في سنة ١٨١٨ للبرنس لويس نابليون (نابليون الثالث فيما بعد) ، وفي سنة ١٩٤٠ للمارشال هنري بيتان ، ومع أن الرجال الثلاثة يختلفون فان ثلاثتهم لجأوا الى تقاليد العسكرية الفرنسية .

♦ ولدت الجمهورية الرابعة في ظروف سيئة الطالع ، وقامت فكرة خاطئة في قوة فرنسا الحربية على أساس أنها خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية وقد انبعثت هذه النظرة من أطلال العسكرية الفرنسية والانهيال للفكر الفرنسي .

♦ بدأت الجمهورية الرابعة برخاء للشعب الفرنسي وللعمال الفرنسيين ، وفي نفس الوقت عملت للتضامن الاوروبي ولتكوين حلف الاطلنطي . كما عملت مع بعض التردد لاتباع سياسة تحررية نحو المستعمرات الفرنسية .

♦ حاول جى مولييه تنفيذ هذه السياسة التحررية ، لكن بعد زيارته للجزائر هالته معارضة الجيش الفرنسي ومعارضة المستوطنين

الفرنسيين فعاد لفرنسا معتزما تغيير هذه السياسة وأمل الجيش والمستوطنون سياستهم في ٦ من ابريل سنة ١٩٥٨ وكان هذا هو سر موت الجمهورية الرابعة في ١٣ من مايو بعد سنتين وشهرين .

♦ مع ان ديغول في اكتوبر سنة ١٩٥٨ كان امام فرصة لاتخاذ خطوة تدل على الجراءة وطلب مفاوضة الجزائريين ، ولكنه بدلا من هذا ، طلب منهم التسليم ، وبذلك نفذ سياسة ثورة ١٣ مايو والاتجاه نحو ضم الجزائر لفرنسا .

♦ في المستقبل البعيد قد يصبح أمل الديمقراطية الفرنسية في رجل من طراز «فنسان أوريول» لامن طراز ديغول ، وقد استقال اوريول أول رئيس للجمهورية الرابعة يوم ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٩ من الحزب الاشتراكي بعد أن قضى في عضويته ٥٤ سنة لانه رأى كل شيء يتدهور .

♦ استفتاء ديغول بتاريخ ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ انتهى الى أن طلبت كل المستعمرات الافريقية الحكم الذاتي داخل الرابطة الفرنسية عدا غينيا التي طلبت الاستقلال بزعامة سيكوتوري .

♦ تكونت جمهورية مالي في ١٧ من يناير سنة ١٩٥٩ من السنغال والسودان الغربي وجمهورية فولتا العليا وداهومى .

♦ مع تركيز الانتباه الى المسرح الفرنسي المتغير والدائم فان الجمهورية الثالثة هي الموصل لهذا التطور ثم هي التي كشفت عن المشكلات الفرنسية التي كانت محتملة أو كامنة قبل سنة ١٩١٤ وجعلتها أميل للوضوح والامتداد خلال السنوات فيما بين الحربين

♦ يلاحظ أن احصاءات التعداد في فرنسا بين ١٨٤٦ و١٩٣١ وقفت بعدد السكان في الريف الفرنسي بين ٧٥ و ٥٠ / ٠ على التوالي،

والفلاح المحدود المصالح يرتبط بالارض ، والفلاح الفرنسى يعارض الاصلاح لنفسه وللباحثين ، وهو لم يتكيف مع المجتمع الصناعى كما حدث من الفلاح الأمريكى .

• كانت جماعات صفار التجار عاملا طفيليا ينمو على حساب الاقتصاد وكانت هذه الجماعات فى العصر الحديث عصب حركة «بوجاد» .

• بدأت الحركة العمالية ضعيفة فيما بعد سنة ١٨٩٠ وفى سنة ١٩١٤ كان «حزب العمال» أقوى الاحزاب فى البرلمان الفرنسى ، وكان من الناحية الظاهرية يسير فى أسلوب حزب العمال البريطانى الذى ينمو ، ولكنهم بعد سنة ١٩٤٤ اتجهوا للناحية الشعبية

• يود الفرنسيون أن يشيروا الى اقتصادهم على أنه متوازن ، انتاج زراعى يتوافر معه اكتفاء ذاتى ، وانتاج صناعى لا يعتمد كل الاعتماد على التجارة الخارجية .

• عند تحليل البناء الاجتماعى لفرنسا نجد أنه من الطبيعى أن ننظر الى التضاد بينها وبين انجلترا ، ففي انجلترا سبقت الثورة السياسية الثورة الصناعية بقرن على حين أن فرنسا اضطرت لمواجهة مشكلات الامرين فى السنوات بين ١٧٨٩ و ١٩١٤ .

• وجدت فرنسا بأنه من المستحيل أن تحل مشكلة الاصلاح الدستورى بالمناقشات السلمية والتشريعات والتغييرات الاساسية وقد جاءت نتيجة ثورات عكسية ونفس اصلاحات ديغول الدستورية لم تكن مستطاعة الا بالموقف الثورى فى الجزائر .

• لا تقدم السياسة الخارجية للجمهورية الثالثة - مع الاسف - أى دروس مباشرة نافعة للزعماء اليوم ، وقصة الدورة الاولى بين

١٨٧١ و ١٩١٤ توضح الفكاك اللامع من العزلة التي فرصها
بسمارك على فرنسا مع الخطوات الناجحة لعودة فرنسا ثانية
الى مصاف الدول الكبرى .

♦ كانت الدورة الثانية للجمهورية الثالثة هي السنوات التي بين
الحربين وهذه الدورة مليئة بالدروس (عملا يجب عمله)، وتصلح
هذه أيضا كدروس للانجليز والامريكان على حد سواء .

♦ عادت فرنسا من جديد لاقامة حلف من دول الدرجة الثانية ،
وكان التنظيم كافيا مادامت فرنسا ضعيفة ، ولكن وضع في الافق
تهديدين : قوة هتلر ، وزيادة قوة روسيا ، وعملت فرنسا بسرعة
للتسلح خلف جدار لم يتم ، هو خط ماجينو غير الكامل ، فكانت
النتيجة هزيمة منكرة على ما نعرف .

♦ لم تكن الجمهورية الرابعة نظاما قد تقوض تحت وقع الضغط
الكبير ، بل وكان أيضا مرحلة من تاريخ فرنسا كانت مليئة
بالامل ، ولا يعني هذا القول الاستهانة بنهاية القصة بل يستهدف
به ابراز الاسباب التي أدت لهذه النهاية ولا يبراز الى اى مدى كانت
هذه الضربات القاتلة التي قضت على الجمهورية الرابعة مالية
ودستورية وسياسية ومعنوية .

♦ واجه الفرنسيون غداة التحرير عدة اختبارات هامة لم تكن قاصرة
على شكل الجمهورية بل شملت أيضا شكل المجتمع ، وكان أول
قرار هو القرار الذي خسر منديس فرانس معركته عن سياسة
التقشف وايجاد نقد ثابت وميزانية متوازية .

♦ مر اختيار شكل الحكومة بعدة تجارب ، ومع أن الشعب كان يميل
الى تشكيل جمعية ثورية فان الاستفتاء لم ينجح ، وفي الاستفتاء
الثاني قبل دستور اشبه بدستور الجمهورية الثالثة على أنه .

أحسن الموجود ، ولما لم تقبل الجمهورية الرئاسية ، فقد انصرف
ديجول من المسرح السياسي ليعود بعد فترة قصيرة ليعلن قيام
الجمهورية الجديدة •

♦ الوثيقة الدستورية التي أنشأت الجمهورية الرابعة كونت في
نفس الوقت الاتحاد الفرنسي من فرنسا والمستعمرات والممتلكات
عبر البحار والمحيطات •

♦ أنقذ مشروع مارشال أوروبا ولكن دون أن يوقف تيار الحوادث
التي اكتسحت العالم الحر خلال الاثنتي عشرة السنة التالية •
• مكن مشروع مارشال من بعث الحياة في المجتمع الاقتصادي
وتولت فرنسا القيادة وتم انشاء منظمة الفحم والصلب ، وبرز
في أوروبا ثلاثة كاتوليك محافظين هم شومان في فرنسا واديناور
في ألمانيا ودي جاسبري في إيطاليا ، وكان رد الاتحاد السوفيتي
قلب نظام الحكم في تشيكوسلوفاكيا وحصار برلين واعادة تسليح
الاحزاب الشيوعية •

♦ أعادت الازمة الوزارية في يونيو ١٩٥٣ منديس الى الحكم وبدأ
علاجه ببرنامج مالى أهم مافيه وقف الحرب الصينية ، على ان
منديس فرانس لم ينجح فى أن يجد شيئا يعوض عن معاهدة
الدفاع الاوروبى فسقطت وزارته •

♦ سببت الاضطرابات السياسية ، حرب الجزائر وحملة السويس
الطائشة وازدياد نفوذ العسكريين فى الجزائر ، وازدحام المسرح
بالسياسيين الانتهازيين ووضح ضعف الحكومة وهنا ظهر ديجول
من جديد بعد أن اكتملت له جميع مبررات ظهوره •

♦ العوامل التى تؤثر على سياسة الجمهورية الخامسة كما أثرت على
الجمهورية الرابعة التى سبقتها هى : « المعاهدات ، والمحالفات ..

والمنظمات الدولية التي اشتركت فيها منذ نهاية الحرب ، ثم الرأي العام وتوجيهاته وميوله وتركيزه على المسائل المختلفة ، كما أن هناك أيضا شخصية ديجول ، آراؤه وما يمكن أن يستنبط بالدراسة والبحث .

♦ وقع ديجول عشية التحرير معاهدة مع روسيا لاتزال قائمة ، ووقعت فرنسا معاهدة دنكرك سنة ١٩٤٧ بين بريطانيا وفرنسا ضد أي عدوان ألماني جديد ، ثم انضمت بلجيكا ولوكسمبورج وهولندا ، ثم انضمت إيطاليا والمانيا واصبحت المعاهدة حلف دول غرب أوروبا ضد روسيا مع أن هذا الدفاع ضد روسيا كان في حد ذاته قضية خاسرة .

♦ منظمة الفحم والصلب عجزت عن تنفيذ الاتفاقات التي قامت من أجلها وحلت قوانين الغاب محل قواعد المعاهدة ، ولجأت كل دولة من الأعضاء الى خرق نصوص المعاهدة كلما كان ذلك من مصلحتها

♦ النقطة التي تبدأ منها السياسة الخارجية الفرنسية هي أن التكوين المتعدد الجوانب للمحالفات في أوروبا قد اختير بميلاد أو استقلال دول جديدة في آسيا وأفريقيا ، وبانتقال الصراع بين العسكريين من أوروبا الى الشرق والشرق الاوسط مع علاقات عدائية مع العالم العربي ، واتفاق ودي متزايد مع اسرائيل .

♦ في الرأي العام الفرنسي اتجاهات جديدة بالملاحظة .

× فرنسي واحد من كل عشرة يعتبر الولايات المتحدة هي المسئول الاول عن الاضطراب في العالم .

× وفرنسيان في كل عشرة يعتبران بأن روسيا مسئولة أكثر من أي دولة أخرى .

× أربعة فرنسيون من كل عشرة يعتبرون ان الدولتين مسئولتان بالتساوى عن الاضطرابات التى تسود العالم .

♦ منذ أن تولى ديغول زمام الحكم استعادت السياسة الفرنسية ثقتها بنفسها واستعادت مقدراتها على اتخاذ القرارات وذلك ما كان يعوزها خلال السنوات العشر الماضية .

♦ أعلن ديغول فى رحلته أن للممتلكات الفرنسية حق اختيار مصيرها فى استفتاء ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ ، بل وأعلن أن الممتلكات التى تصوت بكلمة (نعم) وتنضم للمجتمع الفرنسى الجديد تستطيع مستقبلا أن تغير رأيها ، وهذا يتعارض مع ما قاله فى مؤتمر برأزفيل فى يناير سنة ١٩٤٤ من أن هناك ارتباط دائم بين فرنسا وممتلكاتها، وقد رفض بطريقة حتمية فكرة الاستقلال كما استبعد فكرة الحكم الذاتى بل رفض أى تطور محتمل خارج كتلة الامبراطورية الفرنسية .

♦ يرجع تحول ديغول الى : - انتصار القومية الوطنية فى عالم المستعمرات مما أدى الى استقلال ١١ دولة ثم فشل الجيود الفرنسية فى التمشى مع التطورات التى تسير بخطى سريعة .

♦ كان رد فرنسا على انتشار الوعى القومى مشروع الاتحاد الفرنسى ولكن الوحدة هنا لاتقوم بين أعضاء متساوين فى الحقوق على غرار الكومنولث البريطانى . بقدر ماتقوم على أساس نظام تتمتع فيه فرنسا بمركز السيطرة ثم أن الممتلكات عبر البحار ظلت تحت حكم ولاية تعينهم فرنسا ويتمتعون بالمسؤولية الوحيدة ، ولهذا فلا غرابة اذا لم يشبه الاتحاد أنه ندللقومية الوطنية .

♦ لم تنجح سياسة الكبت الا فى القضاء على الثورة فى مدغشقر ، وسبب فشل السياسة تلو الاخرى ضياع فيتنام ، لاوس ،

كمبوديا ، مراكش ، تونس كما أدى الى الحرب المبريرة في
الجزائر .

♦ أصدرت فرنسا قانون سنة ١٩٥٦ لمواجهة الحال في غرب أفريقية
وفي أفريقية الاستوائية ، وأدخلت بعض الاصلاحات على نظام
الحكم القائم في الثماني الحكومات الوطنية في غرب أفريقية
وعلى الممتلكات الاربع في وسط أفريقية ، وشكلت مجالس وطنية
تعنى بالمسائل الداخلية ومع وجود الحاكم الذي هو الرئيس الفعلي
لكل مجلس الا أن السلطة فعلا في يد نائب الرئيس المنتخب .

♦ جاء استفتاء سنة ١٩٥٨ نتيجة لزيادة تأثير استقلال غانا في
الافريقيين ثم نتيجة لادراك المتاعب التي لاقتها فرنسا في الهند
الصينية والجزائر عندما واجهت تحدى القومية في المستعمرات
ولكن ديغول مع عرضه حق الممتلكات في الاستقلال أشار الى حق
فرنسا أيضا في الانفصال ، أى هدد بقطع المعونة المالية وقطع
الروابط الاقتصادية وسحب الفنيين الفرنسيين وهكذا .

♦ مهدت المادة ٨٨ من الدستور الفرنسي الجديد الى الاتفاق مع الدول
التي ترغب الارتباط بهذا المجتمع لتنمية حضارتها برغم استقلالها
وتنطبق هذه المادة على غينيا وعلى بلاد شمال افريقية وبلاد الهند
الصينية وعلى توجولاند والكميرون اللتين تحت وصاية فرنسا
باسم الامم المتحدة .

♦ فرنسا هي التي تتولى نيابة عن مجتمع الدول الفرنسية الشئون
الخارجية والدفاع والنقد والسياسة الاقتصادية الخارجية
والعلاقات التجارية وسياسة المواد الخام ، وهي سلطات مخولة
للاتحاد ككل ، ولكن فرنسا تمثل العملاق في مجتمع أقزام .

• حق الاختيار الوارد فى المادة ٨٦ من الدستور الجديد لا ينطبق على الجزائر لانها لم تعتبر ولاية بل اعتبرت جزءا من الوطن الام نفسه ، ولكن فى تصريحات دييجول مايدل على أنه يعترف بأن الجزائر ليست فرنسا بل انه يعارض سياسة الجماعة التى مهدت الطريق لعودته بالحكم من ناحية رغبتها فى الاندماج الكامل للجزائر فى فرنسا •

• اللغة التى استخدمها دييجول فيما يتعلق بمستقبل الجزائر لغة مبهمه الا أنه أوضح فى جلاء بأن تيار المتطرفين لن يجبره ، ودييجول يتحدث عن ارتباط الجزائر الوثيق مع فرنسا الام ، ولم يتحدث عن الجزائر كجزء من فرنسا الام •

• قيام اتحاد فدرالى فى شمال افريقية سيمكن من الاثر السىء للموقف فى الجزائر •

• يشبه الفرنك الفرنسى بيتن عملات غرب أوروبا الرجل الدائم المرض فى نهاية الحرب العالمية الثانية كان الدولار الأمريكى يساوى ١١٩ فرنكا فأصبح فى أول سنة ١٩٥٨ يساوى ٤٢٠ فرنكا وفى ديسمبر سنة ١٩٥٨ كان الدولار يساوى ٤٩٣٫٧ فرنكا •

• مع أنه من خطأ الرأى دعم الوحدة النقدية عديمة القيمة بمواصلة اضعاف قيمتها ، الا انه فى حكم دييجول سحب الانخفاض عدد من الاصلاحات المالية التى تستهدف تثبيت السعر الجديد مع دعم الاقتصاد الفرنسى ككل •

• الفرصة المأمولة لسياسة مالية سليمة ميزانية متوازية لا تلائم المصالح المعقدة فى فرنسا فى الوقت الحاضر كما لم تلائمها سنة ١٩٥٤ عندما أسقطت المعارضة مندريس فرانس فى أوائل سنة ١٩٥٥ •

- ♦ مع أن عضوية اتحادات العمال مفهوم غامض مفكك ولا توجد أرقام تكشف عن عدد الاعضاء المسددين للاشتراكات ، كما انه لا يفهم لهذه الارقام أى معنى ، ألا ان اتحادات العمال لها أثر سياسى فعال ، و احيانا تعتبر حقيقة سياسية هامة .
- ♦ يعتبر دييجول الائب الرمزى الذى كانت فرنسا تتوق اليه منذ عهد لويس فيليب .
- ♦ يقطع دييجول برنامج الاذاعة ليقول كلمات بسيطة مدروسة يستهدف بها أن يشرح للناس لماذا يجب أن يفعل هذا أو ذاك ، ويعد الناس بالعظمة مكافأة لهم على شد أحزمتهم على بطونهم فى الوقت الحاضر .
- ♦ دييجول يبشر الناس بالفرنكات الثقيلة ولكن الناس لا يفهمون ماذا يعنى بها . .
- ♦ مما يحير الناس ما يقوله بيناى عن فرض الضرائب تبعا للمظهر والاستقف الذى ينفق على نفسه وخادمه الكهل وسيارته التى يزور بها كنائس ابرشيته من صدقات المحسنين يظن انهم سيعتبرونه يكسب مليونين ويفرضون عليه ضرائب على هذا الاساس .
- ♦ الحديث الذى تسمعه من أحد أعضاء الاكاديمية فى باريس هو نفس الحديث الذى تسمعه من أى فلاح فى نورمانديا ، حديث عن نفقات المعيشة وعن الضرائب وعما يمكن أن ينتهى اليه هذا كله .
- ♦ الامريكان يقولون أنهم يسمعون فى فرنسا أحاديث عن المال والضرائب أكثر مما يسمعون عنها فى بلادهم .
- ♦ لو اجري استفتاء سبتمبر الماضى مرة ثانية فى فرنسا لما حصل دييجول الا على معدل بين ٣٠ و ٥٠ ٪ من الأصوات لان التسايد الجماعى جاء نتيجة سوء فهم الناس .
- ♦ اليمينيون يعتبرون ان دييجول قد خانهم .

- ♦ ان عددا كبيرا من الذين كانوا وراء حركة ديجول ينظرون اليه الآن على أنه تحول عنهم بحيث لا يمكنهم بعد من السيطرة عليه
- ♦ اكتشف البعض أن دبريه رئيس وزراء فرنسا أصله لأمه يهوديا مما جعل بعض الصحف المناهضة للسامية تمنحه نصيبه كاملا من السباب .
- ♦ لا يتمتع الجناح اليسارى ولا منديس فرانس البائس بتأييد شعبى فى الوقت الحاضر .
- ♦ ديجول رجل متصوف يحذوه شعور بأن له رسالة سامية وهو يعتقد بهذا اعتقادا جازما لدرجة ان الظروف لا تعنى شيئا بالنسبة له .
- ♦ عندما يقول ديجول : (أنا فرنسا) أو عندما يتحدث عن نفسه فى مذكراته بصيغة الضمير الغائب ليس هذا تفاخرا منه بل اعتقادا حقيقيا بأنه هو الشخص الذى تتحقق على يديه عظمة فرنسا التى هى عظمة فى الهواء .
- وهكذا يصل الحديث فى ختام هذه الدراسات ليقدم اجابة كاملة عن السؤال الذى يدور بخلد الكثيرين « ما حقيقة الاوضاع فى فرنسا ، وعلى أى طريق تنحدر هى نحو الهاوية » .
- والغريب أن تكتب السطور الاخيرة من هذه الترجمة العربية وفى فرنسا ثورة مكبوتة وفى الجزائر ثورة ملتبهة وحرب مستعرة .
- واذا كان ديجول قد استطاع أن يسيطر على الثورة التى قام بها المستغلون الفرنسيون فى أرض الجزائر ، فانها سيطرة موقوتة ، ومن الواضح أن فرنسا بالادوار التى تلعبها فى الميدان الدولى لمحاولة استعادة مكانة قد ضاعت ، انما تتعجل مرحلة الانحدار .

محمد عبد الفتاح ابراهيم

الثورة اليمينية في فرنسا

بقلم هانز كوهن

استاذ التاريخ بكلية « نيويورك سيتي » الامريكية

ان ثورة ١٣ مايو سنة ١٩٥٨، التي بدأت بتعاون الجيش الفرنسى مع المستعمرين الفرنسيين فى الجزائر قد أيدتها الانتخابات الفرنسية التى عقدت فى ٣٠ نوفمبر ١٩٥٨ ، وقد قارن « ريموند آرون » و « هولتر ليبمان » الصحافة الفرنسية المجلس الفرنسى الجديد بالمجلس الغير الموحد الذى أنتخب عام ١٨١٥ ، كان مجلس عام ١٨١٥ مجلسا مكرنا من غلاة الملكية ذهب فى رغباته وآماله الى أبعد ما كان يرتجيه لويس الثامن عشر ، فالنواب الجدد الذين أنتخبوا باسم الملكية حاولوا أن يضعوا الملك المعتدل فى مركز ثانوى ، وسرعان ما تشكك لويس الثامن عشر فى نجاحه فى مواجهة مجلس ملكى منتخب على اسس قانون انتخابى جديد ، ثم مواجهة تحول مفاجيء من جانب الناخبين الفرنسيين نحو أقصى اليمين ، والموقف اليوم يشبه هذا الى حد بعيد . .

فكما كانت انتخابات عام ١٨١٥ نجاحا ظاهريا للملك ، كذلك انتخابات ديجول فى نوفمبر ١٩٥٨ كانت فقط نجاحا ظاهريا له . لقد كانت فى الحقيقة قبولا لدورة ١٣ مايو بواسطة غالبية الشعب الفرنسى ، وكانت أكثر من تصويت بالثقة بشخصية ديجول الغامضة ، لقد فاقت هذه الانتخابات ما كان يرتجيه ديجول حتى اليوم ، فان تأييد فرنسا لديجول قد فاق تأييدها للمجلس الجديد ، وهذا التأييد للجنرال ديجول ليس ظاهرة غريبة فى تاريخ فرنسا فكذا أعطى تأييدا ساحقا : عام ١٨٤٨ ، للبرنس لويس نابليون ، وفى يونية ١٩٤٠ للمارشال هنرى بيتان الذى حوكم وسجن .

ان الرجال الثلاثة لويس نابليون ، وبيتان ، وديجول ، شخصيات تختلف عن بعضها كل الاختلاف ، ومن بين هؤلاء الثلاثة تعتبر شخصيه دييجول ابعدها اثرا ، ورغم هذا فان ثلاثتهم قد لجأوا الى العسكرية الفرنسية وتقاليده ، وتأييد هذه الحركات بالانتخابات كان تحولا نحو اليمين الوطنى ، وانتخاب ثلاثتهم كان تصويتا ضد الديمقراطية واتجاها تقليديا فرنسيا نحو العظمة ، رغم أن كلا قد فسر ما فى التاريخ الفرنسى تفسيراً يختلف فى نوعه عن الآخر ٠٠

الديمقراطية والجمهورية الرابعة :

لم يكن الرأى العام العالمى عادلا فى نظرتة نحو الجمهورية الفرنسية الرابعة فقد انبعثت من بين أطلال العسكرية الفرنسية والانهياء الفكرى لفرنسا فى الحرب العالمية الثانية ، وقد قامت على الفكرة الخاطئة من أن فرنسا خرجت ظافرة من الحرب العالمية الثانية وأن قوتها الحربية عظيمة ، وهى وقد أثقلها تراث الهزيمة والنصر وهو تراث لم يكن يوما مهضوما من الناحية العقلية أو الروحية ، فان الجمهورية الرابعة ولدت فى ظرف سيئة الطالع ٠٠

وفى انتخابات يناير ١٩٥٦ اعطت غالبية النأحين الفرنسيين أصواتها الى جانب تحالف بين الاشتراكيين والراديكاليين بقيادة « جى مولى » مجرم الحرب الفرنسى وبين مندس فرانس . وقد أعلن جى مولى قبل الانتخابات أن الحرب فى الجزائر سخافة وطلب اجراء مفاوضات وتهدئة مع الجزائريين الذين يحاربون من أجل استقلالهم ، ولكنه عندما ذهب الى الجزائر فى يوم ٦ فبراير ١٩٥٦ عقب الانتخابات مباشرة لتطبيق برنامجة هالته معارضة الجيش الفرنسى والمستوطنين الفرنسيين ، فقبل سياستهم ولدى عودته الى باريس حاول تنفيذها ٠٠ وقد قام هو وصديقه لأكوست وكلاهما

عضو في الحزب الاشتراكي ، بحملة أرهاابية لا هوادة فيها بدأها الجيش الفرنسي للقضاء على طلبات الجزائريين من أجل الاستقلال ، وهي على ما يبدو أسود نقطة في سجل الاستعمار الاوروبي في آسية وافريقية وقد نجح الجيش الفرنسي والمستوطنون الفرنسيون في الجزائر في املاء سياستهم على الجمهورية الفرنسية وذلك في يوم ٦ أبريل ١٩٥٦ ، وقد كان هذا السرطان سببا في موت الجمهورية الفرنسية الرابعة وبثورة ١٣ مايو ١٩٥٨ اكمل المستوطنون الفرنسيون والجيش الفرنسي النجاح الذي أحرزوه في فبراير ١٩٥٦ .

وفي انتخابات نوفمبر ١٩٥٨ أحرزت القوات المعادية للديمقراطية في فرنسا نجاحا ساحقا ، وقد كان هذا الى حد ما نتيجة القانون الانتخابي الجديد . وقد أعطى المجلس الجديد مظهرا قل أن رؤى في تاريخ البرلمانات الفرنسية . فهو مجلس بدون معارضة ، ويمثل الاحزاب الديمقراطية حوالى ٥٠ عضوا والشيوعيين عشرة أعضاء رغم أن الديمقراطيين والشيوعيين نالا حوالى ٤٠٪ من أصوات الناخبين وفي مقابل هذا تجمعت اغلبيه قوية من ١٨٨ نائبا في « اتحاد من اجل الجمهورية الجديدة » ، ١٣٢ من النواب المستقلين ، ٧١ نائبا من الجزائر انتخبوا تحت رعاية الجيش الفرنسي ، ولا يمثلون سوى الجناح اليميني المتطرف للمستوطنين الفرنسيين في الجزائر ، حتى جى موليه الذى كان أحد كبار المعضدين لديدجول في الحريف الماضى أجبر على الوقوف في صف المعارضة للجمهورية الخامسة كما قالت نتيجة هذه الانتخابات .

ولكن نجاح الجماعات الوطنية المنطرفة في الانتخابات الاخيرة لم يكن نتيجة القانون الانتخابي الجديد ، فقد عكست خلق عدد كبير من الشعب الفرنسي وهو خلق تكون كما في ديسمبر ١٨٤٨ ويولية ١٩٤٠ دون مبالاة بالسياسة بصفة عامة ، ونتيجة الاشتمزاز من الديمقراطية ، والى جانب هذا قامت موجة من الوطنية المعادية

للأجانب اكتسحت اجزاء شاسعة من الدوائر الانتخابية الفرنسية وكلما كان للناخبين الخيار بين نائب معتدل من أتباع دييجول وآخر وطني متطرف أعطوا أصواتهم للمرشح الذي ينادى بسياسة الحرب التي لا رحمة فيها ضد الجزائريين الذين ينادون بتقرير مصيرهم والمرشح الذي يؤكد عظمة العسكرية الفرنسية وقوتها الممثلة في الاحتفاظ بأمبراطورية المستعمرات الفرنسية ..

والفرق بين الديجولية الاصيلية والجمهورية الخامسة كما ظهرت يتضح غاية الوضوح بالمقارنة بين موقف « أندريه مالرو » الذي كان أول وزير لديجول في وزارة الاستعلامات وبين السياسة الرسمية الجزائرية . ففي مؤتمر صحفي سابق وعد « مالرو » بإطلاق سراح « رحمانى » وهو ضابط جزائرى مسلم فى الجيش الفرنسى كان مسجوناً . وفى خطاب لرئيس الجمهورية وصف الحزب الذى تسببه له الحرب الجزائرية وطلب وضع حد لتعذيب المشتبه فيهم من الجزائريين وأرسال ثلاثة من كبار الكتائب الفرنسيين للتحقيق فى حوادث التعذيب . ولا زال رحمانى فى السجن ولم يذهب الكتاب أبدا الى الجزائر وفى ١٧ فبراير سنة ١٩٥٩ أعلنت جماعة محايطة من المحامين الفرنسيين برئاسة « رينيه وليم ثورب » الذى كان رئيسا سابقا لهيئة المحاماة الاتهام الاتى :-

« الالتجاء الدائم فى الجزائر الى بعض الوسائل الغير الانسانية والى اجراءات القصاص غاية فى القسوة فى شتى أنواع التعذيب وظهور هذه الحالات فى العاصمة ووجود حالات اختفاء دون تبرير لاسبابها فى معسكرات الاعتقال »

أما الصحافة الحرة مثل مجلة « اكسبريس » التى تتبع سياسة منديس فرانس فتصادرها بالحكومة . وليس هناك من حل يبدو فى

الافق فيما يختص بالجزائر ٠٠ وعلى العكس ينمو سرطان الجزائر ويلتهم حيوية الديمقراطية الفرنسية ، وكما فعل جى موليه يتحاشى ديجول الحلول السياسية ويعد بالاصلاحات الاقتصادية دون أن يتمكن من البدء فى تنفيذها ويسمح للجيش بالاستمرار فى استعمال وسائل القمع فى الجزائر ، أما (مالرو) فقد أصبح فى الصفوف الخلفية ٠٠

وقد أصبح جاك سوستيل عميل اسرائيل والمستوطنون الفرنسيون المنتصرين الحقيقيين ، ولا زالت مشكلة الجزائر ابعد عن الحل اكثرهما كانت قبل الجمهورية الخامسة وقد كرر ميشيل دوبريه رئيس الوزراء الفرنسى الذى عينه الرئيس ديجول فى ٩ فبراير سنة ١٩٥٩ تصميمه القاطع للمحافظة على السيادة الفرنسية والسلطة فى الجزائر وعبارة « الجزائر الفرنسية » التى كانت صيحة المعركة للمتطرفين الفرنسيين فى ١٣ مايو ١٩٥٨ تأكد وجودها بأن أصبحت السياسة الفرنسية الرسمية ٠٠

فرقت ديجول :

ولكن ما هو مركز ديجول فى هذا التطور السريع للقومية الفرنسية المتطرفة ؟ لا احد يعلم ! وفى أكتوبر الماضى كانت الفرصة مواتية لاتخاذ الخطوة الدالة على الشجاعة لاجراء مفاوضات مع الوطنيين الجزائريين ، وبدلا من هذا طلب منهم التسليم ، وهو المستول عن اجراء انتخابات فى الجزائر لانتخاب اعضاء يعتنقون فكرة ضم الجزائر لفرنسا ، وبذلك نفذ الطلب الرسمى لثورة ١٣ مايو ١٩٥٨ بضم الجزائر لفرنسا ، وقد طلب الحبيب بورقيبة وهو صديق مخلص لفرنسا وديجول والغرب مقابلة ديجول لتقديم وساطته فى الحرب الجزائرية فلم يجبه ديجول وفى ١٧ فبراير ربه الرئيس بورقيبة الى التدهور الخطير فى العلاقات التونسية الفرنسية ، ورغم كل هذا فلا زال

الكثيرون من أصدقاء فرنسا والاحرار فى داخل فرنسا أيضا يعتقدون أن دييجول صمام أمن فى فرنسا ضد التحول السريع نحو القومية اليمينية المتطرفة . وقد يكون لاملهم ما يبرره ، ولكن الجنرال دييجول بالطبع يخضع لجميع نوازع الطبيعة البشرية ، وقد يتبع طريقة الانسحاب التى أعلنها من قبل ، والامل فى أن يمنع دييجول تدهور الديمقراطية فى فرنسا ، قد لا يكون املا زائفا .

وتجارب الفرنسيين خلال المائة والخمسين عاما الماضية كانت عرضة للتحول والتغير ، لقد وجدت فرنسا نفسها مرارا عند مفترق الطرق إما الى ديمقراطية حرة او الى وطنية عسكرية موجهة ، ورغم الازمات والثورات المعارضة أثبتت الديمقراطية الفرنسية أن تضح أملها فى رجل من طراز « فنسان أوريول » أكثر مما تضحه فى دييجول وفى ١٢ من فبراير ١٩٥٩ أعلن أن أوريول أول رئيس للجمهورية الرابعة قد استقال بعد ٥٤ عاما من عضويته فى الحزب الاشتراكي وعلى غرار « موليه » ناصر دييجول فى مايو ١٩٥٨ ، لكنه لسنوات طويلة وقف فى وجه « موليه » لانتهازيته الجافة وسياسته الحربية فى الجزائر ، كتب أوريول فى كتاب استقالته الموجه الى الحزب الاشتراكي : « اليوم أرى كل شيء يتهاوى فى وقت يلزم فيه تضافر القوى فى نظام اشتراكي حقيقى واحد له مثله الاعلى وسياسه واضحة تتفق والعالم الحديث ، ويضم جميع العمال الموزعين بين الحزبين الشيوعي والاشتراكي » ، وأناس مثل دييجول هم الذين يرفعون تقاليد الديمقراطية الفرنسية . وهو لا يقف فى الميدان بمفرده ، فما من شك أن قوات الديمقراطية الفرنسية والمعارضين لسياسة الحرب شديدة القسوة فى الجزائر لازالت قوية فى فرنسا والمجد الذى يبحث عنه كثير من الفرنسيين اليوم للمحافظة على امبراطوريتهم وتعويضهم عن هزيمتهم فى عام ١٤٩٠ مجد فات أوانه . فهو لا يتفق مع العالم سريع التغير ، عالم منتصف القرن العشرين .

والمجد الفرنسى لا يقوم على التوسع الامبراطورى او القوة الحربية ولكنه يقوم على العبقريّة الادبية والفنية والقدرة على خلق وسائل اكثر حرية وانسانية لحياة الفرد والتعاون الاجتماعى .

سراب الامبراطورية :

وفى خضم هذه التغيرات السياسية التى حدثت فى القرنين الماضيين لم يظهر نظام الحكم الفرنسى اتجاها قليلا نحو الملامعة . فقد تنازلت الحكومة عن بعض امتيازات بالقول لا بالحقيقة . وفى ديسمبر ١٩٥٦ نبذ الاتحاد الفرنسى الجديد فكرة النظام الاستعمارى وذلك بصفة رسمية وخضوع الافريقيين والاستيوين للسيطرة الفرنسية ، ولكن ظلت هذه قصاصة ورق . لقد قارنها بعض الكتاب الفرنسيين بالكومنولث البريطانى . ولكنهم نسوا أن الكومنولث مكون من دول شبه مستقلة تقريبا لكل سياستها الخارجية الخاصة تتعاون على اساس من المساواة التامة ولا شئ من هذا قام فى الاتحاد الفرنسى ، ولا فى المجتمع الفرنسى الذى حل محله فى عام ١٩٥٨ .

ومع هذا فان المجتمع يثبت نجاحا مؤكدا بدأ بقانون ٢٣ يونية ١٩٥٦ وهو احدى الخطوات التحررية التى اتخذتها الجمهورية الرابعة ، أما استفتاء ديجول الذى تم فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨ فهو خطوه اخرى الى الامام . فقد خير المستعمرات الفرنسية بين أربعة أمور :-

- ١ - الاستمرار فى قبول الحالة الراهنة .
- ٢ - تتبع الادارة المركزية الفرنسية فى العاصمة .
- ٣ - الحصول على الحكم الذاتى فى حدود ضيقة جدا فى داخل المجتمع الفرنسى .
- ٤ - الحصول على الاستقلال .

وقد اختارت جميع البلاد الهامة الحكم الذاتي عدا واحدة فقط وهي غينيا بزعماء سيكتوري تخيرت الاستقلال ، ولكن حتى الذين اختاروا الحكم الذاتي اختاروه كخطوة نحو الاستقلال ، وزعماء المستعمرات الفرنسية لا يرفضون التعاون مع فرنسا ويمكن لفرنسا أن تعتمد على رصيد ضخ من حسن النية قبلهم ، ولكنهم يرغبون في مواجهة فرنسا مواجهة الند للند ، وكانت الحكومة الفرنسية - على ما يبدو - تأمل في أن تحتفظ بكيان الحكم الذاتي لكل منهما مفضلا على جيرانها الآخرين حتى تتمكن فرنسا من أن تتعامل مع كل من الاثنى عشرة ولاية من الولايات الضعيفة بمفردها ، وبذلك تستمر السياسة القديمة سياسة فرق تسد ، وفي الوقت الذي تسعى فيه الدول الأوروبية بحق للاتحاد فقد رفضت إعطاء العرب أو الأفريقيين حق الاتحاد الفدرالي ، وذلك لكي تواجه فرنسا بقوة في أى ميدان .

الوحدة الإفريقية :

ولكن افريقية تكتسحها اليوم موجة من الرغبة في إنهاء الحكم الاستعماري والزعماء الافريقيون يعلمون تمام العلم أن الحدود الفاصلة بين المستعمرات المختلفة ان هي الا خطوط قد اختطها الغزو الاستعماري والترتيبات الخارجية ولا يرغب الشعب الافريقي في تكوين دول صغيرة فهم لا يزون مغزى لقيام دول مستقلة ضعيفة ، انهم وراء فكرة اجماعية • لاقيام دول صغيرة ، انهم في طريقهم من المرحلة القبلية ونظامها الاجتماعي الى مرحلة فدرالية ربما تضم يوما ما افريقية السوداء بأسرها ، وفي المستقبل القريب توحد بين مساحات كبيرة في غرب ووسط وشرق افريقية دون اعتبار للحدود الاستعمارية السابقة . .

وفي ١٧ من يناير ١٩٥٩ اجتمع أربعة من ممثل ولايات افريقية

الفرنسية المستقلة استقلالا ذاتيا . . . وهي السنغال . والسودان و « جمهورية فولتا » . ثم داهومي - وذلك في دكاكر عاصمة السنغال تحت رئاسة تبوبولد سيدار سنغور رئيس وزراء السنغال وكونوا جمهورية « مالي » الفدرالية ، لقد اختاروا اسما سابقا للدولة افريقية ضمت معظم بلاد غرب افريقية فيما بين القرن الحادي والسادس عشر ، وقد تضمنت ديباجة الدستور الجديد أن الهدف الاول هو تقوية الشخصية الافريقية ، وقد أقسم جميع الحاضرين في مؤتمر دكاكر أن يخصصوا أنفسهم للفكرة الروحية ألا وهي « توحيد افريقية »

وعقب ذلك بيومين أي في ١٩ من يناير اجتمع ٣١٨ عضوا من أعضاء الاتحاد العام لعمال افريقية السوداء في «كوناكري» عاصمة غينيا واختاروا سيكوتوزي رئيسا وطالبوا باتحاد نقابات عمال افريقية السوداء وشمال افريقية ، وفي نفس الشهر على غير انتظار وعدت الحكومة البلجيكية باتخاذ اجراءات ديمقراطية بمنح الاستقلال في المستقبل لشعب الكونغو البلجيكي ، أما نيجيريا بسكانها الذين يبلغون ٣٥ مليون نسمة والكمرون والصومال فسوف تستقل في عام ١٩٦٠ ، وكل هذا يثبت تطورا ، كان قليل من الناس منذ خمس سنوات بل وفي سنة واحدة ، هم الذين يعتقدون في امكان حدوثه

وفي نهاية شهر ديسبر ١٩٥٨ أعلن سنجور في مؤتمر فدرالي في بامكو عاصمة السودان الفرنسي ما يأتي :

نحن على استعداد للبقاء في داخل «المجتمع» طالما كان يفتح لنا الطريق لانشاء ولايات فدرالية في افريقية . وليمنحن الاستقلال على أساس من التحالف مع فرنسا . وبهذا يجب تفسير الدستور بطريقة غير جامدة . . .

ولكن هل تقبل الجمهورية الخامسة هذه الايجابية ؟ لقد تعلم زعماء

شمال أفريقية وجنوب الصحراء فى فرنسا وهم يتكلمون اللغة الفرنسية ، ولكنهم تعلموا من فرنسا ايضا أهمية الكرامة الانسانية والمساواة والشخصية الثقافية والسيادة القومية ، وهم يرغبون فى تحقيق هذه الاهداف على أساس من التحالف الفدرالى بين انفسهم مع التعاون مع فرنسا وهذا ينطبق على التحالف المغربى الذى سوف يضم تونس والجزائر ومراكش ، كما ينطبق أيضا على الاتحاد الفدرالى لافريقيا الغربية والاستوائية ، وفى الحلف القائم على المساواة بين هذه الاتحادات الفدرالية وفرنسا يكمن الامل المرتجى للتعاون فى العالم الحر كما يؤدى الى نمو الديمقراطية وانتعاشها فى فرنسا وفى افريقية على السواء .

تراث الجمهورية الثالثة

بقلم دونالد ث • ماكاي استاذ التاريخ بكلية امهرست الامريكية

والآن - وقد تركز انتباهنا على هذا المسرح الفرنسي المتغير والذي مازال يتغير بسرعة - فانه يمكننا النظر الى الجمهورية الثالثة على أنها الموصل لهذا التطور - بل في اواقع الموصل للحقبة بأكملها منذ سقوط فرنسا •

وفيما يختص بهذه الجمهورية فان للكاتب ترجيع صادق فهو يراها وقد مزقتها حرب ١٩١٤ كما أهترزت قوة فرنسا ونقتها في نفسها بعنف نتيجة هذه التجربة العنيفة ، وبذلك أصبحت المشاكل التي كانت كاملة أو محتملة قبل عام ١٩١٤ - أميل للوضوح والاحتدام خلال سنوات ما بين الحربين

والبنيان الاجتماعي للجمهورية الثالثة يهيء مجموعة أولية من العلامات المثمرة ، وفي نظر الزائر العابري تبدو باريس وكأنه فرنسا ، ألا ان فرنسا في الواقع ارض زراعية ، وفي احصاء ١٨٤٦ كان ثلاثة أرباع السكان من الريفين ، وحتى في عام ١٩٣١ ثبت هذا الرقم عند ٥٠ ٪ تقريبا ، والفلاح المحدود المصالح يرتبط ارتباطا وثيقا بالارض وبالا ساليب التقليدية لفلاحتها ، ولديه وعو ضرائبي يعارض بوجه عام الاصلاح والتقدم لنفسه وللآخرين وهو لم يتكيف مع المجتمع الصناعي كما فعل المزارع في الولايات المتحدة ، أن الرغبة والجهود النسبي في الحياة السياسية الفرنسية ترجع في الاغلب الى سيكولوجية المزارع ، وفي الطرف الآخر المقابل للمزارع في نظام الحكم السائد قبل عام ١٧٨٩ كانت هناك طبقة النبلاء الذين برغم ما عانوه من تجارب محطمة في الثورة الكبرى

فى سنوات ١٨٣٠ ، ١٨٤٨ حارلوا اعادة الحياة لنظامهم بطريقتة مسرحية فى ١٨٧١ ، ولقد أخفقوا فى ايجاد ملك لفرنسا ، ولكن الصراع بين الملكية ، اعدائها ترك علامة مميزة قوية فى الاتفاق «للدستورى غير الموفق الذى أبرم فى عام ١٨٧٥ والتى امتد أثرها حتى سقوط الجمهورية الرابعة فى العام الماضى ، ولكن هذا كان منظرًا ختاميا إذ أن انبلاء سرعان ما سويت مسألتهم بأزمى بولانجى وديفوس قبل انضوائهم نهائيا بين الصفحات البراقة لمؤرخات مارسيل برديست وكتابات شارل موزا الجذابة غير الواقعية ..

هناك عامل فعال آخر فى المسرح الاجتماعى ألا وهو التاجر الصغير الذى يرجع تاريخه الى ما قبل عهد الصناعة فى باريس ، والذى ازدهرت الثورة الصناعية من اجله ، لقد ظل عنصرا طفيليا جذابا ينمو على حساب الاقتصاد - وفى العصر الحديث كان عصب الحركة البوجادية ، نسبة الى (بوجاد) الذى كان أول من نادى بالعصيان المدنى بعدم دفع الضرائب فى فرنسا .

وكانت الثمرة الثانية للثورة الصناعية ، بطبيعة الحال ، مدرسة الكادحين التى نمت بسرعة خلال فترة حكم نابليون الثالث ، وبسرعة أكثر خلال فترة التصنيع الاوسع مدى فتح أوائل القرن الحالى ، وفى غضون هذا الجزء من التاريخ كان العامل الفرنسى يعيش فى دنيا خيالية معزولة عن الواقع .

نطاقان اقتصاديان :

ويميل الفرنسيون الى اعتبار اقتصادهم اقتصادا « موازنا » ، زراعة فى استكفاء ذاتى تقريبا ، وكيان صناعى غير معتمد بدرجة اكيدة على التجارة الخارجية ، وفى الواقع يمكننا القول بدقة اكثر انه كان يوجد منذ زمن ما يصفه الملاحظ المدقق بأنه أقسام متناقضة :

فرنسا رقم ١ - الجوانب العصرية الحديثة التقدمية للاقتصاد
(الصلب والسيارات والطرق الحديدية - الزراعة الآلية على نطاق
واسع وهكذا -)

فرنسا رقم ٢ - النظام الاقتصادي الموهل في قدمه الذي يمثل
ركائز ممتدة في نظام الحكم القديم (الجناح البوچادى للتجارة
بالتجزئة - الملكيات الزراعية المفتتة - مع ليل المتزايد للعسل
اليلوى في عديد المشروعات مثل رصف الشوارع وهكذا .

التغير والثورة :

ان تحليل البنيان الاجتماعى والاقتصادى يقودنا بطبيعة الحال
الى الميدان المتداخل الوثيق للمنظمات السياسية . وهنا يحسن
ايجاد مقارنة مفيدة بالنسبة لانجلترا حيث يلاحظ ان الثورة
السياسية سبقت الثورة الصناعية بقرن من الزمان على حين كانت
فرنسا مضطرة لمواجهة مشاكل الائتتين أبان السنوات من ١٧٨٩ الى
١٩١٤ ، والنتيجة التى نخرج بها هى أن انجلترا بمنظوماتها الأكثر
استقراراً ذات التقاليد كان يمكنها احداث تغييرات عميقة في ترتيباتها
السياسية خلال القرن التاسع عشر بالاجراءات التشريعية وبدون
عنف . أما فرنسا فى الجانب الآخر فقد وجدت نفسها عاجزة تقريبا
عن حل مشكلة الاصلاح الدستورى بالمناقشات والاجراءات التشريعية .
وبالتالى فقد حدثت تغيرات أساسية فى صورة تحول ثورى ، حتى
الاصلاحات الدستورية التى قام بها ديچول قد أصبحت ممكنة بفعل
الموقف الثورى فى الجزائر وألذى أمكن تفسادى مظهر العنف فيه
بطريقة معجزة وذلك بهيبة الجنرال نفسه . والثورة الاخيرة التى
قامت ضده كانت الى حد ما ثورة «ناقصة» وهناك كثيرون يخشون
أو يأملون أن هذه الثورة يمكن اكمالها .

فرنسا (وهى تواجه فى فترات متعددة من تاريخها فى القرنين
الماضيين تنظيمات سياسية عاجزة ونقصا فى سعة الوفاقات التى

سمحت في انجلترا بأحداث تغيير سلمى) قد وجدت نفسها مضطرة (اذا أتحنا لأنفسنا قدرا من المفالة) لان تجعل من الثورة عنصرا متناقضا في دساتيرها المتعاقبة - تستهدف معالجة النقائص التي تركها الاسلاف على التعاقب ولسوء طالع الجمهورية الثالثة كانت ثورة ١٨٧٠ - ١٨٧١ مثل سابقتها ثورة مبهمه غامضة ، وعندما وردت أنباء كارثة نابليون الثالث عند سيدان الى باريس أعلن الاعضاء الجمهوريون في البرلمان (الجمهورية) ، ولكن عندما حاول نفس هؤلاء الاعضاء الجمهوريون الحرب بوطنية الى الرمح الاخير ضد الغزاة ، فان غالبية زملائهم الذين أنهكتهم الحرب انتخبوا جمعية وطنية ذات اتجاه سلمى ، جمعية تحولت الى داعية للنظام الملكي لدرجة أنها قررت البقاء في السلطة وأن تقدم لفرنسا ملكا وأن « اللقاء » النظرى للمرشح البربونى الكونت شامبوردد قد أفسد عليهم خططهم ومن ثم فان العناصر الجمهورية البرجوازية الرجعية لفرع أوليان صممت أخيرا خطوط اتفاقات دستور ١٨٧٥ وهو يعتبر بالنسبة للبعض مجرد غرفة انتظار حتى وفاة شامبردد تجعل من المرشح الايرلانى مرشحا شرعيا .

ان مخاوف وآمال أولئك المؤسسين قد امتزجت لتجعل من النظام الجديد هيئة تنفيذية واهنة وقوة اسمية برلمانية ، ولسوء الطالع فى التركيب التقليدى القوائم على تعدد الاحزاب اكتشف البرلمان أنه يمكنه ممارسة سلطاته كما يشاء بطريقة ضلعية تقوم على الاطاحة بالوزارات المتعاقبة (وبذلك يمنع تزايد السكطة فى ايدي أى فرد - وهى فكرة متخلفة من عهد الامبراطورية الثانية) وبالإضافة الى ذلك فعقب خيبة مكماهون فى عام ١٨٧٧ تمتع المجلس بحصانة تكاد تكون كاملة من خطر الحل - وعلى ذلك زادت سلطته بانفصاله عن التأثير الشعبى لفترات طويلة من الزمن . أمام الناحية الايجابية التى تقتضى تهيئة نفوذ متجاوب طويل الأمد على التشريع بواسطة

جهاز وزارى مدعم ببرنامج مصاغ تؤيده أغلبية يعتد بها فان هذا النظام أثبت عجزه عجزا شنيعا ، وقد سار التشريع ببطء يشق طريقه بصعوبة وسط دوامة المساومات غير متجاوب بكفاية مع الاحتياج القومى والارادة الشعبية - التى لم تقس بواسطة الانتخابات التى كانت تقوم مع المسائل الداخلية .

مزيد من الاستقرار :

ان نظام الحكم فى عام ١٨٧٥ الذى اعيد تنفيذه فى مدى واسع فى عام ١٩٤٦ كدستور للجمهورية الرابعة هوجم هجوما واسعا بدعوى « عدم الاستقرار » الذى ادى ذلك النظام اليه ، حقا ان الحكومات كانت قصيرة الاجل - الا ان النقاد اخذوا يتبينون بوضوح اكثر كنتيجة للاحداث الاخيرة - مظاهر ضعف أوضح فى الاستقرار المتزايد والرجعية . والنواب أنفسهم قد اكتسبوا بسرعة ذلك التسلط السياسى المعهود الذى جعلهم ينفرون بشدة من أحداث تغييرات دستورية فأى اجراء فعال لحل البرلمان على سبيل المثال قد يهدد بقاءهم فى مناصبهم ، وقبل عام ١٩١٤ كانت الرغبة فى أحداث تغييرات دستورية صغيرة جدا لدى النواب ، وآخر محاولة يائسة للاحتجاج من حكومة عام ١٩٥٨ كانت الى حد ما انعكاسا لاستمرار عاطفة المصالح الذاتية ، وهذا الاستقرار الكبير تدعم كذلك بالاستمرار فى ١٨٧٥ باتباع النظام الادارى لنا بليون الاول : وهو نظام مركزى للرقابة الفعالة على الامة بأسرها بواسطة دكتاتور ، وقد بدأ هذا النظام معبرا متناقضا للجمهورية جديدة ، والاكثر من هذا أن الطابع الديمقراطى الاساسى للنظام الجمهورى الاخير قد كشفت عنه الأحداث الاخيرة والديمقراطية السطحية فى صورة الاهتمام المحلى والرقابة المحلية لا يمكن أن توجد فى مجال هام . والادارة المركزية ذاتها كان يديرها رجال على درجة عالية من الكفاية غير انهم مطبوعون

بالآراء الرجعية ولهذين السببين ظلوا في موقف دائم لتوكيد نفوذهم في ثنايا ضعف الوزارات السريعة الزوال ، والتي يكونها هواة السياسة .

وفيما يختص بالنظام السياسي كسائر النظم الاخرى كانت حرب ١٩١٤ فيصلا فقبل الحرب سار النظام بكفاية ملحوظة - بين مشاكل اقل خطورة وفي ايدى قيادة فريدة - وللانسان ان يذكر الاسماء : غيتا - فرى - جاك روسو - كليمنصو - بريان - بارثو - بوانكاريه ألا انه في سنوات ما بين الحرب اثبتت التنظيمات السياسية الفرنسية عدم كفايتها عندما ووجهت على غير انتظار بوقع الكساد الكبير والتحدى المخيف من جانب الثورة الهتيرية ، وقد أخففت فرنسا في مواجهة أى من الخطرين وفي النهاية تنازلت الوزارة المنقسمة عن استقلالها في ميدان الشئون الخارجية في ميونخ . ان الرغبة الملحة من جانب الاعداد العظيمة للشعب الفرنسى لاحداث تغيير أساسى جارف في المنظمات السياسية عقب الحرب العالمية الثانية لدليل بارز على الشعور العام تجاه ذلك الضعف .

الشئون الخارجية :

ان السياسة الخارجية للجمهورية الثالثة لم تقدم للأسف الكثير من الدروس المستمرة المباشرة لقادة اليوم الذين يعملون في عالم مغاير تماما ، ان قصة الدورة المبكرة من عام ١٨٧١ الى ١٩١٤ تتضمن الهروب الحاذق من قيود العزلة التى كان يفرضها بسمارك والخطوات المتعاقبة لاعادة بعث فرنسا كدولة عظمى وشخصية مرموقة في نظام الاحلاف المضادة ، وفرنسا وهى تنظر الى ذلك بمنظار ارضاء كبرياتها المجروح أو بمنظار استعراض المهارة الفنية العالية لرجالها الدبلوماسيين فانها تعتبر ذلك مكسبا من الطراز الاول - واذا نظرنا الى أن تحقيق هذا الهدف كان أحد العوامل التى

جعلت من الحرب العامة امرا ممكنا واستتبعت النتائج المدمرة لذلك الصراع على فرنسا ذاتها - فان هذا النجاح له مشاكله العميقة التي تدعو الى التفكير ..

والدورة الثانية للسياسة الخارجية للجمهورية الثالثة اى سنوات ما بين الحرب مليئة بالدروس التي توحى بما لا يجب عمله وبالآلام التي تمخضت عن العيش فى خيالات بينما العالم الواقعى مليء بالمخاطر الحقيقية ..

وفى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الاولى خرجت فرنسا مرة اخرى الى مركز منعزل فى المسرح الدولى الذى يعيد الى الذاكرة بطريقه ما عزلها عقب ١٨٧١ الا أن هناك فارقا جوهريا فى الحالة الاولى كانت عزلها معروضة من العدو بسمرك ، أما فى أعقاب ١٩١٨ فقد كانت عزلتها بفعل حلفائها لان معاهدات الامن المتبادل بين الولايات المتحدة وبين بريطانيا وفرنسا قامت على اشلاء الجدل السياسى حول معاهدة فرساي - وعصبة الامم - فى الولايات المتحدة اما البريطانيون وقد اغرقوا مخاوفهم الاولى باغراق الاسطول الالماني أخذوا ينحولون تدريجيا عن تأييدهم للفرنسيين واتجهوا نحو مبدأ توازن القوى التقليدى بالنظر الى مسئولياتهم فى القارة الاوربية ، وفى الوقت نفسه خلقت النورة البلشفية عدوا جديدا للحكومة الفرنسية الموغلة فى الرجعية كما ان الانقلاب الفاشى فى ايطاليا قد أثار مخاوف الغزو من جانب حليفتها الاولى فى البحر الابيض المتوسط . وقد كانت النتيجة سعى فرنسا للخروج من عزلتها بانشاء تحالف مع دول من الدرجة الثانية التى خلفتها الحرب . على غرار النظام الذى اتبعه بسمرك فى عالم مخالف لعالمه .. وهنا يمكن التناقض فى حقيقة ان هذه المحالفات التى لايقبلها العقل تصلح طالما كانت المانيا ضعيفة (لم تكن هناك حاجة اليها) ولكنها كانت غير صالحة بالمرّة فى مهاجمة دولة ألمانية معادية تبعت من

جديد . . مالم تنل تعضيد بريطانيا وروسيا المتعاونتين . والتعاون الذى نالته فرنسا من انجلترا كان فى الغالب نصائح رخوة بالتسليم وفى نفس الوقت وقد واجهت فرنسا خطرا مزدوجا من جانب هتلر ومن جانب القوة النامية لروسيا الشيوعية لم تختار الانضمام الى اى من المعسكرين ولكنها فضلت تسليح نفسها تسليحا ناقصا (وهو حط ماجينو الذى لم يستكمل) ثم شعور وطنى اتجه الى المسالمة - وانكارا لسياسته التى كانت تفسر على أنها سياسة تهدئة فكانت النتيجة الكارثة المعروفة . .

شئون المستعمرات :

بقيت كلمة حول مسألة المستعمرات فى ظل الجمهورية الثالثة سيما وان الجزائر تعتبر اضخم المشكلات التى يواجهها ديحول وعلى نهج البريطانيين الذين سبقوهم استحوذ الفرنسيون على امبراطوريتهم الثانية عبر البحار فى غمار من الغفلة ، وقد كان من غير المعقول ان الفرنسيين المهزومين فى حرب قارية مع المانيا والذين يعانون من وهن العزلة الدبلوماسية أن يخوضوا غمار مخاطرة عبر البحار ادب بسرعة الى خلق امبراطورية تلى فى حجمها الامبراطورية البريطانية لقد كان ذلك نجاحا بارزا يعزى بالتأكيد الى مواهب ذات مستوى عال ولكنها كانت من صنع جماعة صغيرة من ذوى العقائد المتحمسين - جنود - ومبشرين ودبلوماسيين وصحفيين ومغامرين - وقد تم هذا بالرغم من المعارضة الشديدة من جانب رجال أمثال كليمنصو الذى كان يؤمن بأن على فرنسا أن تركز قوتها ضد عدوها التعلبىدى وفى وقت كانت فيه الوطنية منبلدة . .

ومن ثم فى تعاقب السنين حدث تعنت على وجه العموم فى العالم الاستعمارى . وقد قدمت فرنسا مع الدول الغربية الاخرى حافزا مزدوجا ينمى مشاعر الحركات الاستقلالية فى المستعمرات، فالايفكار

التي نادى بها الغرب حول الحرية الانسانية وكرامة الفرد حركت
الشعور الوطنى فى الشعوب المستعمرة كما سبق ان حركت شعور
الشعوب الاوروبية فيما مضى ، كما ان مجرد وجود الاوروبيين
(وخاصة أولئك الباحثون عن الكسب الشخصى فى وقت زالت فيه
القيم المتنافسة) اثار فيما بعد حفيظة الوطنيين ورغبتهم فى الاستقلال
ومن ثم فقد صمم الوطنيون برامجهم الثورية الخاصة الموجهة ضد
تلك المجتمعات بعينها التي عرفت الثورة فى زمن مبكر ولكنها الان
قد استقرت فى النماذج النفسية التقليدية التي جعلت من العسير
عليهم الادراك والمشاركة فى هضم الدروس التي سبق ان قاموا
بتعليمها ..

والطابع الانفجارى الذى ميز المراحل الاخيرة لثورة المستعمرات
فى وقتنا هذا كما هى الحال فى الجزائر وفى اجزاء كثيرة من افريقيه
جنوب الصحراء الكبرى لدليل مرير على التناقض بين طبيعة الاستعمار
وبين المذهب التحررى . وأحد المخاطر التي تعانيها فرنسا فى وقتنا
الحاضر يكمن فى ان أزمة الجزئر قد تظهر تناقضا مزعجا جديدا
ينشأ بين الوطنية والاستعمار بنجاح الافكار اليمينية ، وبقايا
مبراطوريتها عبر البحار التي لاقت القليل من اهتمام غالبية
الفرنسيين قد اصبحت اليوم رمزا عاطفيا لقوة سابقة فى المحيط
الدولى ينعى الفرنسيون افتقادها ..

وهذا الوصف القصير للامبراطورية الثالثة يوضح لنا مرة اخرى
الى أى مدى ترجع جذور المشكلات الحالية الى أغوار الماضى البعيد .
وانه من واجب المؤرخ - ذلك الواجب الذى يتكرر دائما - ان يصور
الماضى فى عبارات تتصل بالحاضر الدائم التغير . ومهمة المؤرخ
السياسى على السواء اصبحت أكثر تعقيدا فى عالم يكتنفه التغير
الثورى المتكرر . والفرنسيون بوجه خاص يشغلون من مخيلة
الانسان الذى فى منتصف العمر ثلاثة عوالم مختلفة :

١ - **العهد الجميل** : قبل عام ١٩١٤ عندما كانت مشاكل الغرب نختفى وراء قناع من « التقدم » وعندما كان هناك اعتقاد ساذج بأن القرن التاسع عشر يستمر في البقاء .

٢ - **سنوات ما بين الحربين** : عندما كانت خيبة الامل من جراء الحرب الماضية قد تقوت بخيبة الامل من جراء الحرب المقبلة وعندما ظهر أن المشكلات على درجة كبيرة من الاتساع وعدم قابليتها للحل لدرجة ان الفرنسيين كغيرهم تحولوا من الحقيقة الى الخيال ومن الثبات الى التسليم ..

٣ - **واخيرا** ، سنوات ما بعد التحرر الذي خضعت فيه أوروبا للنظام الجديد واضطرت فرنسا لان تصغي خلاله الى الحديث البشع بين الشرق والغرب .. فان كانت فرنسا قد تمكنت من ان تواجه هذه الهزات النفسية وتتحدى هذا العصر الجديد بما حققته قيادتها في بناء أوروبا الجديدة والصعود البارز خلال السنوات الاخيرة لاقتصادها الذي كان موضع النقد ، كل هذه ظواهر تؤيد حيوية وتكييف هذا الشعب العجيب ..

سقوط الجمهورية الرابعة

بقلم ادورد فوكس

أستاذ التاريخ المساعد بجامعة كورنل

إذا اتيح للجمهورية الخامسة طول البقاء سجلت ببقائها تاريخا رسميا فان الجمهورية الغربية الرابعة تعتبر ولا شك - فى هذا المقام - كفرة من التيه المقصود فى ببدء الخلل البرلمانى على حين يجلس حكام فرنسا فى قصر كولومبى ذى الكنيستين كما جلس موسى ينتظر فى قلى عودة شعبه المختار من صحراء التيه الى الارض الموعودة والان وذكريات الاثنى عشر عاما الماضية ما زالت ماثلة فى الازهان ومتزاحمة والجمهورية الخامسة لم تسدل بعد الستار الذى يحجب الماضى عنا فان الفرصة سانحة لاعادة تقدير سجل تلك الحقبة واعادة النظر فى الجمهورية الرابعة لا كمجرد نظام حكم تهاوى نهائيا بل كذلك تطور فى اطوار الحياة فى فرنسا ، ذلك التطور الذى يعد فى اسعد الاطوار وأخصبها فى اذهان الفرنسيين المعاصرين وليس هذا بفصد اغفال النتيجة النهائية لهذه القصة بل لتقييم مسبباتها وقياس الى أى مدى كانت ضربات الحلل المميتة اقتصادية ودستورية أو سياسية ومعنوية ، وانا لتساءل ما اذا كانت الكارثة قد اعقبت اخفاق الفرنسيين فى اختيار دسنورهم الصحيح عام ١٩٤٦ كما يعتقد الجنرال ديغول او كما اوضح بيير منديس فرانس فى خطابه الشهير «الحكم هو الاختيار» او أنها (اى الكارثة) قد وقعت نتيجة الاخفاق فى الاختيار .

وفى غداة التحرر واجه الفرنسيون مجموعة من الاختبارات التى كان يمكن أن تبطل الافكار ما لم تشبغ آمالهم البراقة التى ولدت فى ظلال الاحتلال ومعركة المقاومة ، ولم يكن مجال

الاختيار قاصرا على شكل الجمهورية الجديدة بل كان يشمل كذلك شكل المجتمع الجديد ذاته وكان أمامهم فرصة تحويل فرنسا إلى دولة صناعية حديثة ، وتكوين علاقتها مع المجتمع الأوروبي الجديد ناهيك بعلاقاتها مع ممتلكاتها عبر البحار ، ولما كان كل اختيار يتضمن عرضا للاستثمارات العامة فإن هذا يستتبع تقدير متبل تغطية تكاليف هذه الدولة الجديدة ، وكل اجابة سواء أكانت حسنة أم سيئة تسهم فى تكوين نظام الحكم الجديد وأهدافه أو سقوطه الكلى ..

ان أول قرار وربما كان أكرها ضرراً قد اتخذته مسيو بيير منديس فرانس فور التحرير عندما كان وزيرا للشئون الاقتصادية فى الحكومة المؤقتة وخسر معركته فى سياسة التقشف وأيجاد نقد ثابت ومبزانة متوازية ..

وربما كانت هذه السياسة غير محتملة بالنسبة لوجود مجالات أخرى للاختيار ، الا أن التضخم النقدي المزمع المتعاقب قدر له أن يكون نقطة الضعف القاتلة للنظام الجديد ..

ان فرنسا الجديدة كما تخيلها الفرنسيون فى ميولوجية حركة المقاومة تقوم على توفير الحرية الشخصية الصحيحة فى احاء اجتماعى كامل ، فما من نظام جديد كان يمكنه أن يغفل هذا الالتزام المعنوى وقد سارت الحكومة الاقليمية بسرعة نحو خلق برنامج اجتماعى كامل وتوسيع مدى حركة التأمين التى بدأت مسرعة بخطى سريعة أيضا فالى جانب المؤسسات العامة للمواصلات (السكك الحديدية والخطوط البحرية والجوية والبريد كذلك البرق والمسرة) أضيفت مؤسسات المنافع العامة (الغاز والكهرباء) ومناجم الفحم ومعظم البنوك الكبرى وشركات التأمين والبيوت الصناعية الخاصة ببعض الحكوم عليهم من المتعاونين مع الاعداء مثل مؤسسة رينو بوجه خاص . فاذا كانت

هذه الاختبارات لا بد منها سياسيا ومعنويا وهى مربحة فى نهاية المطاف فما لا شك فيه انها لفترة ما أضافت عبئا ثقيلا على بناء الدولة الاقتصادية المهتز .

ولكى يدعم هذا البناء مع توفير أقل الاحتياجات العامة التى تتطلبها الحياة المتمدنة للفرنسيين كان من المتحتم أن يستتبع ذلك شيئا أكثر من إعادة بناء البيوت المهدمة والمصانع وتسهيل وسائل المواصلات .

ان النظام الاقتصادى لفرنسا فيما قبل الحرب لم يكن ملائما وقد قام جماعة من الخبراء بوضع خطة تنظيم وتوسيع الانتاج الصناعى ، وقد وضع قرار تطوير فرنسا فى البداية من ناحية المبدأ فقط ، ولكنه كان ضمنا فى جميع الاختبارات الاخرى كما كان يلقى بأعبائه على مصادر الدولة المالية ، وكما كان يتضمن الزامها للاسهام بدرجة كبيرة فى المجتمع الاوروبى الناشئ .

هذه اذن هى الاختبارات الهامة التى اتخذت عندما اجتمعت الجمعية التأسيسية الاولى فى عام ١٩٤٦ لاختيار شكل الحكومة التى كان على الفرنسيين أن يعيشوا فى كنفها .

وفى التجارب الدستورية الفرنسية كان المقابل الوحيد للنظام البرلمانى ذى المجلسين النيابيين والوزارة المسئولة التى تميزت به الجمهورية الثالثة المكروهة الان ، هو الجمعية الوطنية للجمهورية ، الثورة الاولى ذات السلطات الواسعة والهيئة التنفيذية غير المسئولة للحكومة اليونانبرتية الادارية ، وما من شك فى أن الاتجاه الشعبى كان يميل الى جمعية ثورية ، وفى الحقيقة تضمن أول تخطيط للدستور حكومة مماثلة وعندما جاء الوقت لتقديم هذا الاقتراح للشعب فى الاستفتاء اتضح للجميع عدا الاشتراكيين ان الشيوعيين ينظرون الى الدستور كأداة لقلب نظام الحكم ، ونتيجة لهذا لم يوافق عليه فى الاستفتاء وانتخبت جمعية جديدة ووضع تصميم دستور

جديد يوفق بين الآراء ، ومما أغضب الجنرال ديغول أن هذه الجمعية الثانية أغفلت نصيحته وتحذيراته برفضها النظام الرئاسي الذي كان يطلبه ، والذي كان في الحقيقة يقوم على حكم ادارى تخفف من وطأته المراجعة البرلمانية .

وقد رسم النظام الذي لابد منه للتوفيق بين الآراء وقدم للناخبين في صورة استفتاء نان ، ولما كان يتضمن تشابها عجيبا لدستور الجمهورية الثالثة غير المأسوف عليه ، فلم ينل رضا أحد ولكنه قبل على أنه أخير الموجود وذلك في انتخاب تسوده الكآبة ، وفي ذل الوقت انسحب الجنرال ديغول من المسرح السياسي في غضب مكتوم ليعود بعد فترة قصيرة ليعلن الجمهورية الجديدة بالنهاية العاجلة المشتتة ..

ومن الوجهة المنطقية البحتة فان صحة نبوءة الجنرال لا تنهض دليلا على صحة التحليل الذي قامت عليه ولكن طبقا للتقاليد السياسية قد يصح هذا وبذلك ينسب المتاعب الفرنسية خلال السنوات الماضية الى صف الدستور وهي نظرية ان كانت خاطئة فانها اذن خطيرة .

والآن فان حكومة الجمهورية الرابعة بجمعيتها الوطنية المنتخبة انتخابا مباشرا ، ومجلس جمهوريتها المنتخب بطريقة غير مباشرة في انتخاب عام ، وبهيأتها التنفيذية المسئولة أمام الجمعية ، ورئيس الدولة الذي ينتخبه المجلسان ، هذه الحكومة عكست وجهة نظر الناخبين بدقة تامة وواجهت المشكلات الوطنية وانتخبت وزراء من ذوى الكفايات .

والوثيقة الدستورية التى أنشأت الجمهورية الرابعة كونت في الوقت نفسه من المستعمرات والممتلكات عبر البحار والمحيطات ، كونت من هذا كله الاتحاد الفرنسى ، وكالجمهورية نفسها فان هذا الاتحاد أصبح أقل ثورية مما كان مقدرا له من قبل ، فبدلا من أن يكون

ارتباطا حرا ذاتيا أصبح مجرد ارتباط وبدلا من أن يكون لسكانه حقوق متساوية كمواطنين فرنسيين شجعوا على أن ينظروا فقط الى المميزات التي يحصلون عليها من صلتهم الراهنة ، ودستور الوحدة يمكن اعتباره رغم هذا تقدما وكرما ، ولكن هذا لم يطفئ النتائج التي كان يمكن الوصول اليها اذا لم يترك الناس أحرارا في ارتباطهم بالاتحاد بمحض ارادتهم . حتى كان يمكن تفادي الحروب التي لا نهاية لها والتي كانت سببا في سقوط الجمهورية الرابعة . .

وفي ربيع عام ١٩٤٧ كانت مرجحات الجمهورية الجديدة غير مسجعة اذ كان الانتاج الصناعي والزراعي الفرنسي لا يمكن توفير مقومات المعيشة وتسببت الواردات التي لا بد منها في زيادة الدين الاهلي الى حد لا يمكن احتماله في الوقت الذي ظهرت فيه في الافق سحابة الحرب في الهند الصينية .

وفي هذا الوقت وبصورة لا مثيل لها في عالم السياسة أعلن وزير خارجية أمريكا برنامج المعونة الذي يحمل اسمه ، ان مشروع مارشال انقذ أوروبا ولكن دون أن يوقف تيار مجموعة من الحوادث التي كان لها بأن تكتسح العالم الحر خلال الاثني عشر عاما التالية . .
والجمهورية الفرنسية (وقد نجت بهذه المساعدة الجارفة) انتقلت من الازمة الى تحقيق المطالب ، ثم الى الازمة مرة أخرى دون اتاحة الوقت لتقدير المتاعب التي اكتنفت طريقها . .

وقد بعث مشروع مارشال الحياة في المجتمع الاقتصادي الاوروبي
وتولت فرنسا القيادة في التجاوب وفي انشاء مؤسسات جديدة للتعاون وخاصة اتفاق الفحم والصلب ، ولم يفت أوروبا أن تلاحظ ان ثلاثة من أكبر منظمى أوروبا كانوا كاثوليك محافظين ، وهم شومان (فرنسا) واديناور (ألمانيا) ودي جاسبري (إيطاليا) وحاول اليسار الجمهوري جذب بريطانيا الى الاندماج في هذا المجتمع الناشئ .
ولكنه لم يبحث احتمال وقوف فرنسا خارج هذا المجتمع . .

وقد أجاب الاتحاد السوفييتى على هذا بقلب نظام الحكم فى تشيكوسلوفاكيا ثم حصار برلين واعادة تسليح الاحزاب الشيوعية كمراكز تدار منها الاعمال الانقلابية ، وتحولت المعونة الامريكية من اعادة البناء الاقتصادى الى التسليح وأصبح اعادة تسليح ألمانيا الهدف الرئيسى لسياسة فرنسا فى أوروبا ٠٠ وقد استعد الفرنسيون فى بادئ الامر للموافقة على احياء الجيش الالماني ولكن اضطراب الاحداث دفعهم الى التقدم باقتراح انشاء جيش أوروبى ينص عليه فى معاهدة منظمة الدفاع الاوروبى المتبادل .

وعندما خفف السوفييت حصارهم لبرلين عام ١٩٤٩ . أصبح جسر برلين الجوى فجأة عاملا للنجاح ، وفى ربيع ١٩٥٠ تفتحت احتمالات النجاح أمام فرنسا وأوروبا ، وقد فاق الانتاج الزراعى والصناعى الفرنسى مستويات ما قبل الحرب فى عام ١٩٣٩ ، ورغم كونه لا ينكافأ واحتياجات الدولة الا أنه كان فى صعود مستمر ٠٠ وأعقب ذلك فى نهاية يونيه أن غزت القوات الشيوعية جنوب كوريا وصدرت الاوامر لقوات الاحتلال الامريكية بالحرب ٠٠

وقد أدى هذا آلاجراء الامريكى ولا شك الى تدعيم الارادة الفرنسية للمقاومة وظهر جليا أداء امريكا لالتزاماتها كاملة فى الصراع بين الشرق والغرب ، ووجد الفرنسيون أنفسهم فجأة يحاربون حربا ذات مغزى فى الهند الصينية وهم بهذا يعملون على رفع أسهم العالم الحر فى تلك المنطقة كما يفعل الامريكان فى كوريا ، ولكن اعادة تسليح أمريكا أدى الى ارتفاع كبير فى الاسعار العالمية ، وكانت النتيجة الحتمية لذلك فى فرنسا تزايد جديد للتضخم النقدى الحظر الذى كان قائما من قبل ، هكذا كانت الامور تجرى عندما أوشكت الجمعية العمومية على انتهاء دورتها وواجهت فرنسا انتخابات عام ١٩٥١

وبالرغم من الحملة الضخمة التى شنها ديغول وأتباعه من الشعب

الفرنسي للاستيلاء على الجمهورية بواسطة الانتخابات فإن التهديد الشيوعي كان النتيجة الوحيدة الملموسة . . وقد صوت الكثيرون ضد الشيوعيين باعطاء أصواتهم لاحتزابهم التقليدية ، ولكن ملايين رأوا في ديجول رمزا للمقاومة العنيفة ، ونتيجة لهذا ظهر الحزب الجمهوري كأضخم كتلة في البرلمان الجديد . وصوت الى جانب الشيوعيين كمعارضة آلية ضد الحكومة في محاولة لاسقاط الجمهورية مما أدى الى فزع أتباعه ، ولكن هذا التكتيك فشل وانجلت كتلة الجمهورية ، أما باقى الاحزاب الاخرى فقد دفعها الضغط الشيوعي وأسبتمرت تواجه موجة جديدة من المشاكل . .

وقد تسببت الازمة الوزارية التى حدثت فى يونية ١٩٥٣ فى الاتيان ببير فرانس الذى اكتسب شهرة كخبير مالى فى الجمعية كأقوى شخصية يشغل منصب رئيس الوزراء ، وقد اقترح عند تخطيط برنامجة لعلاج التضخم المزمع موازنة الميزانية عن طريق اجراء تخفيضات ضخمة فى المخصصات الحربية . وعماد هذه السياسة هو وقف الحرب فى الهند الصينية . ورغم ان طلبه قوبل بالرفض الا أنه ظير كأقوى شخصية سياسية فى فرنسا نتيجة لهذه المحاولة .

وبعد مرور عام عندما كان الجيش الفرنسى يشن تحت وقع معركة « ديان بيان فو » قفز منديس فرانس الى الحكم بتفويض شامل لاقرار السلام ، وهذا ما فعله بهمة ونفاذ صبر لم نعهده من قبل فى سياسى فرنسى منذ أشعل كلمنصو الحرب ، وقبل أن يشرع منديس فرانس فى اداء مهمته التى تولاها على نفسه وهى إعادة ميزانية الجمهورية بتصفية التزاماتها الواسعة ، كان عليه أن يقرر مصير معاهدة الدفاع الاوروبى التى كانت لا تزال معلقة ، ولما كان ضباغ أوروبا الصغيرة وهم السادة بيلو وشومان واتباعهما انصار الحركة الشعبية الجمهورية يعتبرون تلك المعاهدة ذروة نجاحهم ، فان المعاهدة رغم هذا بدأت تفقد مؤيديها بالتدريج ، ولم يعد الدفاع الاوروبى أمرا ملحا فى الجو

الملطف الذى أعقب السياسة الاستالينية • كما ان الاحتمال الواضح لوضع القوات الفرنسية تحت زعامة أحد القادة الألمان القدامى كان مدعاة لفرع • ومنديس فرانس نفسه الذى لم يكن يوما من انصار أوروبا الصغيرة والذى كان مقتنعا باستحالة انقاذ المعاهدة رفض المغامرة بحكومته باقرارها ونبذها لتلافي الفشل الذريع •

وفى صيف ١٩٥٥ اندلعت اضطرابات خطيرة فى الادارات الفرنسية فى الجزائر ، وفى البداية حجبته أحداث تونس ومراكش ، ولكن الجيش العائد من الهند الصينية حول بالتدريج الى الجزائر ، ولما مضت أيام الخريف الكثيبة اضطرت فرنسا لان تدرك حقيقة أنها تحارب حربا رئيسية أخرى ، وفى نفس الوقت ظهر جليا أن منديس فرانس وقد أحكم قبضته على الحزب الراديكالى الاستراكي القديم انما يخوض حملة كبيرة استعدادا للانتخابات البرلمانية المزمع اجراءها فى يونيه التالى ، ولما كان منديس فرانس يأمل فى نجاح انتخابى مرموق أدرك أنه من الضرورى تعديل قانون الانتخاب القائم والعودة الى نظام العضو الواحد لكل دائرة انتخابية ، وهو النظام الذى كان معمولاً به فى الجمهورية الثالثة ، وقد تلقف خصومه هذا الموضوع كأقوى سلاح يستخدم ضد نجاحه الغير ملموس فى البلاد ، والاصلاح الانتخابى المقترح عند ماعرض للتصويت عليه فى نوفمبر بدأ يشق طريقه حتى عرض اذجار فور حياة وزارته للخطر ، ومما يدعوا للسخرية أن الموقف كان بالغ التعقيد لدرجة أن المعارضة هزمت الوزير بأغلبية ساحقة واضطرته الى الالتجاء الى اجراء دستورى لم يكن مستخدما من قبل ثم حل الجمعية • وبذلك تمكن اذجار فور من التغلب على الخطأ السخيف من جانب معارضيه لضربته القادمة وانهى حملة منديس فرانس الانتخابية واجبره على خوضها داخل اطار القانون الانتخابى القديم •

وقد لخصت مجلة (الطائر المحبوس) الموقف على أن اذجار فور دعا

الى انتخابات رجعية أما نواب حزبه فقد سجلوا وجهة نظرهم فى هذه العملية بجلوسهم طوال الليل لاجباره على تحديد تاريخ مرسوم الحل فى ٢ ديسمبر وهو ذكرى الحركة التى قام بها لويس نابليون لقلب نظام الحكم .

وخلال الشهر الباقى على الانتخابات كون منديس فرانس تحالفا مع الاشتراكيين والديجوليين المنشقين تحت اسم «الجبهة الديمقراطية» وقام بحملة انتخابية كبيرة حث فيها بنى وطنه الفرنسيين للانضمام اليه لا لاعادة النظام الى مالية فرنسا ، بل باعادة بناء اقتصاد الدولة بأجمعه بالتضحية ، والعمل الشاق ، على أنه من المستحيل القول أن برنامجا كهذا كان ينجح ، وما من شك فى أن الملايين من الناخبين اعتقدوا فى نجاح خطة منديس فرانس ، وليس أولئك بمؤيديه الحميمين بل عدد أكبر من ألد خصومه الذين اعتقدوا أن مجرد نجاحه يعنى تحطيم حياتهم ، ان نصف سكان فرنسا لايزال يعيش بافتقادات القرن التاسع عشر الذى تغيره الثورة الصناعية التى لازالت غير كاملة ، وكثيرون يسرهم هذا الطراز من العيش وأغلبهم على استعداد للدفاع عنه بشدة ضد أى تغيير . . انهم وسياسيوهم هم الذين لعبوا آخر ورقة فى سقوط الجمهورية الرابعة .

واذا لم يكن قد دعى الى عقد الانتخابات فى وقت مبكر واذا كان القانون الانتخابى قد عمل ربما جاءت النتيجة مخالفة ، ولكن تحت الظروف الراهنة أصبحت النتيجة معلومة بدقة ، فقد فازت الجبهة الجمهورية بنجاح لفظى وتمكن الشيوعيون بالمانورات الانتخابية من زيادة تمثيلهم بخمسين مقعلا (وهو عمل رأى فيه ادجار فور الذكى ثمنا بخسا فى سبيل اتفاق منديس فرانس أما ما أدهش الجميع فان قوات بوجاد المناهضة للضرائب انتخبت مايقرب من خمسين نائبا . . فأصبح الموقف فى الجمعية يشبه ماكان عليه عام ١٩٥١ بمعارضة تبلغ ٢٠٠ نائبا من ٦٠٠ نائب

وقد دعا الرئيس «كوتي» الجبهة الجمهورية التي احرزت نجاحا في
الناحية الفنية - لتشكيل الحكومة الجديدة ولكنه وجه الدعوة الى «جى
موليه» كرئيس للحزب الاشتراكي وهو اكبر حزب في التحالف وكان
هناك أمل وقتي في أن يتنحى جى موليه ويخلي مكانه للرئيس الحقيقي
للجبهة ، ولكنه في نوبة من الافتقار الى المفاهيم السياسية العملية
قبل الدعوة كواجب مفروض عليه نحو حزبه وقاد الجمهورية الرابعة
نحو مصيرها المحتوم .

وقد مضى عام ونصف في السير بالمرحجية المحزنة وراء الحرب
العنيفة الوضيعة في الجزائر ، كذلك حملة السويس الطائشة
وازدیاد نفوذ العسكريين في الجزائر وتدخلهم في الامور ، وصمود
الجند المحترفين الذين أهمل أمرهم وازدحام السياسيين الحديثين
كالانتهازيين فوق مسرح الحوادث جعل ألا سبيل الا لحل واحدممكن
لقد كانت الحكومة في باريس مقلسة مصابة بالشلل . . فأى تكتل
في مائة ناخب ينضمون الى المعارضة الدائمة يمكنها أن تقف في وجه
أى اجراء ، وإى اجراء نافع كان عرضة لان يقف في وجه مائة ناخب من أجل
مصالحهم الخاصة ، أما مهندس فرانس فقد اكتسح من المسرح السياسي
بحملة سياسية فاضحة لامتيل لها . لقد بقى في فرنسا رجل واحد
يمكنه أن يغير مجريات الامور . وقد استمرت صحف باريس الخاصة
في التساؤل الى أى حد يمكن الانتظار . وهنا فاجات
جماعة من الناس في الجزائر هذا الحشد من نسور السياسة ، كان
لا بد من عمل ما ولكن الحكومة ظهرت بمظهر العجز وأخيرا ظهر ديجول
بعد أن اكتملت له جميع مبررات ظهوره . ويمكن لفرنسا أن تكون
أمنة بين يديه ولكن حتى تكون هناك فرصة جديدة للاختيار وكيف
يكون الجواب ؟

الكبرياء المحموم

السياسة الفرنسية عام ١٩٥٩

بقلم أوجين ويبر أستاذ التاريخ المساعد

بجامعة كاليفورنيا لوس انجيلوس

لما كان التاريخ سجلا تفسيريا لاحداث الماضى وليس تنبؤا بالمستقبل فان تدوينه غالبا تعضيدا للجياد الرابعة ، وذلك باظهار كيف حدثت الوقائع بالصورة التى تمت عليها ، وكيف أن الاحداث التى كان يمكن أن تقع لم يقدر لها الوقوع ، ان الحقائق التى نتطلع اليها والانماط التى نتبينها أو نكتشفها تبدو واضحة جلية لانها أحداث برزت فى الواقع من مجموعة كبيرة من الاحتمالات ومن ثمة فاذا اكتملت لدينا الاتجاهات التى نبدأ منها وتزودنا بالدوافع الجاذبة لمعالجة المادة التى نحن بصدها تلك المادة المختارة بعناية فان التفسير لا يصبح أمرا عسيرا ، والامر يصبح أكثر صعوبة اذا كانت البيانات الاولية قاصرة وعندما يتطلب الامر الحكم والتنبؤ لاالتفسير وعندما يكون المؤرخ مطالبا برسم صورة المستقبل لا بتفسير الماضى ، وهو لم يعد يكتب تاريخا لميدان السباق اذا جاز لنا القول محابولا اظهار كيف ولماذا يتم السباق الكبير ودور الجياد والخطط المدروسة وهو بهذا كمن يراهن أو على الاقل اذا لم يكن لديه مال كاف يقدم خدماته كأحد الادلاء فى ميدان السباق .

لقد انتهت حديثا احدى الجمهوريات كسابقتها ، نظام حكم يقوم وآخر ينتهى أمره ، فما الاثر الذى يتركه ذلك على السياسة الخارجيه لفرنسا وعلى اتجاهاتها ازاء الحلفاء والاعداء أو المحايدين ؟ وما الذى يمكننا تصويره وما الذى يمكننا توقعه وسط هذه الدوامه من الاحداث الجديدة ؟

والمؤرخ وقد لبس مسرح الانبياء لمواجهة هذه الاسئلة يعود بالاشياء الى اصولها ويركن الى ما اعتاد عليه ويستشف صورة المستقبل من وحى الماضي .

وهناك عوامل معينة قائمة فعلا يمكن تمحيصها اعتقادا بأنها تؤثر على سياسة الجمهورية الخامسة كما اثرت على سابقتها الجمهورية الرابعة ، فهناك أولا مما يدخل في الاعتبار - المعاهدات - والمحالقات والمنظمات الدولية التي اشتركت فيها منذ نهاية الحرب ، وهناك أيضا الرأي العام وتوجهاته وميوله وتركيزه على المسائل المختلفة في السياسة الخارجية ، وهناك أيضا شخصية رجل الدول الجنرال ديغول . . . آراؤه ، مقاصده ، (مانعاه عنها وما يمكن أن نستنبطه منها) ، ونحن في دراستنا لكل هذه الاشياء نجد أن هناك على الاقل بعض الامور الثابتة وبعض الميول التي تظل سارية مهما تغيرت الحكومات وتغيرت السفارات وهي تؤثر على الدول كما تؤثر على الافراد .

وفرنسا بطبيعة الحال عضو في هيئة الأمم المتحدة ولكن هذا بطبيعة الحال أيضا لا يقتضى استبعاد المعاهدات الخاصة مع الدول الاخرى أو مجموعات الدول الاخرى .

هناك أيضا اتفاقية ثنائية مع روسيا وقعها شارل ديغول عشية التحرير ، ما زالت سارية المفعول وكذلك معاهدة دinker عام ١٩٤٧ التي تعهدت فيها كل من بريطانيا وفرنسا بالعون المتبادل في حالة قيام عدوان الماني جديد ، وفي بروكسل عام ١٩٤٨ دخلت الحليفتان في معاهدة مع بلجيكا ولكسمبورج والاراضي الواطنة تهدف أساسا الى الدفاع الجماعي ، ومن أهدافها أيضا تنمية التعاون في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ثم انضمت كل من ايطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية الى معاهدة بروكسل التي أصبحت اتحادا لغرب أوروبا وفقدت طابعها الاصلي المعادي لألمانيا واكتسبت مظهرا جسيديا في

مستوى الاحداث لمعاداة روسيا في ذات الوقت الذي أصبح من الواضح فيه أن الدفاع عن غرب أوروبا فروسيا كان في حد ذاته قضية خاسرة .

ليست هناك معاهدة قائمة بين فرنسا والولايات المتحدة ، الا أن كلا من الدولتين عضو في منظمة حلف شمال الاطلنطي جنبا الى جنب مع بقية أعضاء اتحاد غرب أوروبا بالاضافة الى كندا والدانمرك واليونان وايسلنده والنرويج والبرتغال وتركيا ، والمقر الدائم لتلك المنظمة . موجود في باريس كما توجد في ضواحي باريس القيادة الحربية لتلك المنظمة ، غير ان منظمة حلف شمال الاطلنطي التي أنشئت عام ١٩٤٩ لتواجه التهديد الحربي الروسي سرعان ما فقدت هدفها الاصلى كحلف عسكري تقليدى فى العالم القديم لعصر ما قبل الذرة . وقبل عام ١٩٥٩ سمح لمانيا الغربية بالانضمام الى المنظمة عقب نوبات بطولة من الشد والجذب ، ومن ثم أصبحت المنظمة أقرب الى الخواء - رمز اكثر منها حقيقة والروابط المحددة بين الاعضاء الغربيين كانت تتماسك فى ميدان آخر ، اتحاد الصليب والفحم ومركزه الرئيسى فى لكسمبرج والذي قام منذ عام ١٩٥٢ بتسويق مصادر الصليب والفحم فى فرنسا وايطاليا والمانيا الغربية ودول البنلوكس وفى السوق المشتركة التى انشأتها تلك الدول ذاتها وفى منظمة الطاقة الذرية التى انشأتها تلك الدول ايضا .

منظمة اعتقادية :

ان معاهدات عام ١٩٥١ التى عززت مشروع شومان المزعوم واقامت اتحاد الصليب والفحم ، والاتفاقيات التى أنشأت فى عام ١٩٥٧ منظمة الطاقة الذرية والسوق المشتركة ، تلك المعاهدات التى ان نجحت أو هـى لها جو النجاح ، فانها تخلق وحدة اقتصادية بين الدول الاعضاء وهى مجموعة من المصالح المتداخلة من الصعب فعلها اكثر مما كانت

عليه الحال في الولايات المتحدة عندما فرضت عليها الوحدة في عام ١٨٦٠ ، ولكن اذا أمعنا النظر فيما وراء تفاهات التصريحات الرسمية فهناك من الاسباب ما يدعو للشك من خرق الحكومات الفرنسية بصفة دائمة للاتفاقات عبر السنين ، وفي أعقاب النكسة الصناعية التي أحاقّت بأوروبا هذا الشتاء والتي أدت الى البطالة وتقليل الطلب على معظم المنتجات وتكديس المخزون من الفحم والصلب غير المباع ، حدث احتكاك بين اعضاء منظمة الفحم والصلب ودارت فيها مناقشات حادة عن الاسعار والكميات المخصصة لكل عضو فجعلت من السوق المشتركة منظمة عديمة النفع وذلك عقب ميلادها بأسابيع .

ويرجع جزء من مسئولية هذه الصعاب الى أن الحكومات الفرنسية المتعاقبة التي كانت تحدوها الرغبة لحقن تكاليف المعيشة تعمدت على الابقاء على بعض أسعار الحديد والصلب بوساطة خفض الاقراض على الاستثمارات وبذا جعلت من الاسس الحرة التي تقوم عليها منظمة الفحم والصلب الاوروبية مجرد لغو فارغ .

وقد وجدت السلطات العليا في لكسمبورج نفسها عاجزة عن تنفيذ الاتفاقات التي قامت من أجلها ومن ثم فقد سادت قوانين الغياب الاقتصادية ، وحلت محل قواعد المعاهدة ولجأت كل دولة من الاعضاء الى خرق نصوص المعاهدة كلما كان ذلك في صالحها دون الاكتراث بتنسيق سياستها الوطنية مع سياسات الاعضاء الاخرين .

وليس هناك من دليل على أن الحكومة الفرنسية الجديدة سوف المشرع في اتخاذ اجراءات مادية لتغيير هذا الموقف او تضيق الهوة بين النوايا الطيبة والتطبيق العملي ، وقد سارت في الاشهر الماضية القليلة على خطة تزييف الاجراءات الاقتصادية تحت ستار تنمية السوق المشتركة والتعاون بين الاعضاء ولكن قد يكون هذا الى حد ما رغبة منها في الاستثمار باحتمالات اخرى ، والسوق الخاصة بالدول الست

لها ما يقابلها ، سوق أكثر سعة تتولاها بريطانيا وتقصدها أن تكون أقل تماسكا وأكثر قابلية للانضمام اليها ، وقد وجد ديجول نفسه في مواجهة احتمالين يختار بينهما ملأ واجه بسمارك منذ قرن مضى فرصة الاختيار بين اتحاد صغير ثابت وآخر على نطاق واسع ، وقد اختار ديجول أوروبا الصغرى ، إلا أن أوروبا الصغرى هذه في نظره تقتضى التضحية بها بالنسبة للالتزامات الداخلية وتعني في نظره كذلك نظاما سياسيا أكثر منها نظاما اقتصاديا ، ومنطقه هذا ستجלוه الأحداث ولكننا حاليا بصدد حالة فرنسا كعضو في معاهدات أو منظمات يتراوح أعضاؤها بين الاثنين والخمسة عشر عضوا باستثناء الأمم المتحدة وليست هذه المعاهدة متماسكة ، والتكوين المعقد المتعدد الجوانب لتلك المحالفات قد اضر بميلاد أو استقلال دول جديدة في آسيا وإفريقية وبانتقال الصراع بين الشرق والغرب من أوروبا إلى الشرق والشرق الأوسط وربما يعود حاليا إلى أوروبا وبالعلاقات العدائية مع العالم العربي وبالاتفاق الودي المتزايد مع إسرائيل (والذي قد يكون مؤقتا فقط) وبالاحتكاكات التي تؤثر في أوفق العلاقات بين الدول الاعضاء •

وهذه هي النقطة التي تبدأ منها السياسة الخارجية الفرنسية في عالم تظله القنبلة الذرية ويقع تحت تأثير المنافسة بين معسكرين متضادين - الشرق والغرب - (أو على وجه التحديد كما ينظر إليه في أوروبا) روسيا والولايات المتحدة - وهذه هي الحقيقة المحددة التي يجب على فرنسا مواجهتها •

وبالنسبة لهذا التراث وما يتضمنه من تعقيدات وبالنسبة للامور الجديدة التي تنشأ من وقت لآخر فإن الرأي العام الفرنسي يتجدد ويتبلور وفي خضم المشاكل التي تواجه المواطن الفرنسي العادي نجد أن الشئون الخارجية تشغل حيزا من تفكيره وتأتي في المرتبة الثانية

بعد مسائل السيادة الداخلية ، وعلى هذا نجد أن الحرب في كوريا أو أزمة عبدان في عام ١٩٥١ لاقت اهتماما أقل من المناقشات البرلمانية حول المسائل التعليمية ، على حين تلقى مسألة اعادت تسليح المانيا اهتمام عدد أكبر من السياسيين أكثر من مسألة كوريا فان عددهم لا يمكن ان يقارن بعدد اولئك الذين يهتمون بمسألة اسعار اللحوم ، ومن الواضح ان الفرنسيين لا يختلفون في هذا الشأن عن الشعوب الاخرى . ان الفرنسيين شديدا الاهتمام بمسائل الامن وانعكاس هذا الاهتمام في الحقل الخارجى هو رغبتهم في السلام ، وفي غضون الاثنى عشر عاما الماضية كان العالم منقسما الى معسكرين ، وكان الفرنسيون شديدا الادراك لهذه الحقيقة واختاروا ان يقفوا في معسكر الغرب لا عن رغبة ولكن كضرورة املاها الموقف وليس الغرب هو محور كراهية الشعب الفرنسى ، فان هذا ابعد مايكون ولكن مايكرهونه فعلا هو الحاجة الى الاختيار اى الموقف الذى يقف فيه كل من العدوين

واذا كان لابد من الاختيار ، وقد كان هذا هو الحال فان فرنسا تقف بجانب الغرب دون منازع الا أن وقوفها بجانب الغرب هو البديل الافضل لعزوفها عن كل من الجانبين ، والفرنسيون من غير الشيوعيين لا يرغبون في محاربة الشيوعية الدولية او روسيا كما هي الحال في عدم رغبتهم خوض حرب مع الولايات المتحدة ، والصراع بين القطبين الكبيرين يشكل بالنسبة لهم خطرا حقيقيا على السلام وهو هدفهم الاسمى^{١٥}

والشعور في فرنسا ضئيل بالنسبة لعدالة القضية الغربية اللهم الا فيما يتعلق بالمحافظة على الوضع الراهن ، والفرنسيون شأنهم في هذا شأن باقى الشعوب الاوروبية ينظرون الى العدالة كمظهر من مظاهر القوة والملازمة ، وينظر الفرنسيون الى العدالة نظرة نسبية أكثر منها نظرة شاملة ، وعندما ينصتون الى ان صوت العدالة في

جانبيهم ، فانهم أيضا يصيخون السمع الى صدى نفس الاعتقاد من الجانب الاخر ، فعندما يقال لهم أن ميول روسيا التوسعية تهدد السلام العالمى فانهم يرددون - ان خطأ أو صوابا - بأن الولايات المتحدة لديها نفس الميول وان كانت أقل وضوحا للعيان ، والموقف كما يرونه صراع بين القوى ، فيقع مسئوليته على كلا الجانبين الا أن مسئوليات روسيا تبدو أكثر بقليل من الدولة الاخرى ، ومن بين كل عشرة فرنسيين يعتقد اثنان أن روسيا مدانة بالاتجار بالحرب أكثر من أى دولة أخرى ، وواحد من بين كل عشرة يضع الولايات المتحدة فى المرتبة الاولى ، الا أن أربعا من بين كل عشرة يعتقدون ان الدولتين مسئولتان بالتساوى عن الاضطراب الذى يسود العالم ، ولا يعتقد الفرنسيون أن الأمريكيين أو الروس يبذلون ماينبغى عليهم بذله لتجنب الحرب ، كما انهم لا يطبقون مايقولون ولا يحاولون التوفيق بين كلماتهم السلمية وتلميحاتهم التهديدية ، ليس هناك سوى السياسة السوفيتية ، وليس هناك سوى القليل عن السياسة الامريكية ، مما يدفع سياسة كل منهما بالنفور .

وعلىنا الا نقع فى الخطأ الشائع الذى يعزو مثل هذه الافكار للشيوعيين وحدهم والذين لاوطن لهم المعاديين للنظام الرأسمالى الحر والمعاونين لهذه الدولة أيضا ، ومن الواضح ان أى صوت يعطى للحزب الشيوعى يتضمن نوعا من العطف بالنسبة للامور التى تنادى بها روسيا ، الا انه ليس كل فauxب شيوعى بالضرورة يقر السياسات الروسية وعلى العكس فان الاتجاه المعادى للشيوعية يتضمن شكاً مبرراً فى السياسات الامريكية ، شكاً ينمو فى صفوف الرجعيين والمحافظين مثلما ينمو فى صفوف الاشتراكيين .

قوة ثالثة

حتى ولو أن معظم الفرنسيين مازالوا يذكرون «خيانة» الأمريكيين

لهم فى مسألة السويس بنفور ويشكون فى سياسة الولايات المتحدة فى شمال أفريقية وفى «تسلل» رأس المال الأمريكى الى الصحراء الكبرى الغنية بالبتروىل ، فليس هناك ما يدعو للتساؤل عن المسكر الذى تنحاز اليه فرنسا اذا اضطرتها الظروف الى الانحياز ، وتقف فرنسا بجانب الغرب الذى تنتمى اليه من الناحية الجغرافية والتقاليد والانضمامات ، ويمكن اذا اتىحت لهم حرية الاختيار فان معظمهم على الأرجح سيفضلون الوقوف على الحياد ، ومن ثم فقد ظهر الحديث القديم لكثرة ثالثة تقف بمفردها بين الشرق والغرب ، ذلك الحديث الذى تبخر بينما بقيت الفكرة حية ، ومن ثم كان الاصرار على إيجاد كتلة أوروبية فعالة قادرة على التماثل مع الآخرين فى السكان والموارد والطاقة والانتاج ، تلك الكتلة التى قد تهيأ امكان الاستقلال الذى يعنى فى نظر الرأى العام السلم وعدم الارتباط فوق كل شىء وتعنى كذلك الحماية الفعالة للمصالح الوطنية وتدعيم العزة الوطنية ، وهذا قد يفسرولو جزئيا احجام فرنسا عن قبول المشروع البريطانى الاكثر غموضا وتفككا والذى يقضى بتكوين منطقة تجارية حرة ذات فرص قليلة لكى تصبح قوة حرة ، كما يوضح استعداد فرنسا للانضمام الى ألمانيا فى اتحاد أكثر فاعلية وأكثر تعبيرا .

العلاقات الفرنسية الألمانية :

ان التقارب الحديث بين ألمانيا وفرنسا يحتاج بالتأكيد الى بعض الايضاح ولا يكفى القول أن الحاجة أيا كانت واضحة وان التعقل قد ساد أخيرا

وهذا حق بصفة خاصة عندما يتعادل التعقل مع مثل العوامل العاطفية القوية كشك الفرنسيين بل عداوتهم بالفعل لألمانيا ، ذلك الشك والخوف الذى تركيهما الحروب الألمانية الثلاث السابقة والمنافسة القديمة بين البريون والهابسبرج كانا من القوة للابقاء على

مشروع الدفاع الاوروبى (الذى تشترك فيه كل من ألمانيا وفرنسا) فى حالة توقف لمدة أربع سنوات ، وهذا الشك كان سببا فى تهاوى ذلك المشروع أخيرا فى عام ١٩٥٤ ، واستبداله باتحاد غرب أوروبا والذى يشمل انجلترا لكى يتعادل مع مخاوف الفرنسيين من السيطرة الألمانية) وتنفيذ هذا فى اللحظة الأخيرة تجنباً للتهديدات الموجهة من جانب جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة ، الا اننا نجد الفرنسيين بعد مضى شهور قليلة (وهم الذين رفضوا الموافقة على أى تنظيم عسكرى يشمل ألمانيا بدون ضمانات خاصة مع شرط اشتراك انجلترا المطمئن) يصممون على قيام تنظيم اقتصادى أكثر ترابطا من مشروع الامن الاوروبى الذى سبق ان رفضوه وبشرط عدم اشتراك انجلترا فيه .

وللأسف ان يقرر انه بالنسبة للوطنيين الفرنسيين القدامى ان يعتبروا أية معاهدة اقتصادية أقل مرتبة من معاهدة عسكريه ، وان تجميع الموارد الاقتصادية يمكن قبوله بيسر أكثر من الناحية العاطفية ، الذى يمكن تجنبه من الناحية العملية أكثر من تجنب تجميع قوات دفاع وطنية ، وفيما يختص بالمصالح الاستعمارية نجد المواطن الفرنسى يشعر بشك أقل من ناحية ألمانيا غير الاستعمارية أكثر مما يشعر نحو المنافسين التقليديين أمثال بريطانيا ، أو نحو النقاباء الذين لا يشعرون نحوه بعطف مثل أمريكا .

ولكن هذه المنطقة بالذات تعود بنا الى حيث بدأنا ، ففرنسا المستقلة فى أمورها لا يمكنها فى الواقع المحافظة على حريتها ناهيك عن تأكيدها تحت رعاية الولايات المتحدة أو فى نطاق المصالح المتنوعة المفككة الذى تبغيه بريطانيا ، واذا كان لابد من المشاركة كما يقول الفرنسيون فلا بد مما ليس منه بد على أن تكون مشاركة مع قوة مثل قوتهم والى لاتقع مضالحها .. مثلهم فى دائرة أى من الجانبين والى

تكون أمانيتها الوطنية متجهة نحو حكم الفرد المطلق مثلهم وليس نحو الاعتماد المتبادل .

ولا بد بالطبع من مراقبة ألمانيا ، فان رغبتها في إعادة وحدتها واشتياقها لإعادة أراضيها الضائعة فيما وراء «الاوردر» ليس هتما في حد ذاتهما تهديدات للاستقرار الدولي والسلام ، الا أن فرنسا القوية المعتمدة على نفسها قد تأمل في الحد من هذه الميول الخطرة ، ومنذ تولى شارل ديغول زمام الحكم استعادت السياسة الفرنسية ثقتها بنفسها ومقدرتها على اتخاذ القرارات وذلك ماكان يعوزها خلال العشر السنوات الماضية ، وأصبح في مقدورها مواجهة الاشتراك مع ألمانيا دون تأنيب الضمير ، وقد أدرك الفرنسيون مثل باقي الاوروبيين تعرض مركزهم للخطر كدولة في وسط الاعداء وقد جعلهم هذا يميلون الى تجنب أي شيء يؤدي الى تخفيف التوتر وتقليل فرص أي صراع أو جعله وحشيا ، مثل الرقابة أو خطر استعمال الاسلحة الذرية (اذا تيسرت لهم) ومشروع راباكس لتحرير وسط أوروبا ، ونزع السلاح ان أمكن وسحب القوات الاجنبية من أرض أوروبا سواء أكانت أمريكية أو روسية ، وهذه كلها أمور تعكس العواطف الشعبية غير انها لاتعكس دائما في السياسة .

وبالطبع فان العاطفة الشعبية لاتقف بمفردها ، فهي ستكون من مستويات وتيارات مختلفة ، تزكيتها مصالح مختلفة أو جماعات وتتاثر بالحوادث وبالرجال . وبالرجال الذين يسيرون الاحداث او يحاولون ذلك ، وهذا يقودنا الى العامل الثالث في مكونات السياسات الفرنسية - حاليا وربما في المستقبل - الجنرال ديغول .

هدف ديغول :

ليس هناك سوى القليل من الافتراض بأن هدف ديغول النهائي هو السلام رغم ان السلام ومشكلة تأمينه لبلاده لا يمكن ان تغرب

عن ذهنه الا انها ليست موضع اهتمامه الرئيسى ففي اول صفحة من مذكراته قال ان هدفه كان وسيكون دائما عظمة فرنسا ومجدها .

ففى فرنسا لا يمكن أن تكون فرنسا دون المجد ، وقد نما هذا الاعتقاد فى داخلية نفسى منذ ولدت ، فأبى كان مفعما بالعاطفة ازاء فرنسا . وعاطفة امى الجارفة نحو الوطن تتساوى فقط مع عاطفتها الدينية ، وأخوتى الثلاثة وأختى وانا لدينا كطبيعة ثانية نوعا من الكبرياء الملهوف نحو وطننا ، ولم يخلب لى شىء اكثر من رموز مجدنا فالليل فوق نوتردام وروعة الامسية فى فرساي ، وقوس النصر تحت وهج الشمس ، وأعلام البلاد المهزومة التى تهتز تحت أقواس قصر الانفاليد .

وهذا كلام شاعر تحدوه حاسة التاريخ ، شاعر جعل من وطنه أسطوره .

وهذا الشاعر قد اصبح جنرا لا وبطلا وطنيا ومنقذا لذلك الوطن مرتين فى غضون خمسة عشر عاما الماضية ، ومن مركز القوة الحال الذى يتمتع به وبواسطة رجال مثل رئيس الوزراء ميشيل دوبريه الذى لا يعدو كونه صوتا لسيده ، فانه يستطيع تنظيم شئون بلاده كما لم يكن فى مقدوره أو فى مقدور غيره أن يفعل فى غضون الاربعين عاما الماضية وشغله الشاغل هو استعادة قوة فرنسا وعزتها التى بدونهما كما سبق أن قال : لا يمكن للدولة أن تكون دولة .

وما من شىء جديد أو غير متوقع فى كل ما سبق فالجنرال شارك نفور مواطنيه من عجرفة الحلفاء ورفض هؤلاء المواطنين الانحياز الى جانب ما بحيث يتعذر الاتصال بالجانب الاخر ، وهو لا يشاركهم فقط بل كان صوتهم المتحدث بأن فرنسا فى طريقها الى التفكك والانهيار والانقسام ، ولقد رفض ادخال وحدات فرنسية فى الجيش الاوروبى . ولكنه لم يرفض التعاون الاقتصادى ، لان هذا لاعتقاده فى ان اتفاقا

مع ألمانيا يعقد فى يقظة لخير من تبعيته لحلفاء أكثر منه قوة .
فاذا ما اتيج له السلام والادارة الحكيمة ، والحظ الحسن فوق كل
شيء عندما يعتمد الحظ على أرواح هشة كأرواح كونراد ادناور ، أو
اتفاقات ضعيفة كما يحدث الآن فى السياسة الداخلية الفرنسية ، أو
الولاء الهين كما هو الحال فى الجيش ، اذا ما قدر له أن يتغلب على
هذه الصعاب فان سياسته قد تثمر كثيرا ، وهذه السياسة توافق
مزاج الرأى العام فى الوقت الحاضر ذلك الرأى العام المتعطش الى
الهيبة التى حرمت منها فرنسا منذ وقت طويل والمتعطش أيضا
للاستقلال ، والاغلبية العظمى يحتمل أن ترى فى الاستقلال أو عدم
الارتباط املا فى السلام والامن وتركيزا للمصالح الفرنسية الخاصة
ويعلم ديجول انه مامن مصلحة فرنسية يمكن حلها على انفراد بعيدا
عن حقول السياسة الدولية المتشابكة ، ولكن الرئيس الجديد
للجمهورية الخامسة يأمل فى عالم تتصارع فيه القوى العملاقة ، أن
يخدم المصالح الفرنسية بأمة أعيدت اليها قوتها أمة يقل ارتباطها
بالدول الاخرى ويقل اعتمادها عليها ..

ولايتطلب هذا تغييرا فى السياسة أو التوجيه ، ولكنه يتطلب طابعا
جديدا من القوة وثقة جديدة واعتزازا جديدا بالنفس ، وفرنسا قد
لاتواتيها العظمة التى يحلم ديجول أن يرفعها اليها ولكن فى مقبورها
الافادة من العزم الجديد والايمان الكامل الذى يقدمه لها وهو الكبرياء
المهوف الذى تعبر كلماته عن ادق وصف للسياسة الخارجية بعد فترة
طويلة من الجمود والارتباك .

ديجول ومجتمعه الفرنسى

بقلم بنيامين ديفلين

استاذ الاقتصاد السياسى بكلية بروكلين

خلال رحلته التى قطع فيها ١٣٠٠٠ ميل فى الاملاك الفرنسية الافريقية أعلن الجنرال شارل ديجول أن للممتلكات التابعة لفرنسا حق تقرير مصيرها حتى الى حد اختيار الاستقلال ، وقد أوضح فى مدغشقر وأفريقية الاستوائية وغرب أفريقية على التوالى أنه بالتصويت بكلمة «لا» فى استفتاء ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨ على الدستور الفرنسى فإن الممتلكات المذكورة تنفصل عن فرنسا ، وقد أوضح بالاضافة الى ما تقدم انه حتى بعد التصويت بكلمة (نعم) وبذلك تصبح تابعة للمجتمع الفرنسى الجديد يمكنها ان تغير من رأيها لتقرر مستقبلها باستقلال فى الراى .

وهذا الوعد بالحق الدائم فى تقرير المصير يتعارض تعارضا ظاهرا جدا مع تصريحات ديجول فى خطابه الافتتاحى فى مؤتمر برازفيل فى ٣٠ يناير ١٩٤٤ ، بأن هناك ارتباط دائم بين فرنسا وممتلكاتها عبر البحار ، أما رينيه بليغان فقد اخطر المؤتمر (كان ديجول وقتذاك قوميسيرا للمستعمرات) أن هناك أناس تعتزم أن تأخذ بيدهم خطوة خطوة نحو ابراز شخصيتهم وسيعطى أكثرهم نضجا الحرية السياسية انهم لا يرغبون فى استقلال يتعارض مع الاستقلال الفرنسى .

واذن لم كان هذا التحول اليوم ؟

والاجابة على هذا تنحصر فيما يأتى :

١ - انتصار القومية الوطنية فى عالم المستعمرات فى الوقت الحاضر الذى نتج عنها استقلال مايقرب من ١٢ دولة :

٢ - فشل الجهود الفرنسية في ذلك الوقت للتمشي مع التطورات التي تسير بخطى سريعة .

ولقد كان رد فرنسا على انتشار الوطنية هو «الاتحاد الفرنسي» الذي كان ثمرة مؤتمر برازيل في عام ١٩٤٤ ، والذي قام على الاعتقاد الراسخ أنه ليس من صالح الام الكبرى أو الممتلكات عبر البحار أن الارتباط الدائم ، ولهذا أشار الدستور الفرنسي في عام ١٩٤٦ الذي تنفصل احداها عن الاخرى ، والوحدة الفرنسية هي الاطار الاداري لهذا انشأ الوحدة الفرنسية ، اشار الى نوايا فرنسا لارشاد الناس الذين أخذت مسئولياتهم على عاتقها نحو الحرية في حكم انفسهم وادارة دفة الاعمال الخاصة بهم بطريقة ديموقراطية ، غير أن هذا ينقصه موافقة الممتلكات عبر البحار على هذه الوحدة ، او على حقهم في الانفصال او الاستقلال ، بالاضافة الى ذلك فانه رغم اعلان الدستور لحق المساواة فان هذه الوحدة لا تقوم بين أفراد متساويين في الحقوق على غرار الكومنولث البريطاني ولكن نظام تتمتع فيه الامبراطورية الفرنسية بمركز عال مسيطر .

وفي واقع الامر ان الوحدة الفرنسية الى حد كبير حلم لم يتحقق ثم هو تغطية وتغليد للنظام الاستعماري القديم ، فالحكم الداخلي الذاتي كان المثل الأعلى - ولكن التشريع الخاص بالممتلكات عبر البحار ظل في يد البرلمان الفرنسي كما ظلت ادارتها في ايدي حكام تعيينهم الحكومة الفرنسية ويتمتعون بالمسؤولية الوحيدة فلا غرابة اذن في ان الاتحاد لم يثبت أنه نه للقومية الوطنية في ممتلكاتها عبر البحار .

وقد تعرض الاتحاد الفرنسي منذ البداية الى مواقف غاية في التهديد فالثورات والاضطرابات المسلحة هزت الهند الصينية ومدغشقر والقومية المتزايدة في مراکش وتونس حالت دون قيام هاتين الدولتين بالدور الذي كان منتظرا قيامهما به في الاتحاد الفرنسي ، على حين انه في

الجزائر استمر المسلمون في اظهار نفاذ صبرهم، وفي افريقية لجنوب الصحراء الكبرى لاحت في الافق بوادر الاضطرابات بالقلقل المتفرقة واظهار عدم الرضا عن سياسة التمثيل الفرنسية حتى بين غالبية النخبة المثقفة ، وقد كان رد فرنسا على هذه المواقف لا يتناسب مع معنويات الاتحاد الفرنسي فيما يختص بالمساواة وحرية المتطلبات في حكم نفسها بنفسها ولكن على نقيض هذا يمكن أن توصف السياسة الفرنسية بالسيطرة والكبت على النظام الاستعماري القديم ، ولم تنجح هذه السياسة في القضاء على الثورة ألا في مدغشقر ، أما في الهند الصينية وشمال افريقية ، فان استعمال سياسة فاشلة تلو أخرى أدى الى ضياع فيتنام ولاوس وكمبوديا ومراكش وتونس كما أدى الى الحرب الاهلية المريعة في الجزائر ، وخلال هذه الفترة برزت فرنسا موقفا تجاه البلاد التابعة لها عبر البحار بأنه طالما كانت الوطنية لا تتماشى مع الاتحاد الفرنسي فالوطنية اذن لا وجود لها . أما ان هذا كان خداعا للنفس فقد وضع وضوحا تاما ، غير أنه يسبب العاصفة التي حركتها هذه النتيجة وشلل الجهاز الحكومي للجمهورية الرابعة فلم يعمل سوى القليل لتصحيح الوضع في وقت يسمح بمنع الانهيار الذي حدث في الهند الصينية وشمال افريقية .

قانون ١٩٥٦ :

والدروس التي نتجت عن هذه التجارب خلال العشرة السنوات
الاولى من الاتحاد الفرنسي لم تضع كلها هباء ، ففي عام ١٩٥٦ اصبح من الواضح اذا لم يتخذ اجراء على وجه السرعة فان غرب افريقيا الفرنسي وفرنسا الاستوائية الافريقية ستسيران في نفس الطريق الذي سارت فيه الهند الصينية وشمال افريقية ولمواجهة هذا الموقف أصدرت الحكومة الفرنسية قانون عام ١٩٥٦ ، هذا القانون والتشريعات التي تفرعت منه تهدف الى اللامركزية الادارية في غرب

افريقية الفرنسية فى افريقية الفرنسية الاستوائية مدمغشقر ، ومنذ ذلك الوقت أصبحت السلطة بيد الحاكم الفرنسى فى كل من هذه البلاد على التوالى ، وطبقا لهذا الاصلاح الذى تم عام ١٩٥٦ فان الثمانى حكومات الوطنية فى غرب افريقية الفرنسية وهى السنغال وموريتانيا والسودان الفرنسى ، وغيانة الفرنسية ، وساحل العاج ، وفولتيا الاعلى ، ودامومى والنيجر ، والممتلكات الاربع فى افريقية الاستوائية الفرنسية وهى (جابون • ووسط الكونجو • وأوبانجى نشارى • وتشاد) أعطيت كلها كثيرا من هذه السلطة •

وكان القصد من هذا فى البداية تحويل للسلطة على نطاق ضيق من الحكومة المركزية الفرنسية للحكومات الافريقية ، وكجزء من هذا الاجراء الخاص بالحكم الذاتى الداخلى انشئت مجالس حكومية فى جميع هذه البلاد •

ويختار هذا المجلس من بين أعضاء الجمعية الاقليمية القائمة فعلا ويكون مسئولاً أمامها ، ورغم أن كلا من هذه البلاد لها «رئيس حاكم» معين فان المفهوم أن الرئيس الفعلى للمجلس هو نائب رئيس الجمعية المنتخب ، وقد منحت الجمعيات الاقليمية سلطة التشريع المحدد المختص بأمور معينة قبل الزراعة والغابات والمصايد والصحة ، وبعض مسائل التعليم الابتدائى والثانوى ، وتخطيط المدن والتجارة الداخلية وما شابه ذلك •

ورغبت الحكومة الفرنسية بأدخالها هذه الاصلاحات فى اعطاء سكان ماوراء البحار شعورا متزايدا بمسئولياتهم المدنية ، مع تمكينهم من الحصول على تجارب أكثر فى ادارة الاعمال العامة ، ومما يثير الانتباه ان تلاحظ ان اجراء الحكم الذاتى الداخلى قد منح على مستوى اقليمى ولكنه لم يتخذ اى اجراء للحكم الذاتى على مستوى اعلى اى فيما يختص بـ افريقيا الاستوائية كوحدة - أو يقرب أفريقيا - أو مدمغشقر • كما

لم يوضح في الاعتبار ، اية اشارة للاستقلال التام ، وفي الحقيقة كان فيليكس هوفويت بواجني من ساحل العاج الذي كان وزيرا بلا وزارة في الحكومة الفرنسية عام ١٩٥٦ هو الذي رفض فكرة الاستقلال .

ولكن سرعان ماتبين أن هوفى بواجني الذي لازال ينظر اليه بعين الاعتبار كمؤسس للمجتمع الافريقى الديمقراطى لم يعكس كل أمانى هذه الحركة ، وفي سبتمبر ١٩٥٧ فى مؤتمر (باماكو) عاصمة السودان الفرنسى أعيد انتخاب هوفى بواجينى رئيسا ولكن أحدا لم يوافق على ميوله الفرنسية المحافظة . على نقيض هذا اتخذ المؤتمر قرارا بأنه بينما يتسبك بالاراء الفرنسية الافريقية فيما يختص بالتبعية فإنه أعلن بأن للناس جميعا الحق الذى لا يمكن التصرف فيه لنيل الاستقلال ، بالإضافة الى هذا فقد كان بأما صوتا معبرا عن علم الرضاء وذلك بايقاف نتيجة القانون لانه كما يقولون : يهدف الى قيام العديد من الدول الافريقية الضعيفة التى تظل فى اطار العلاقات الاستعمارية الفرنسية .

استفتاء سبتمبر ١٩٥٨ :

فعلى هذا الاساس اذن ينظر الإنسان الى اتجاه ديجول فيما يختص بالاستقلال فى عام ١٩٥٨ لم يؤيد ديجول استقلال المستعمرات كما لم يؤيده فى عام ١٩٤٤ وهو الان يدرك تماما ماحدث فى العالم المستعمر منذ عام ١٩٤٤ خاصة بالنسبة للاغراء الكبير الذى يمثلته استقلال غانا لدى الافريقيين ، كما انه يدرك أيضا المتاعب التى لاقتها فرنسا وعلى الاخص فى الهند الصينية والجزائر . عندما واجهت تحدى القومية فى المستعمرات ، وعلى هذا فلم يجد ضرا لفرنسا من الاصرار على اتباع سياسة مؤتمر برازفيل عام ١٩٤٤ التى استبعدت

أى فكرة عن الحكم الذاتى وأى احتمال لتطور يخرج بها عن الكتلة الفرنسية للامبراطورية .

ان منح الافريقيين الذين يعيشون فى جنوب الصحراء الكبرى فرصة الاختيار بين الاستقلال أو الانضمام الى المجتمع الفرنسى كان عملا سيكلوجيا طيبا ، فلم يعد الاستقلال بعد الفاكهة المحرمة ، فكل ما كان ملزما هو التقدم لنيله ، حقا ان طرح موضوع الاستقلال فى استفتاء عام كان مجازفة من جانب ديجول ، فقد كان هناك احتمال لاختيار جانب الاستقلال على نطاق واسع . ولكن هذا لم يكن كثير الاحتمال نظرا لحدثة الجهاد القومى فى هذه البلاد وللسرعة التى طرح بها موضوع الاختيار ونتائج الاستقلال التى شرحت شرحا وافيا ، وقد أكد ديجول أن البلد التى ترفض الانضمام الى المجتمع الفرنسى تقطع كل رابط يربطها بفرنسا ، وأضاف الى ذلك أن الاستقلال اقترح ذو وجهين وان للبلد ان يختار الاستقلال عن فرنسا ، ولكنه بعمله هذا يجعل لفرنسا الحق فى أن تختار استقلالها عنه وعلى هذا فحق الانفصال كان مقرونا بتحذير بأن الاستقلال يستتبع قطع المعونة المالية الفرنسية وقطع الروابط الاقتصادية وسحب الفنيين الفرنسيين وهكذا ولما وجهت هذه التحذيرات الى الزعماء الافريقيين كان عليهم ان يمعنوا النظر فيها قبل أن يخضعوا لاغراء الاستقلال .

فضلا عن هذا فان ديجول عندما لم يقفل باب الاستقلال فى وجه البلد الذى يختار جانب المجتمع الفرنسى خفف من وقع الارتباك الذى واجهه الزعماء الافريقيون وامام هذه الظروف فان مجازفة ديجول لم تكن كبيرة ، وهب أن هذه البلاد جميعها قد أجابت بنعم فى هذا الاستفتاء فما من شك فى أن صحة هذا الاستفتاء كانت تفحص فحفا دقيقا ، والحقيقة الواقعة وهى ان غينيا عندما رفضت الانضواء تحت المجتمع الفرنسى أفادت فى اظهار اخلاص ديجول فى منح الاستقلال وأثبتت صحة الاستفتاء فى أفريقيا السوداء .

فما الذى جناه ديجول من اعطاء هذه البلاد الحق السدائم لتقرير مصيرها ؟ الا يتقوض استقرار المجتمع الفرنسى بالتهديد المستمر بالانفصال من جانب اعضائه ؟ والان وقد ترك باب الاستقلال مفتوحا فقد أعطى ديجول المجتمع الفرنسى طابع الارتباط الاختيارى ، وترك الوقت لفرنسا لتثبت ماياتى :

١ - حماقة الاستقلال تحت احتياجات الحياة الحديثة •

٢ - أن القابل العمل الوحيد لهذا الاستقلال هو الحكم الذى يتضح لجميع المفكرين الناضجين أنه فى العالم الذى نعيش فيه من الضروري قيام جماعات كبيرة اقتصادية وسياسية وثقافية ودفاعية •

واذا كان هناك شيء من الاستقلال فى افريقية فهذا أمر لا يمكن انكاره كما لا يمكن انكار صحة الحجج الخاصة بأخطار السير فى طريق دون معاونة الآخرين وما يعنيه المجتمع الفرنسى فى نظر الأخذ به هو اتاحة الفرصة لاثبات تفوق الأعمال المترابطة •

وتقوم سياسة ديجول على اعتقاد حازم بمزايا التبعية المتقابلة بحيث يأمل فى أن يجذب الى صفوفه الممتلكات السابقة التى نالت الاستقلال الكامل وفى أول حديث له عقب أن أصبح رئيسا فى يونيه ١٩٥٨ ، تحدث ديجول فى الحاجة الى انشاء علاقات على اساس من التعاون مع مراکش وتونس ودول الهند الصينية وهى من بين المشاكل العويصة التى تواجه فرنسا •

وقد تضمنت المادة ٨٨ من الدستور الفرنسى الجديد هذه الملاحظة بتمهيدها لاتفاقيات مع الدول التى ترغب الارتباط بهذا المجتمع بغية تنمية حضاراتها وتنطبق هذه المادة على كل دولة الا انها تعنى بصفة خاصة أن المحميات السابقة فى شمال افريقية والهند الصينية •

٢ - غينيا التى قبلت تحدى ديجول وصوتت الى جانب الاستقلال

٣ - ولايتي توجولاند والكميرون الواقعتين تحت الوصاية الفرنسية
إذا ما أقرت الأمم المتحدة استقلالهما •

وإذا كانت المادة ٨٨ تعني أكثر من مجرد أمل مرتجى فإنه يعتمد
إلى حد كبير على الطريقة التي ينمو بها المجتمع الفرنسي ، وأنه من
السابق لأوانه أن تتنبأ بالصورة التي يكون عليها المجتمع الفرنسي
الجديد ، ففي داخل المجتمع نجد وحدات تتمتع بكيانات مختلفة
وهناك أولا انقسام رئيسي بين الجمهورية الفرنسية تتكون من :

١ - فرنسا الأم بما فيها الجزائر •

٢ - المقاطعات عبر البحار مثل رينيون • وجوادلوب • ومارتنيك •
وغانة الفرنسية •

٣ - الأراضي عبر البحار مثل الصومال الفرنسي وجزر كومور
وسنلت بيبير وميكولون ، وكالدونيا الجديدة وبولويتزيا الفرنسية ،
والدول الأعضاء الأخرى هي الجمهوريات الاثني عشر الجديدة التالية
جمهورية موريتانيا الإسلامية • داهومي • ساحل العاج • السنغال •
السودان الفرنسي • جمهورية مولتا ، (وجميعها أراضي
سابقة لغرب أفريقية الفرنسي) وجابون • وتشاد • والبكونغو •
والجمهورية الأفريقية الوسطى (وجميعها أراضي سابقة لأفريقيا
الاستوائية الفرنسية) ومدغشقر •

وفي أعقاب الاستفتاء الذي أجري في ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨ أعطيت
الأراضي المختلفة عبر البحار الفرصة (بمقتضى المادة ٩١ فقرة ٢ من
الدستور الجديد) لتختار في غضون ستة أشهر الحق في :

١ - أن تبقى كما هي ممتلكات عبر البحر •

٢ - أو أن تصبح إدارات عبر البحار وبذلك تصبح أكثر اندماجا
بالجمهورية الفرنسية •

٣ - أو أن تصبح دولا أعضاء تتمتع بحكم ذاتى فى داخل المجتمع
الفرنسى .

وقد تم الاختيار بواسطة مجالس تلك البلاد المذكورة وهذه المجالس
كانت قد انتخبت طبقا لاحكام القانون الصادر فى عام ١٩٥٦

ومع تعدد منظمات المجتمع الفرنسى لم يجتمع منها سوى المجلس
التنفيذى حتى الان ، وهذا المجلس يتكون من رئيس الوزراء الفرنسى
ورؤساء حكومات الدول الاعضاء والوزراء الفرنسيون المسئولون عن
الشئون العامة فى المجتمع وهذا المجلس يلعب دور تنظيم التعاون بين
اعضاء المجتمع على المستويات الحكومية والادارية ولا زال كل من
مجلس الشيوخ ومحكمة التحكيم فى دور التنظيم ويتكون مجلس
الشيوخ من مندوبين واحد لكل ثلاثمائة الف نسمة او مايقرب منها
بحد أدنى قدره ثلاثة مقاعد لكل دولة وعلى هذا الاساس سيضم مجلس
الشيوخ ٢٨٤ عضواً ويخص جمهورية فرنسا التى تضم (فرنسا
الام والجزائر والادارات والاراضى عبر البحار) ١٨٦٠٠٠ مقعداً ،
اما باقى الدول الاعضاء فيمثلها ٩٨ مندوباً .

ومن الواضح ان فرنسا تتبوأ مركزاً رئيسياً غلباً فى المجتمع
فرنسا تسيطر على الشئون الخارجية ، والدفاع والنقد والسياسة
الاقتصادية الخارجية والعلاقات التجارية ، وكذلك السياسة الخاصة
بأستراتيجية المواد الخام ، وهذه السلطات غير مخولة الدول الاعضاء
ومحتفظ بها للمجتمع ككل ، المجتمع الفرنسى بمعناه يعتبر منظمة
«بالمعنى الفدرالى» كما سماها الجنرال ديغول .

الا انه اتحاد فدرالى ، يتمتع فيه أحد وحداته بمركز العملاق بين
الاقزام ، ولا زال السؤال باقياً ما اذا كان هذا الاتحاد الفدرالى بين
شعوب تختلف فى تراثها الثقافى وفى مراحل نموها المختلفة - يعمد
ويقف على قدميه - هل المجتمع الفرنسى من المرونة بما يسمح له

بالتلاؤم مع الظروف المتغيرة خاصة بما تطلبه الدول الصغرى الاعضاء
بصوت أقوى فى شئونها الخاصة وشئون المجتمع ككل . .

ويوجد دليل قوى فى صفوف الجمهوريات الافريقية الجديدة التى
أصبحت حالياً دولا أعضاء تتمتع بحكم ذاتى فى المجتمع الفرنسى على
أن وضعها القائم حالياً لن يرضيها لمدة طويلة ، فعلى سبيل المثال
أوضح رئيس مجلس موريتانيا الاسلامية «مختار أولودادا» أن دولته
ستنسحب من المجتمع أن عاجلا أو آجلا وتوجه نحو المشاركة المنصوص
عنها فى المادة ٨٨ ، على حين يعلن «هوفيت بواجى» لقد دخلنا المجتمع
بقصد البقاء فيه لا الانسحاب منه . . يتخذ زعماء السنغال وداهومي
نفس الموقف الذى يتخذه أولودادا .

ان سيكوتورى الذى قاد غينيا فى حملة التصويت بكلمة «لا» فى
الامستفتاء والذى أصبح أول رئيس لها عقب الاستقلال تنبأ بأن فرنسا
ستفقد عاجلا ممتلكاتها الافريقية لان الشعوب لن تتبع طويلا زعماءها
الذين اختاروا البقاء مع فرنسا وقد مس سيكوتورى الوتر الحساس
لمسألة مستقبل المجتمع الفرنسى ، ومدى تقبل شعوب الممتلكات
الافريقية له ، وبمعنى آخر سيكون السؤال ما اذا كان المجتمع الفرنسى
يعتبر استجابة كافية للنزعة الوطنية فى اراضى فرنسا فى افريقية
لجنوب الصحراء الكبرى ؟ . . واذا أخذنا فى الاعتبار التطورات التى
حدثت فى الاراضى الافريقية المجاورة . الكونغو البلجيكي ونيجيريا
ونياسالاند . وتوجولاند . والكمرون وتنجانيقا فان الفرص ضئيلة
إمام المجتمع الفرنسى بتشكيله الراهن لاتباع النزعة الوطنية الصاعدة
المتزايدة . والشئ الاكثر احتمالا هو أن يتحول المجتمع الفرنسى من
اتحاد فدرالى الى ولايات متحالفة تحالفا ضعيفا أو مجتمعا من الدول
على غرار الكومنولث .

واحد العوامل المناوئة لنجاح المجتمع الفرنسى هو حرب الجزائر ،

فكلما طالبت الثورة في الجزائر كلما اشتد تأثيرها على البلاد الأخرى في أفريقيا يدفعها للتمرد ، وكلما أصبح الأمر أكثر صعوبة على فرنسا في الاحتفاظ بعلاقات عادية من مراكش وتونس أو كسبهما ثانية كدولة مرتبطة بفرنسا ، غير أن المجتمع الفرنسي على حين يقدم أسلوبا جديدا بالنسبة للنظام الاستعماري ألا أنه لا يتيح سوى القليل من الحلول للمسألة الجزائرية ، لأن فرنسا تعتبر الجزائر جزءا من فرنسا الأم وليست ولاية تابعة لها ، فديجول لم يعط الجزائر فرصة اختيار الاستقلال في استفتاء سبتمبر مثلما منح الولايات الفرنسية التابعة للأخرى . وطالما تظل الجزائر في وصفها القانوني الراهن فإن النص الخاص بحق تقرير المصير الدائم الوارد في المادة ٨٦ من الدستور لا ينطبق عليها .

ومن الصعب القول ما إذا كان ديغول يعترف بحق الجزائر في الاستقلال إذا كانت نتيجة الاستفتاء قد جاءت ضد الدستور ، وإذا حللنا الموقف في الجزائر حيث يجري الجيش الفرنسي الانتخابات فإنه من الصعب على المرء أن يتوقع مثل هذه النتيجة ، وفي الواضح أن ديغول قد قبل نتيجة الاستفتاء على أنه يربط بين الجزائر وفرنسا ارتباطا متبادلا وأبديا ، وهناك من الدلائل المتضمنة جميع تصريحات ديغول عن الجزائر أنه يعترف أن الجزائر ليست فرنسا وبالرغم من ضغط الجيش الاستعماري الفرنسي في الجزائر بالذات وضغط الجماعة التي عادت الطريق لعودته للحكم فإنه قد قاوم تبني سياستها الخاصة بالاندماج الكامل للجزائر مع فرنسا ، وبدلا من ذلك نجده يتحدث عن شخصية الجزائر وتماسكها الوثيق مع فرنسا الأم واعطاء مسلمي الجزائر فرصا جديدة لحياة أفضل ، ومن الناحية التطبيقية نجد أن سياسة ديغول في الجزائر ابتعدت ابتعادا كبيرا عن سياسة رعماء الجيش هناك عندما ألغى نظام التصويت الانتخابي ذي المرحلتين واستبدل بالنظام الانتخابي من الدرجة الواحدة ، وقد بحث أسلافه

ديجول من رؤساء الوزارات فى العامين الاخيرين للجمهورية الرابعة دون جدوى تعديل النظم الانتخابى ذى المرحلتين ، الا انهم عجزوا عن اجراء ذلك أمام مواجهة المعارضة المستميتة من جانب زعماء الجيش ومؤيديهم فى الجمعية الوطنية الفرنسية ، ولم تكن كل تصريحات ديجول حول الجزائر تمثل الوضوح فى معناها مثل الاجراء الذى اتخذه عن نظام الانتخاب ذى المرحلة الواحدة ، وقد استخدم ديجول فيما يتعلق بمستقبل الجزائر مثلما استخدم فى المناسبات الاخرى لغة مبهمه غامضة ، ألا أنه أوضح فى جلاء انه لن يجرفه تيار المتطرفين فرنسيين كانوا ام مسلمين ، وفى ٢٣ اكتوبر عام ١٩٥٨ دعا زعماء الثورة الجزائرية للحضور الى باريس مع اعطائهم وعدا بالامان لمناقشة وقف اطلاق النار وقال :

ان المستقبل السياسى للجزائر هو : الجزائر نفسها .. وهى هذا الطريق مفتوح فى الجزائر ، وقد تم الاستفتاء وفى نوفمبر ستجرى الانتخابات التشريعية وفى مارس ستجرى انتخابات المجالس البلدية وفى ابريل ستجرى الانتخابات لمجلس الشيوخ ، فماذا تكون النتيجة ان هذا احد امور التطور السلمى .. أن الحل المنتظر سينبنى - لان هذه هى طبيعة الاشياء - على شخصية الجزائر الباسلة وعلى ارتباطها الوثيق الذى تكمله الصحراء الكبرى من أجل التقدم المشترك ، مع دولتى تونس ومراكش الحرتين *

انه من الخطر بطبيعة الحال أن تتكهن بالمغزى الكامل الدقيق لمعنى هذه الكلمات ، غير انه من الصعب تجنب استخلاص نتائج معينة منها ومن الدلائل الاخرى من تفكير ديجول عن الجزائر ، والجدير بالذكر أن ديجول يتحدث عن ارتباط الجزائر الوثيق مع فرنسا الام وليس عن الجزائر كجزء من فرنسا الام ، وواضح من هذه الفكرة حقيقة ان التطور التدريجى الذى يتحدث عنه ديجول سيؤدى الى اتحاد

فقد أدى لشمال أفريقيا تلعب فيه الجزائر دورها لا كجزء من فرنسا
الأم بل كقوة لها كيان مستقل محدد . ويتحدث ديجول عن
(الدولتين الحرتين) مراكش وتونس ويربطهما بالجزائر وفرنسا من
اجل التقدم المشترك ، ولا يبدو من غير المعقول توقع ان الحلقة
الجزائرية في هذه السلسلة ستكون دولة الجزائر الحرة ، ويبدوان
هدا هو الاتجاه الذى تسير نحوه سياسة ديجول فيما يخص
الجزائر .

ان ديجول يعتقد اعتقادا راسخا فى كفاية المجتمع الفرنسى والمادة
٨٨ من الدستور وما تتضمنه من النص على الدول المشتركة ، ستهيىء
له السبيل لمثل هذه التسوية فى شمال افريقية ، فبتخفيف قبضتها
على الجزائر تستطيع فرنسا أن تأمل فى المادة روابط أقوى على أساس
من المساواة مع مراكش وتونس ، وفى حالة قيام اتحاد شمال افريقيا
الفدرالى المذكور وهو الحل الذى طالما نصح به زعماء مراكش وتونس
وكذلك ديجول فان الاثر السىء للموقف فى الجزائر على الاراضى الاخرى
فى المجتمع الفرنسى قد يزول .

التقشف ومالية الجمهورية الخامسة

بقلم الاراتومستوك أستاذة الاقتصاد السياسي

بكلية بروكلين

شددالجنرال ديغولقبضته على مالية الجمهورية الخامسة في نهاية علم ١٩٥٨ وذلك كجزء من برنامجه الخاص والتقشف من أجل فرنسا وفي ٢٩ ديسمبر انخفض سعر الفرنك بنسبة ١٤٫٩٠ / ٠ فأصبح الدولارالامريكي يساوي ٤٩٣٫٧ فرنكا بدلا من ٤٢٠ فرنكا ، والفرنك الفرنسي يشبه الرجل الدائم المرض في مبدأ العملات في غرب أوروبا ومنذ أقل من خمسين عاما مضت كان الدولار الامريكي يساوي خمسة فرنكات فرنسية ، وفي غمار نكبات الحروب والفرقة وسوء الادارة المالية انتابت الفرنك الفرنسي هزات انخفاضية فأصبح الدولار الامريكي عقب نهاية الحرب العالمية الثانية يساوي ١١٩ فرنكا ، ثم توالى انخفاضه حتى أصبح الدولار يساوي ٤٢٠ فرنكا ثم هبط سعره نانية في ديسمبر ١٩٥٨ .

وقد يبلو من خطر الرأي محاولة تدعيم الوحدة النقدية عديمة القيمة في الغالب بمواصلة اضعاف قيمتها ، أكثر فاكثراً ، وبالرغم من هذا ففي ظل حكم الجنرال ديغول سحب الانخفاض عدد من الاصلاحات المالية التي تستهدف في تثبيت السعر الجديد ، وكذلك الخطط التي ترمي الى تدعيم الاقتصاد ككل ، والجنرال ديغول عظيم الثقة في تحقيق هذا الهدف حتى انه وعد بفرنك جديد قبل نهاية عام ١٩٥٩ ، فرنكا راسخا يساوي في قيمته مائة فرنك من الفرنكات الحالية وسيساوي في التبادل مع العملة الامريكية مايقرب من خمسة لكل دولار .

وكان المتوقع أن يؤدي الخفض في سعر الفرنك الى زيادة صادرات

فرنسا عن طريق الوصول بأسعار المنتجات الفرنسية الى مستوى منافساتها في الاسواق الاجنبية ، وهذا يعنى الوصول بالدولار ٠٠ والجنيه والمارك وبقية العملات الى زيادة سعرها بالفرنك ، ومن ثم تشتري البضائع الفرنسية بدرجة اكبر ، وهناك مزية أخرى للاقتصاد الفرنسى تتحقق من الجانب المقابل ألا وهى الحد من استيراد غير الضروريات التى تعتبر حاليا باهظة الثمن بالنسبة للمشتري الفرنسى

تقوية الميزانية :

ان اقرار السعر الجديد للفرنك كان الخطوة الاولى فقط ، والجنرال ديغول ووزير ماليته «انطوان بينيه» كان يعتقد أنه اذا أدت زيادة الاسعار المتوقعة الى مجرد احداث تضخم جديد ، فان الجولة تكون خاسرة ، فزيادة التضخم النقدى أمر محتوم مالم يخفض العجز فى الميزانية الخاصة لعام ١٩٥٩ وقدره ١٢٠٠ بليون فرنك ، وهو ضعف ماكان يمكن للدولة أن تقترضه ، ولقد أعلننا للشعب أن خفض المصروفات ليس أمرا يسيرا ، فالمصروفات الاجتماعية الخاصة بالاسكان والمدارس والمستشفيات وما شابه ذلك يجب الإبقاء عليها او زيادتها ، وكذلك الحال بالنسبة للاكثار من المصروفات فى الحقل الاقتصادى وتشمل مخصصات القوى المحركة والمعدات الصناعية والمواصلات • ويجب أن يتسرب المال الى الاقتصاد الأمريكى كما أن مصروفات الدولة العادية يجب أن تستمر •

واذن فليس هناك غير ابواب قليلة للاقتصاد فى النفقات ، وقد ألغيت اعانات كثيرة خاصة بالطعام ، فالصناعات المؤممة وتشمل السكك الحديدية ومناجم الفحم والغاز والكهرباء حرمت من اعاناتها الا أنه سمح لها برفع الاجور ، ومثل هذه الاجراءات ستدعمه الميزانية بصورة عملية غير انها ستؤدى الى احداث زيادة فى التضخم بالنسبة للاسعار ، ومن ناحية عامة بلغت المصروفات المقدرة لعام ١٩٥٩

مبلغ ٦٢٠٠ بليون فرنك وهو رقم أعلى بكثير من نظيره في عام ١٩٥٨ وقد أمكن لحسن الحظ أن تتوفر للميزانية زيادة في الإيراد لعام ١٩٥٩ وقد كانت الحكومة على ثقة من زيادة الدخل الضرائبي نتيجة الاسعار الأكثر ارتفاعا والانتعاش المتزايد ، الا انها اتخذت الحيطة لزيادة ضرائب الدخل على الافراد والهيئات وضرائب رؤوس الاموال المستثمرة ، وفي النهاية بلغ العجز المقدّر في الميزانية ٥٨٧ بليون فرنك وهو مبلغ أقل بقليل من العجز في ميزانية ١٩٥٨ الذي وصل الى ٦٠٠ مليون .

الحرب على الاسعار المرتفعة :

ان مشكلة الاسعار المرتفعة تعتبر اكثر المشكلات الطارئة المحفوفة بالاشواك فاذا لم يتيسر الحد من الاتجاه الى الارتفاع بالنسبة للاسعار فان الخفض الجديد محتوم في نهايته بكارثة كما حدث بالنسبة للتخفيضات السابقة ، وبالنسبة لتقدير الحكومة فان الزيادة في تكاليف المعيشة يجب ابقاؤها دون نسبة ٨ / ٠ اذا أريد للخطبة بأسرها أن تثبت فاعليتها .

والعوامل الدافعة نحو زيادة الاسعار ، عوامل هائلة ، فهبوط القيمة الاسمية للفرنك كان العامل الاول ، وقبل نهاية شهر يناير قامت الصناعات المؤممة بعد حرمانها من اعانتها برفع الاسعار والاجبور للمواصلات ، فبلغ الارتفاع في اسعار الصلب من ٨ الى ١٠ / ٠ وفي اجور السكك الحديدية ١٠ / ٠ وفي الغاز والكهرباء من ٥ر٤ الى ٥ر٦ / ٠ وفي السجائر والتبغ من ١٥ الى ٢٠ / ٠ أما اللحوم التي تتبع دورة موسمية أكثر منها دورة مالية ، فقد كانت أغلى سعرا .

وقد تحققت الحكومة منذ البداية ان من واجبها توفير الرعاية بالنسبة للطبقات الفقيرة حتى أبان اتخاذها كل الخطوات الممكنة لتثبيت الاسعار فحصل العدد القليل من العمال الذين يحصلون على

الحد الأدنى للاجور على زيادة قدرها ٤٥ ٪ / ٠ أما الموظفون العموميون فقد منحوا علاوة توازي ٤ ٪ / ٠ أما معاشات الشيخوخة فقد زادت بنسبة طفيفة .

وقد كانت أكثر الخطوات الهامة المؤدية للاستقرار الغاء جداول الاجور ، ويعنى هذا الغاء البنود الخاصة بزيادة الاجور في عقود العمال الجماعى ، وتشمل العمال الذين يحصلون على أجر يزيد على الحد الأدنى ، ففي ظل بنود زيادات الاجور كانت الاجور تزداد طبقا للجداول الرسمية الخاصة بتكاليف المعيشة ، وكان من النتائج المسلم بها ان كثيرا من العمال يعتقدون ان العبء الأكبر من برنامج التقشف يقع على كاهل طبقتهم ، وقد استقال الوزيران الاشتراكيان (موليه) و (توماس) فور قرارات ديسمبر .

وقد أذاع الجنرال ديغول في بيانه يوم ٢٨ من ديسمبر عام ١٩٥٨ أن هذه اجراءات قاسية تطلبها الضرورة القصوى ولكنه يعتبرها ماسة ، وهو على ثقة ان كل فرد سيشعر في المدى البعيد بفائدة الاستقرار المنتظر تحقيقه ، ثم واصل قوله بأنه اذا لم تفلح هذه الجهود لوضع الامور في نصابها ثانية واذا لم تتم بالتضحيات التي تتطلبها وبالاتمال المعقودة عليها ، فان فرنسا تظل دولة مكبلة بالقيود تتأرجح باستمرار بين الكوارث والتهيه ، واذا وافقت على العكس في حالتين وهما التآرجح باستمرار بين الكوارث والانعاش الاقتصادي فيالهما من خطوة في الطريق الذي يقودها نحو القمة .

فرنسا والسوق المشتركة :

تأمل فرنسا في الحصول على انعاشات سياسية واقتصادية من العمليات التي تقوم بها الدول الست في السوق المشتركة ، تلك السوق التي بدأت وجودها الفعلي في اول يناير ١٩٥٩ وقد استغرق

انشاء السوق المشتركة وقتا طويلا على حين كانت فرنسا دائما قوة سياسية واقتصادية هامة وعميلا دافعا للتقدم ، وفي أحيان أخرى كانت شريكا أنانيا صعبا ، وتمتد جذور السوق المشتركة الى حلف البينلكس واتحاد جمارك البلجيك والاراضى الواطئة ولكسمبرج الذى طبق فى أول يناير ١٩٤٨ ، كما يمتد الى المجتمع الاوروبى للفحم والصلب الذى اقترحه وزير الخارجية الفرنسى روبير شومان فى ٩ مايو ١٩٥٠ ، ويمتد كذلك فى الاعداد الذى قامت به الدول الست المشتركة وألمانيا وايطاليا وبلجيكا والاراضى الواطئة ولكسمبرج منذ عام ١٩٥٣ .

وقد بدأت الدول الست اعمال اللجان التحضيرية حول منسوق مشتركة فى عام ١٩٥٥ ، وقد تمت المشروعات الخاصة بوحدة جمركية (المجتمع الاقتصادى الاوروبى) والمجتمع الخاص فى شئون الذرة فى عام ١٩٥٦ وقد خولت معاهدات روما فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ السلطة لهذين المجتمعين وتم انشاء المنظمات الجديدة فى اول يناير ١٩٥٨ والامتيازات التجارية المحدودة اللازمة للسوق المشتركة .

وقد أدت تفصيلات المناقشات الطويلة الى عدد قليل من رؤوس الموضوعات فى البداية ، الا أن بريطانيا كانت تعمل منذ عام ١٩٥٦ من أجل انشاء منطقة تجارية تكميلية حرة تهيم على الدول الاحدى عشر الاخرى التى تتكون منها منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى بعامة والدول الست الكبرى الاكثر اهتماما وفى بريطانيا والنمسا وسويسرا ، والدول السكندنافية بعض المزايا المترتبة على تقليل الحواجز التجارية بخاصة ، ووجدت بريطانيا أن فرنسا أكثر الدول صلابة فى التعامل وقد وصل التوتر بين الدولتين منتهاه فى الجزء الاخير فى عام ١٩٥٨ حتى احتلت انباء الخلاف أنباء الخلاف الصفحات الاولى من الجرائد وتبدو مزايا السوق المشتركة براقعة فى الوقت الراهن بالنسبة

لفرنسا والدول الخمس الاخرى ، فتنص المعاهدة على أن تلك الدول الست التي يبلغ تعداد سكانها ١٦٥ مليون نسمة على الغاء تدريجي لجميع الرسوم الجمركية وقيود الاستيراد وغير ذلك من القيود التجارية بينها ، وتنص ايضا على توحيد التعريفات الجمركية بالنسبة لبضائع بقية العالم . وهذا يعنى أن على فرنسا التي تعرض تعريفات جمركية مرتفعة وايطاليا المثل أن تخفضا من مستواها ، وان على ألمانيا الغربية أن تجري تغييرا طفيفا ، وعلى الدول ذات التعريفات الجمركية المنخفضة وهي بلجيكا والاراضى الواطنة ولكسمبرج أن ترفع تعريفاتها الجمركية بالنسبة للبضائع الواردة من خارج الاتحاد الجمركي وكان اقتراح بريطانيا الخاص بانشاء منطقة تجارية حرة تمتد اليها بعض امتيازات السوق الاوروبية المشتركة اقتراحا منطقيا بالنسبة لتشابك التجارة الاوروبية .

وقد رفعت حصص البضائع المستوردة وذلك بمعرفة السوق المشتركة في اول يناير ١٩٥٩ وقبيل هذا عملت بريطانيا على أن تمتد الحصص الكبيرة لبضائع الدول الاعضاء الى جميع الدول الاعضاء في منطقة التجارة الحرة المقترحة ، ويخضع ٣/١ الصادرات الصناعية البريطانية لفرنسا لنظام الحصص .

ويعنى الجدول الجديد ان الواردات المرخص بها من سيارات السوق المشتركة الى فرنسا ستضاعف ثلاث مرات بينما تظل واردات فرنسا من السيارات البريطانية قريبة من مستواها السابق .

وقد رفضت فرنسا اقتراح الحصص كما بدا منذ مناهضة فرنسا لمنطقة التجارة الحرة في مذكرتها المقدمة للدول الاعضاء الاخرى المشتركة في السوق المشتركة في مارس ١٩٥٨ .

وقد تأرجحت الاتجاهات الفرنسية بالنسبة للنقاط المحددة المرتبطة بمنطقة التجارة الحرة خلال المنافسة المبريرة مع بريطانيا في

الشهور القليلة التالية ، وقد أوضحت الحكومة الفرنسية بجفاء فى اوائل نوفمبر انها لن تتزحزح عن موقفها . وفى ١٥ نوفمبر قطع الجانب البريطانى المباحثات حول هذا الموضوع ، وقد اقتنعت بريطانيا بأن فرنسا كانت تعارض بعضا من الدول الاخرى الاعضاء فى السوق المشتركة بما تعرضه من حمايات تجارية عالية .

وقد عملت فرنسا الى حد ما للتوفيق بين الحماية التجارية العالية وبين رغبتها المؤكدة للصدقة والجبهة المشتركة مع المانيا وكان هذا ارضاء لفرنسا ومصدر حيره بالنسبة للمراقبين ، فمن الواضح أنه يمكن التضحية بالقيود التجارية من أجل الصداقة الفرنسية الالمانية . وليس لاسباب اخرى الا أن البريطانيين ذوى العقلية التجارية لم يتمكنوا من هضم هذه الفكرة بسرعة .

وفى الحقيقة بدت الخلافات فى العوائد الثقافية بين البريطانيين والفرنسيين واضحة جلية فى الاسابيع التى أعقبت فشل المباحثات حول المنطقة التجارية وقد اتهم البريطانيون انفسهم بالبساطة فى تركيز اهتمامهم حول الموضوعات التجارية وتجاهلهم الموضوعات السياسية ، وبأنهم باختصار أمة قوامها « أصحاب المحلات التجارية » واتهم الفرنسيون البريطانيين بالتآمر ضد الصداقة الفرنسية الالمانية والوحدة الاوروبية بل وحتى بالتواطؤ مع روسيا لتخريب السوق المشتركة - اذا سلمنا بما عبرت عنه الرسوم الكاريكاتورية فى الصحف الفرنسية من غمزات

عبر فى الماضى

ويحتوى تاريخ فرنسا المثبط على دروس ثلاث البرنامج الحاضر اذا امكن توافر اناس فى حاجة قصوى الى تعلمها وبخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حققت الجهود البارزة والنتائج التى يعتد بها رقما قياسيا فى ميدان التجديد والتجهيز ذلك الميدان الذى احاق

به التخلف مرارا نتيجة للإدارة السيئة التي تتلخص في الاسراف وزيادة الاقتراض والنظام الضرائبي السيئ وسوء جباية الضرائب وبصفة عامة سوء الإدارة المالية والمركزية .

وكان مشروع « موتيه » لعام ١٩٤٦ والذي سمي باسم واضعه الشهير «جين موتيه» مرشدا لإعادة انعاش الاقتصاد الفرنسي وتوجيه معونات الدولة ، واستمر التضخم وفقد الاقتصاد الفرنسي ارضه ، وفي العامين الاولين اللذين اعقبا نهاية الحرب قامت فرنسا بتأمين الصناعات الرئيسية (الفحم والغاز والبتروول والكهرباء والكيماويات وعديد غيرها مما يقرب من ٢٠٪ من الطاقة الصناعية للدولة) لاسباب سياسية اكثر منها اقتصادية ، وقد زادت التكاليف والعوائد في تلك الصناعات ولم يكن الشعب الفرنسي بصفة عامة مهيا للتقشف الذي مارسه الشعب البريطاني عقب الحرب . فقد اجهدتهم الصعاب وكانو يطالبون حكومتهم بتوفير الخدمات والسلع . وقد تمكنت طبقات مختلفة ومن بينها المزارعين على وجه اخص في انتاج سبيل الاثراء باستغلال فرص التضخم المساعد ، وكانت القاعدة هي العجز في الميزانية واقتراض الدولة لمواجهة الفروق بين الايرادات والمصروفات . وقد عاونت مخصصات مشروع مارشال لفرنسا على تجديد الصناعة والزراعة الا أنها كانت قليلة الاثر على الادارة المالية ، وقبيل عام ١٩٤٩ سرى تيار رجعي بين الحكومات التي تعاقبت بسرعة الواحدة تلو الاخرى . وقد تمكن هذا التيار من الحد من التضخم .

وعند هذه المرحلة كان القدر لفرنسا بالمرصاد . فان الجهد الكورى فى عام ١٩٥٠ تطلب الكثير من المواد الخام فيما ادى الى ارتفاع الاسعار الفرنسية نتيجة تخزين امريكا لبضائعها ، وارتفعت المصروفات العامة من ٢٤٢٢ مليون فرنك فى عام ١٩٥٠ الى ٣٧٢٠ بليون فرنك فى عام ١٩٥٣ والنتيجة للمرة الثانية كانت (اصرف - اقترض - اطبع) .

وقد أوضح الجنرال ديغول الاجراءات التي تسيّر بالدولة نحو
التقشف بقصد أنقاص العجز في الميزانية لتجنب التضخم القاتل
لفرنسا المتداعية وزيادة الضرائب والغاء الاعانات والارتفاع التدريجي
في الاجور والمعاشات التي تدفع للقادرين ، ثم الفرنك المتوازن في
نهاية عام ١٩٥٩ « لاننا نريد الفرنك الفرنسي القديم الذي قوضته
نكباتنا ومادة تقاس بالاحترام الواجب لها » ..

ولكن كانت الفضائح أمرا محتوما ، فقد تسربت أنباء خفض سعر
الفرنك وجنى العارفون بهذا النبا أرباحا طائلة ، كما أن زيادة
الحصص طبقا لقواعد السوق المشتركة قد أضرت بكثير من الانتهازيين
والمنتجين المحليين غير الكفاء ، ولا بد أن منديس فرانس يذكر أنواع
الضغط الذي تعرض له في عام ١٩٥٤ والحفض المتعاقب للفرنك لم
ينقذ فرنسا كما أن ثلاثا من مشروعات الانعاش لم تتمكن من انقاذ
فرنسا ..

العمل والادارة فى ظل نظام ديجول

بقلم : فال لودروين استاذ التاريخ بجامعة اوريجون

تتلازم كلمتا « العمل والصناعة » فى : نظر الامريكيتين ويرجع هذا الى ميدان المعتقدات والاهداف الذى تعمل فيه الادارة والاتحادات بل وتتصارع فى بعض الاحيان .

أما بالنسبة للفرنسيين فان كلمتى (الادارة والعمل) تحملان فى طياتهما بنور سوء الفهم والعداوات المتوازنة لاجيال من الصراع السياسى والاجتماعى والادارة تخشى بطبيعة الحال التطرف العمالى ولم تتعلم بعد كيف تشجع الاتحادات البنائية باشتراكها على قدم المساواة فى اتخاذ قرارات حول مصالح العمال ، والعمال على بينة بالنقائص الاجتماعية والاقتصادية ، وهم ينفرون من المفاهيم الاستبدادية فى الادارة المتمثلة فى الكثير من رؤساء الصناعة ، ويتشبثون برجة النظام الابوى كبديل للمساومة الجماعية ، وحقيقة القول ان كل التحسينات فى تاريخ العلاقات العمالية فى فرنسا قد جاءت نتيجة اجراءات حكومية ولم تأت ثمرة للتعاقد ..

ويعكس بنيان الاتحادات العمالية تشبقات رئيسية فى المجتمع الفرنسى ، لقد سيطر الشيوعيون منذ الحرب على أكبر وأقدم المنظمات العمالية ألا وهو الاتحاد العام للعمال ، أما الاشتراكيون فانهم أقوى أثرا فى اتحاد القوى العمالية ، وكما هى الحال فى كثير من دول القارة توجد ايضا جماعة كاثوليكية هى «الاتحاد العام الفرنسى للعمال الكاثوليك» وهناك منظمة رابعة هى الاتحاد الفرنسى للموظفين وهو الاتحاد الرئيسى لرؤساء العمل والفنيين والباعة وافراد مختلفا مجهزة الاشراف والادارة ..

وقد استخدم الشيوعيون سيطرتهم على منظمة الاتحاد العام للعمال

واستغلوا الآلام المشروعة للعمال في الفترة العصيبة لاعادة البناء، وذلك لمناهضة مشروع مارشال عن طريق اضراب عام ذى طابع ثورى تمردى فى عام ١٩٤٧ ، وقد تم انقاذ فرنسا من الوقوع فى مصير مماثل لما حدث لتشييكوسلوفاكيا نتيجة الاجراءات الفعالة التى أقدمت عليها كل من الحكومة والمعارضة التى أبداهها غير الشيوعيين فى الاتحادات العمالية الاخرى ضد الاضراب وبالرغم من الخسارة المادية المستمرة التى نجمت عن الاستخدام السياسى من جانب الشيوعيين للاتحاد العام للعمال فإنه لا يزال أقوى الاتحادات ، ولم يكن فى مقدور اتحاد القوة العمالية أن يتخطى عضويته التى بدأ بها ، ولو أن مجرد وجوده يعتبر تحديا لقادة الاتحاد العام للعمال ، أخذت الاتحادات الكاثوليكية تنمو فى صلابة وبطء وتعتبر تالية للاتحاد العام للعمال . . ذلك لان هناك اتجاه قوى تقليدى فى صفوف العمال لمناهضة العمالية الدينية ، وبالرغم من ذلك فان غالبية العمال لا تنتمى لاي اتحاد كما ان الاتحادات لا تتخذ اجراءات لفرض العضوية مثل « المتجر المغلق » او لصوص التأمين العمالية التى تدعم العضوية .

ان الاتحادات العمالية الفرنسية ضعيفة فى بنائها وفى اداء التزاماتها وفى اعتمادات الاضراب وفى النظام ، وقد استقبل الجنرال ديغول منذ عام جماعة تمثل الاتحاد العام للعمال الكاثوليك فى مقابلة خاصة ، وعندما سألهم عن عدد الاعضاء فى الاتحاد ترددوا فى ارتباك وقبل الإجابة ، ان الاستفسار عن ارقام العضوية فى فرنسا لا يعتبر تقليدا مناسباً او ادراكاً معقولاً ، ذلك لان عضوية الاتحادات مفهوم غامض مفكك ، ولا توجد ارقام تكشف عن عدد الاعضاء المسددين للاشتراك كما لا يفهم بسهولة للأرقام أى معنى . .

غير أن ثقل الاتحادات العمالية وميزان نفوذها قد يكون ذا أثر سيئ على اتصال وأحياناً أخرى حقيقة اقتصادية هامة . . ففى مجتمع ديمقراطى حديث لا يكون فى وسع السلطات العامة والمصنابة الاعمال

الاستغناء عن بعض التحويل لأفكار مصالح العمال • واتخاذات أولئك المنظمين يجب أن تشمل العمال في كثير من المنظمات الاجتماعية والاقتصادية في الحياة القومية ولو بصورة غير سلمية •

وقد أفسح تشريع ما بعد الحرب مجالا كبيرا للممثلين المعترف بهم للعمال التنظيميين وقد استمر هذا الإقرار في فترة تختلف في جوهرها اختلافا كبيرا ، وليس في مقدور أية حكومة منتخبة انتخابا حرا أن تخاطر بإلغاء المكاسب التشريعية التي حققها العمال •

وبالرغم من ضعف ووهن الاتحادات العمالية فإن بعض المديرين بعيدى النظر في كل من الصناعات الحكومية والحرّة أخذوا يحاولون التغلب على مخلفات العداوة الطبقية لكل من الجانبين ، وقد وجدوا أن عددا من ممثلي الاتحادات غير الشيوعية على استعداد لمقابلتهم في منتصف الطريق •

المساواة الجماعية:

إن شركة رينو للسيارات التي تعتبر ناجحة للغاية كان لها سبق القدم في المساواة الجماعية في القطاع العام ، وفي ميدان الصناعة الحرة جاءت القفزة الوثابة من جانب المؤسسة القومية لصناعة النسيج بالرغم من مركزها المزعزع في أزمة النسيج العمالية، وأعلن المجلس القومي لأصحاب العمل الفرنسيين استيائهم من استعداد أصحاب العمل لصناعة النسيج للتقارب مع الاتحادات العمالية •

غير أنه عند نهاية عام ١٩٥٨ تفاوض المجلس القومي لأصحاب العمل الفرنسي مع الاتحادات غير الشيوعية حول اتفاق هام لمزايا تكميلية للمتعطلين لتغطية المبالغ الهائلة والإعانات الرعوية الحكومية التي تدفع للمتعطلين •

ان المساواة وحدها لا تستطيع أن تسد الثغرة القائمة بين الإدارة والعمل فهذه الثغرة تنجم عن صراع ميثاقى واجتماعى عميق خارج القطاع نفسه ، الا انها ترجع جزئيا الى تشاؤم العمال من قدرة الإدارة ، وهو تشاؤم يشاركهم فيه اصحاب الصناعات انفسهم .

ان مشروعات التعمير فى فرنسا فيما بعد الحرب كانت سريعة فقبل عام ١٩٤٩ استطاعت الصناعة الفرنسية والعمال والبلاتون الأمريكى أن يعودوا بالاقتصاد الى مستوى ما قبل الحرب ، الا أن الامر كان أكثر من مجرد معالجة ما أحدثته الحرب من دمار . لأنه كما قالت لجنة مشروع « موليه » (على فرنسا أن تدير ظهرها للخراب والتدهور ، وعلى الدولة أيضا أن تبني لأجيال من التقدم البلى ، لأن فرنسا قد تخلفت فى ميدان التقدم الاقتصادى ليس فقط بالنسبة لألمانيا والولايات المتحدة بل وبالنسبة لست دول أوروبية أصغر منها) ..

لقد تمكنت فروع كثيرة للصناعة ومعظم الزراعة لأكثر من نصف قرن من تجنب المنافسة غير المواتية وذلك بالتستر وراء حواجز التعريف الجمركية ونظام الحصص وفى ظل المعونات الحكومية والاسبواق التى يحكمها الاحتكار ، وكان المخترعون مهرة كما بذل العمال جهودهم ، الا أن معظم الصناعات اتجهت لانتاج سلع الطبقة المتميزة ، وتجاهلت أسواق الجماهير القادرة .

معجزة صناعية :

ولقد خاضت فرنسا أعظم فترة للتقدم الصناعى منذ قرن تقريباً فى سنة ١٩٥٠ وما بعدها ، ودخلت الاساليب الحديثة صناعة الصلب واتسع نطاقها ، وانتعش انتاج الفحم بصورة أفضل منها فى أية دولة أوروبية أخرى ، فالسكك الحديدية وهى مؤمنة كمعظم نظيراتها فى

أوروبا استحدثت فيها الأساليب الحديثة وكهربت وأصبحت الآن على درجة من الكفاية كاية من نظيراتها في أى مكان ، وارتفع انتاج الغاز والكهرباء ، وارتفع كذلك انتاج المعامل الكيميائية ومعامل تكرير البترول ، والتعدين الكهربائي ، والكيميائيات الكهربائية ، والسيارات والآلات .. الزراعة ، والسلع المنزلية الدائمة .

دفي السنوات ما بين سنة ١٩٥٢ ، سنة ١٩٥٨ زاد الانتاج الصناعي بوجه عام أكثر من ٥٠٪ ، وفي نهاية الحقبة تضاعف الانتاج وقد كان هذا معدل تقدم مماثل للمعجزة التي حدثت في ألمانيا الغربية وأكثر سرعة من الولايات المتحدة وبريطانيا خلال تلك الفترة . وبالطبع فان الفرنسيين قد فاتهم وقت أطول للبناء أكثر مما فعلنا (يقصد الأمريكيين) فضلا عن تعرضهم للحرب وسفك الدماء طيلة عامين ، وهذا التقدم الصناعي من أكبر المحققات التي ورثتها الجمهورية الخامسة وقد مرت هذه الظاهرة مرورا عابرا في نظر الكثيرين من الفرنسيين ومعظم المراقبين الأجانب وذلك تحت وطأة ارتفاع الاسعار وسقوط الوزارات خلال هذه الاعوام .. وقد ينهل الجامدون فكريا من ضالة تأثير العلاقات العمالية الضعيفة ونقص الوفاق الاجتماعي على الانتاج ، والعلاقات الانسانية الطيبة والصناعية الطيبة أيضا (وهما غير متشابهين تماما) يعدان قيما هامة في حد ذاتهما ، الا أنه حتى في حالة الاستغناء عنهما ففي الامكان الحصول على انتاج عال وهكذا كانت الحال في فرنسا في الاعوام من ١٩٥٠ وما بعدها .

أن الزيادة في انتاج الغسالات والثلاجات وأجهزة الراديو والتلفزيون والدراجات والسيارات بدأت في أحداث تغييرات تعتبر واضحة في أسلوب الحياة للكثيرين من الفرنسيين والفرنسيات ، وبخاصة صفوف الطبقة العاملة .. وكالعادة منذ أيام «ارنست رينان» في الاعوام ١٨٧٠ وما بعدها فان بعضا من كبار المفكرين الفرنسيين وبعضا من صفاتهم : « بدلوا ينمون صبح الحياة الفرنسية بالصيغة

الأمريكية • الا أنه لم يتح الوقت الكافي بعد أمام هذا التغيير في أسلوب الحياة لكي ينعكس على الاتجاهات السياسية أو العلاقات الصناعية •

وهناك نقيضان هامين هما التوزيع والبناء وكلاهما عوقا الطفرة الاقتصادية ولا زالتا تنخران عظام الجمهورية الخامسة ، وكانت عدم الكفاية للموسسة في نظام البيع بالتجزئة ، أكبر معوق للاقتصاد الفرنسي • وكان الضغط على بعض صغار باعة التجزئة الذين تمتعوا بحماية أكثر من اللازم بمصدر الظاهرة السياسية الغربية المسماة بالحركة البورجوازية التي تلاشت كحزب سياسى بيد انها لازالت ماثلة في الازدهان •

وفيما يتعلق بالاستكان فان فرنسا متخلفة بجيل من الزمان تحتاج الى تعويضه ، حيث أن الرقابة الجامدة للغاية على الايجارات وكذلك الكساد الاقتصادي قد تسببا في تعويق البناء عقب عام ١٩٣٠ ، وفي أعقاب الحرب قامت فرنسا ببناء المسكن بخطي رئيسة وبتكاليف أعلى من غيرها في معظم دول أوروبا الغربية ليس فقط غرب ألمانيا والاراضى الواطئة والسويد وبريطانيا بل وحتى إيطاليا ، وفي نفس الوقت ارتفع معدل المواليد فجأة بعد قرن من التمهّل وظل المعدل عاليا منذ نهاية الحرب ، وهذه احدى ظواهر الحيوية في شعب من الشعوب ، وتمكن الزحام والمساكن القديمة من تهديد الصحة والحياة العائلية بالنسبة لمئات الآلاف من الاسر والمعوزين ، وهي احدى المنبهات الدائمة للظلم الاجتماعى •

التماسك الاوروبى :

وقد انضمت الصناعة الفرنسية الى المجتمع الاوروبى للفحم والصلب (مشروع هيتمان) السوق المشتركة المتحددة من التعريف هو التمييز في الاسعار فيما يختص بالفحم والحديد والصلب لدولة



السينولكس وإيطاليا والمانيا الغربية وفرنسا ، وبالرغم من المخاوف التي جعلت بعض أصحاب الصناعات الأقوياء والشركات التجارية يفرضون اقترار مشروع شومان ، غاد الصناعات الفرنسية خاضت تجربة المنافسة الجديدة حتى الآن .

إن الجمهورية الخامسة قد ورثت التجارب العريضة للسوق الأوروبية المشتركة ، ففي هذه السوق (وهي تخطو بمقتضى معاهدتها خطوة خطوية) فإن الست دول المشتركة في مشروع شومان تيسر للتبادل الحر للمسلح ورأس المال والأفراد عبر حدود أوروبا الصغيرة وديجول رغم إيمانه بالتماسك الأوروبي ، قد احترام التزامات سابقه تجاه السوق الأوروبية المشتركة ، وبعد قليل من التردد عمد الفرنسيون لازالة كثير من الحصص على الواردات من الدول الأخرى المشتركة في منطقة التعاون الاقتصادي الأوروبي .

إن الشركات التقدمية قد رحبت بالخطوات الجديدة باعتبارها تفتح أسواقا جديدة امامهم ، أما في بعض القطاعات الأقل تقدما واستثمارا فلا يرى أصحاب العمل والعمال سوى أخطار تأتي بها رياح المنافسة الدولية التي لم يسبق السحاح لها بالهبوب على فرنسا من قبل ، فأخذوا يعملون على إيجاد نصوص تهريبية وأشكال متخفية أخرى للتحايل ، وبالرغم من القرارات الدولية الخاصة بالعمال فقد عارضت سلطات العمال في فرنسا هجرة العمال الإيطاليين الى فرنسا حتى بالرغم من عدم وجود بطالة في فرنسا منذ نهاية الحرب .

الحق والعنف :

وقد استهلكت الجمهورية الخامسة حياتها بعبثية من القرارات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي أصدرها ديوجول لسلطاته كرئيس للوزراء . لقد كان الحق والعنف هما شعار الحكومة الجديدة .

والمقصود بالحق ، ان الامة كانت تعيش منذ سنوات على اكثر مما
تحتمله امكانياتها ، وان عليها الآن ان تكف عن طلب العون من
خارجها بالخارج ، وان تحصل طريقة عيشها بحيث تفي بالتزامات
سياستها الوطنية .

أما العنف ، فقد وقع أكبر عبثه على عائق الاسر ذات الدخل
المنخفض في بلاد اشتهر نظامها الضرائبي بالضعف والاعتماد على
الضرائب غير المباشرة ، وقد تطلب برنامج التقشف تضحيات لا بد
حتمها من ذوي الدخل البسيط ، وكان ذلك بداية سيئة للجمهورية
الخامسة اذ اذكى بين العمال الشعور القديم بالظلم .

لقد ألغت الحكومة الاعانات الخاصة بمواد أسعار المعيشة مثل
الخبز واللبن وأجور السكك الحديدية والغاز والكهرباء وغير ذلك ،
ورفعت ضريبة الانتاج على السجاير ومنتجات التبغ وبيع أخرى ،
فارتفعت الاجور وقطعت اعانات الضمان الاجتماعي ، وظهرت بعض
هذه الاجراءات بمظهر القسوة كقطع الاعانات التي تصرف للامهات
والعائلات الحوامل في الثلاث اشهر الاخيرة من شهور الحمل .

وأمنكت الحكومة يدها عن كثير من غلاوات الاجور التي وعدت
بهما عمالها انفسهم ، كما انها لا تشجع زيادة الاجور في الخسمة
الخاصة ، ولم تغير من النظام الآلى لمستوى الاجور في البلاد (وهى
٣٢ سنتا للساعة) ولكنها ألغت بنود النظام الآلى لمستوى المعيشة
في الاتفاقات الجماعية ، ومثل هذه البنود قد ينتج عنها رجحان
التضخم ، ولكن الحكومة قد أنقصت شيئاً فشيئاً تلك الفائدة القليلة
التي تترتب على المساواة الجماعية .

وفي نفس الوقت أنقصت قيمة الفرنك لكي تجعل الاسعار
الفرنسية تتمشى مع مثيلاتها من أسعار حليقاتها في السوق المشتركة
وجعلت الفرنك صالحاً جزئياً للتحويل للعملة الصعبة ، وكما فعل

يوانكويه في سنوات بعد عام ١٩٩٠ طلب ديجول (وهو رجل أقوى في الظروف العصيبة) الثقة من الشعب ووجه طلب الثقة هذا بصفة خاصة الى الملاك والمستثمرين ، ومن المنتظر أن تسبب هذه الثقة واستقرار الاسعار في خروج كميات كبيرة من الذهب والدولارات من مخازنها ، والفرنسيون الذين يتصفون بالحرص أكثر من اتصافهم بالوطنية خباوا في مراتب أسرهم أو هربوا الى الخارج مبالغ يقال أنها تبلغ عشرة بليونات من الدولارات ، فإذا وجد جزء كاف من هذا المال طريقه الى السوق الفرنسي الرئيسي فإن الحكومة قد تخفض نسبة استثماراتها . تلك الاستثمارات التي عملت منذ الحرب على إعادة بنائه وتوسيع الصناعات الوطنية الرئيسية والمنافع العامة ، وبدأت بمناجم الفحم التي تملكها ثم السكك الحديدية والنقل الجوي والقوى الكهربائية والغاز .

وفي حالة تباطؤ الاستثمار الخاص فإن جهود الحكومة لموازنة الميزانية سوف تزيد قليلا من الكساد المزعج الذي ظهر في الخريف الماضي ، وتواجه الحكومة الخطرين المتناقضين « التضخم والكساد » وكلاهما يمكنه ان يحو برنامجهما الاقتصادي وآمالها السياسية وإما فشلها في الامساك بخيوط الاسعار ، فسوف ينزل الى الحضيض بما تكسبه من تخفيض سعر الفرنك ومن طلبها ثقة الشعب ، كما يدفع أصحاب الاعمال والحكومة نفسها (كأكبر صاحب أعمال في الدولة) الى النزاع مع اتحادات العمال الديمقراطية والشيوعية على السواء ، ومن جهة أخرى اذا زاد الكساد فانه يصعب على الاتحادات أن تنادي بالاضراب كما يصعب عليها النجاح فيه ، ولكن البطالة في أضيق صورها تزعج العمال الفرنسيين كما أن خفض الاجور أو زيادة البطالة سيندفعان بالشيوعيين والاتحادات الى القيام بالاضراب . لقد تظاهر الشيوعيون في انتخابات المجالس البلدية وصرحوا بأنهم لم يفقدوا أتباعهم لمجرد أنهم لن ينافسوا ديجول شخصيا .

سياسة دييجول الخاصة بالعمال :

لم يعد الجنرال دييجول يردد عباراته الغامضة حول « المشاركة بين رأس المال وبين العمل » ، والقضاء على النزاع الطبقي ، تلك العبارات التي بدت لكثير من العمال صدى لسياسة حكومة فيشي منذ عشر سنوات ، ولكن كثيرا من العمال يخشون بعض اتباع دييجول ان لم يكن دييجول نفسه .

وقد فشل حزب دييجول القديم في انشاء حركة عمالية فرعية اذ كانت اتحاداتها ضعيفة فتفرقت ، أما حزب دييجول الجديد فلم يتخذ موقفا من اتحادات العمال ، ويرنو بعض زعمائه الى انشاء حركة اتحادية صغيرة خاصة بهم ، ويذهب البعض الى أبعد من هذا الى انشاء حركة اتحادية عمالية واحدة ، ولو أن محاولات هذه الحركة فشلت في الجزائر عقب حوادث ١٣ مايو ١٩٥٨ ، وهناك آخرون يرغبون في ترك المواليين لهم أحرارا ينتشرون في المنظمات العمالية القائمة .

ويبدو أنه قد أصبح لدييجول الآن نظرة أكثر واقعية واهتماما بالأمور الاقتصادية عما أظهره من قبل وقت أن كان رئيسا للحكومة في أعقاب الحرب مباشرة ، ولكن حكيمته الاقتصادية تفارقه عندما يطالب بالاسلحة الذرية لفرنسا ، وهو الى جانب المعونة الاقتصادية التي وعد بها الجزائر والجمهوريات الافريقية السوداء التابعة للمجتمع الفرنسي ، فان فرنسا تخوض حربا في الجزائر تستنزف من موارد الدولة نصف مليون جندي وما يربو على بلون دولار سنويا .

الجمهورية الخامسة - عظمة في الهواء

بطل سيسيلى ماكورث

أذن فقد قلبت صفحة وبدأ فصل جديد فى التاريخ ، وما نحن
على الجمهورية الخامسة تسير حياتنا كما كانت تسير وكذلك الحال
دون شك مع عامة الناس عنما نهأت الجمهورية الثانية لتفسح المجال
لنابليون الثالث ، وعنما حلت الجمهورية الثالثة مكان الامبراطورية
الثانية ، لقد ارتفعت الاسعار كما تشغلنا ضريبة الدخل أكثر من
أى شىء آخر ، ولكن الامر يتطلب أكثر من تغيير للقضاء على استمرار
الحياة اليومية ، والبلبله والانزعاج الشديد للذين حدثا فى الصيف
يبدو ان لاحقية لهما ، فكأننا عشنا لاسابيع قليلة تحت تأثير قوى
لكمية كبيرة من العقار (الدواء) المنبه ..

ولكن منظر الحياة فى نفس الوقت قد تغير فى دهاء ، فقد أصبح
لدينا الالب الرمزى الذى كانت فرنسا على ما يظهر تتوق اليه فى
عقلها الباطن منذ عهد لويس فيليب ، فكل شىء الان يتركز فى ديجول
ان أحدا لا يراه ولكنه دائما حاضر ، فمن حين الى حين يرتفع ذلك
الصوت الجاف الذى يسحر السامع مقاطعا برنامج الاذاعة بصبر
وعبارات بسيطة مدروسة ، لماذا يجب أن يعمل هذا وذاك ، ويعدنا
بالعظمة فى المستقبل مكافاة لنأخذ فيه احزمتنا فى الحاضر ان العظمة
تبدو أمامنا وأنا على اعتاب عهد رومانتيكى جديد وكل ما يلزمنا
للموصول اليه تلك المقادير الكبيرة من الفرثكات الثقيلة التى سوف
تستعمل فى العام المقبل ..

وهنا فى ريف نورمانديا لا يدرك أحد ماذا تعنى عظمة
الفرثكات الثقيلة بالنسبة لنا ، وأولئك الناس على الأقل حبا فى

اللفظ في هذا المجتمع القروي قد بسطوا الامر على أن مائة فرنك في هذا العام ستساوي عشرة في العام المقبل ويقول محامي القرية أنه ذلك ربما كان صحيحا وهو رجل عبوس يلوم الحكومة وينعتها بقوله وهذه الحكومة التي يديرها الفنيون وبعض زبائنه على حافة الهاوية بسبب اجراءات ابتكرها رجال في قصر البربون يعلمون الكثير عن الاقتصاد ويجهلون كل شيء عن الزراعة العملية ، ولكن ربما يغير المسيو بيناي رأيه مرة أخرى . فهو يصرفنا في حلق دائم بوعوده بفرض الضرائب الثقيلة على المظاهر الخارجية للثروة ، ، والتي هي في الواقع ضرورات حيوية لسكان الريف ، فالقس مثلا يعيش في كنيسة ضخمة تتخللها تيارات الهواء مليئة ببيوت العناكب والفيران وله خادم (كنيس العمر) لطهو طعامه ورتق جواربه ، وعربة يمر بها على أبرشياته الثلاث الموزعة هنا وهناك ، وهو ينفق على هذا كله من رواتب وصدقات يقدمها له المحسنون من سكان الابرشية ، وقد حسب أنه لو احتفظ بالبيت والخدام والسيارة فسوف يعتبرونه وكان له دخل يقرب من المليونين في العام فيفرضون عليه الضرائب تبعا لذلك ، ورغم هذا فيبدو أن للنظام الجديد عذره لاقتناص الاغنياء الذين يتهربون من دفع الضرائب والذين لم يتمكن احد حتى اليوم من المساكن بهم (وفي باريس يدفع سكان شارع فوش الذين يعيشون بين مظاهر الرفاهية التي اختفت منذ زمن طويل من الحياة الانجليزية ضرائب دخل اقل مما يدفعه صغار الموظفين) وعلى كل فقد كان الامر كله مظهرا لسوء الادارة من الناحية السيكلوجية فترك الناس حيارى سناخطين لا يرغبون الدخول في التزامات مالية قبل أن يعلموا مكانهم منها . . .

ومن النتائج الاخرى التي تسبب فيها بيناي . . حالة الموت أو على الأقل حالة الأغماء فيما يختص بالحديث . غاليوم لا حديث . . سوى المال فيمكنك أن تتناول طعامك في باريس مع عضو من أعضاء

الأكاديمية الفرنسية أو في نورمانديا مع فلاح صغير وما من شك في أنك سوف تسمع نغم الحديث ، إنما الحديث عن نفقات المعيشة والضرائب وأى مصير سينتهى إليه ذلك كله ، هناك وجل أمريكى وقد فى طلب الثقافة يحطوه شوق كبير الى أخبار الفن المجرد والادب وقال لى يوما فى أسى : « أنتم أيها الاوروبيون تتهموننا دائما بالمادية ولكنى لا أسمع هنا عدا حديث المال وأسمع عنه هنا أكثر مما سمعت فى بلدى » .

وفى باريس فى الأسبوع الماضى سألت عددا من ذوى الميول السياسية المختلفة : « لو أن استفتاء شهر سبتمبر الماضى قد أجرى من جديد فى ضوء أحداث الشهور المنصرمة فإى نسبة مئوية يحصل عليها ديغول ؟ » وقد تراوحت الاجابات ما بين ٢٠ ٪ ، ٥٠ ٪ ، وانى أعتقد أن كل امرئ قد أدرك الآن أن التأييد الاجماعى كان مبنيا على سوء فهم كبير ، وقد أظهرت انتخابات ديسمبر أنها كانت بمثابة تصويت لليمين ، وقد حصلت الجمهورية الوطنية على تلك الاغلبية البارزة بادعائها أنها تمثل : ~

١ - ديغول ..

ب - سياسة تكامل وتسوية سلمية شاملة فى الجزائر ..
وقد استبد بهم الفيظ الآن عندما تبين لهم أن كلا من ريكزتى برنامجهم يناقض احداها الأخرى ، فليس فى نية الجنرال كما هو واضح ادنى استعداد لأن يقوم بدور الناطق بلسان الجناح اليميني المتطرف فى الجزائر ، أو بدور الدكتاتور فى الداخل ، (قفى يوم ما على سبيل المثال زاره وفد يسأله مصادرة صحيفة « لوموند » اليسارية التى تطالب بمفاوضات سلمية ، وعلى ما يبدو أفتر ثفره عن مسسته الجامعة التى يستعجبها أثناء الضحك ثم قال « لوموند » لماذا أصدرها ؟ فى يقينى أنها صحيفة طبية للغاية ..
وعلى الجملة هناك الكثير من القلق وإن كان من العسير أن نعرف

بالتحديد مدى خطورته ، وفي يوم آخر عقب اتخاذ « إجراءات الغفو » بالنسبة لمصالي الحاج وعدد آخر من المسجونين السياسيين وكيف اتحدت مع صحفي من اليمينيين وهو أحد الكبار ذوي العيون المنتفخة الذين رأيتهم في مايو الماضي وهم يتظاهرون في الشانزلزيه يرددون الهتافات لديجول أو الجزائر الفرنسية ! وبمجرد أن جاء ذكر ديغول بدأ ينفق المائدة صارخا « لقد خاننا ! » وطبقا لما أورده فإن جماعة من حزب الجمهورية الوطنية المتحدة والنواب المستقلين قد اكتفوا أن يقدموا استقالاتهم إذا ما استمرت دلائل التهدة في الجزائر . وكما تنازلوا عن معظم سلطاتهم البرلمانية في يناير الماضي فليس بينهم الكثير مما يمكن عمله كاحتجاج فعال « وكثيرا ما استمع الى تلميحات عن حركة سرية تزمع اتخاذ اجراء ما في حالة التفاوض مع فرحات عباس وجبهة التحرير بالكلام الذي لا يرقى الى مستوى التنفيذ ، ومن المتعذر هنا في فرنسا أن ينمو المرء هذا النمو ، فان جريدة « فزانس سواز » تنشر حاليا سلسلة مقالات ممتعة « المؤامرات الثلاث عشر ليوم ١٣ مايو » . يكتبها اثنان من الصحفيين المشهود لهما بالرزانة والثقة وهما « سيرج » و « مدي برمبرجر » وتحتوي هذه المقالات على معلومات تكشف الستار وتؤرق مضاجع المعنيين . وثبتت - بطريقة لم يستطع أحد انكارها حتى الآن - كيف كنا على حافة انقلاب في شهر مايو الماضي في صورة مظاهرة عسكرية عامة لايجاد نوع من الحكم المطلق يحقق الاهداف القديمة للجناح اليميني المتطرف ، وربما تكون اللحظة السيكلولوجية لاحتلات مثل هذا العمل قد انقضت . غير انه من المؤكد ان عددا كبيرا من الناس الذين كانوا وراء حركة ديغول ينظرون الآن على أنه غول مخيف من صنع ايديهم لا يمكنهم بعد السيطرة عليه . .

وكان قصر البربون في الاسبوع الماضي يشبه الى حد كبير مدرسة داخلية في اليوم الاول لافتتاح الدراسة ، وكان الناس

يتسابقون بزهوهم يتأبطون عسكدا ضخما من الثقات ويتقلدون
مناضيبهم ويتحدثون في أصوات خاطفة قلقة حول النقص التنظيمي
لاسلافهم ، وقد بدأ ممثلو الجمهورية الرابعة في مجموعهم كطائفة
من المجالعين المثقفين ، فرجال الجمهورية الخامسة أحدث سنا وتلمع
نظراتهم ببريق الإصلاح ، والقللة التي اتبعت النظام الوبائى بدت
عليهم مظاهر التخفى « نحن لا نثق بهم تماما » همس بهذا مرشدى
من حزب الجمهورية الوطنية متبادلا نظرة ذات مغزى مع موريى
شومان . .

ومن الواضح أن الأعضاء القدامى قد تأثروا بروح الجسد التى
تنبلم بها زملاؤهم الجسد واجباتهم الجديدة ، كانت الجلسة تتناول
بعض الأمور الادارية القائمة وفى الماضى كانت مثل هذه الجلسة
لا يحضرها سوى القليل من المتخصصين ، ولكن القاعة الحمراء نصف
الدائرية كانت ممتلئة ولم يتغيب عنها نائب . . وقد أدهشنى قللة
الاهتمام التى عومل بها رئيس الوزراء ، فقد استدعى فى كثير من
الايهة واعلن اسمه فى نبرات موقوته يتقلعه ويتبعه موكب من
الاتباع . وقد أخذ مكانه فوق المنبر ، ولكن لم يعرفه أحد التفاتا
واستمر النواب فى الدخول حتى قفلت الابواب وبدأت اجراءات
الجلسة ، ودبريه رجل ذو شخصية باهتة وفى عينيه تلك النظرة
الناعمة التى يتميز بها الموظف الناجح . وبعض اليمينيين الذين
كانوا يودون الفاء البرلمان كلية اكتشفوا أن جده لاه كان يهوديا
مما جعله يتلقى نصيبه من شتائم الصحف المناهضة للسامية مثل
(RIVAROL)

اما النواب الجزائريون فقد بدأ عليهم الدهول ، ولست أدري ماذا
كانت الانتخابات التى ارسلت بهم الى المجلس نظيفة ام لا ؟ ولكن من
المؤكد أنهم أخطروا بانهم قادمون لتأييد سياسة ديغول الخاصة
بالتكامل وبتمتع ، ديغول بتأييد هائل من مسلى الجزائر على
عكس جيرانهم الفرنسيين فالكثيرون منهم كرهوه عام ١٩٤٠

ويكرهونه أكثر الآن ولكنهم يعلمون أن اسمه قد ينفع كثيرا ،
 وها هم الآن يسرون على أرصفة باريس وقد اكتشفوا أنهم قد
 ضلوا الطريق وقد نشرت لهم جريدة اكسبريس مقالا مؤثر صرحوا فيه
 أنهم لا يعلمون موقفهم كما أنهم على كل حال لا يجيدون الكلام وقد
 هدد زملاؤهم باطلاق النار عليهم اذا عادوا للجزائر ويزداد برد
 الشتاء شيئا فشيئا ..

والمسوازيل (سد كارا) فقط هي التي يبدو عليها أنها في وطنها
 فهي إحدى النساء الجديرات التي حاولت منذ سنتين تنفيذ
 التقاليد الإسلامية فهي تشبه (اميلي باكهريست الشرق) وهي تريد
 نزع حجاب النساء المسلمات ولما وعداها الفرنسيون الجزائريون
 بتأييدها في هذه المهمة السلمية فهي الى جانب فرنسا قلبا وروحا ،
 ومنذ عام كانت تقوم بالتدريس في إحدى مدارس التلاميذ المسلمين
 ومهدت لها حوادث مايو فرصة الخطابة ولما كان حماسها على المنبر
 شديدا فقد أرسلوها الى باريس نائبة عنهم وآخر الانباء هو تقلدها
 منصب الوزارة ..

ولا يسمع الانسان كثيرا في هذه الايام عن أحزاب اليسار
 وأقصده تلك الاقلية التي صوتت بكلمة لا في الانتخابات لأنها
 كرهت الدستور المقترح والسلطات المطلقة التي منحها لرئيس
 الجمهورية (ولو أنها في الوقت الحاضر أقل من السلطات الممنوحة
 لرئيس جمهورية الولايات المتحدة .. واليسار الصحيح الرأي في
 فرنسا هو العنصر المحافظ الحقيقي بمعنى أنه تشرب العوائد
 الفكرية التي يرجع معظمها الى أيام الثورة ..

وانى دائما أشك في أن كلا من هؤلاء الأعضاء يحتفظ في
 مخيلته بصورة لويس الرابع عشر بوجهه وأبهته وأن هذه الصور
 تبرز أمامه لصورة خاطفة كلما جاء ذكر القوة الشخصية التي
 لا يمكن للبرلمان أن يكبح جماحها بطريقة مباشرة ، وهذا الجناح

اليسارى لا يتمتع فى الوقت الحاضر بتأييد شعبى وكذلك مندیس فرانس (البائس) الذى ظل منذ زمن بعيد أكثر رجال فرنسا المكروهين وقد طوحت به الانتخابات الى زوايا النسيان المؤقت وامتلات الجرائد بصورته وقد بان على وجهه تعبير مكتئب • وهو يجمع أوراق مكتبه ، كما صورته من الحلف وهو يلجأ الى فيلته فى لوفير ••

وفى المكتبة الوطنية حيث تحتفظ بكتالوج غير كامل عن أية مكتبة فى العالم قابلت صديقى مسيو « ن » الذى كان منضما لحزب مندیس فرانس اليسارى منذ زمن طويل • وهو يهوى السياسة غير أنه يمارسها بطريقة جدية كما أنه يبذل قصارى جهده حتى لا تطفئ عواطفه على موازينه • وقد قضينا وقتا طويلا فى استعراض بطاقات الفهارس وقد تزايد عدم توفيقنا واخيرا صرفنا نظرنا عن هذه العملية ثم توجهنا لتتناول شراب فى محل مجاور كان مليئا بالعمل فى أرديتهم العمالية يلعبون كرة اليد على المنضدة المخصصة لهم وكذلك رجال كبار السن يقيدون مذكرات لهؤلاء وهؤلاء بينما تنسكب القهوة على جرائدهم ••

والسيد « ن » أحد أولئك الذين يسعون الى تكوين جماعة انتخابية لجناح يسارى جديد لتكوين ما يسميه « المعارضة الانشائية » ، أما أولئك الناس مثل مندیس فرانس وفرانسوا متراند فيحاولون أن يجمعوا الجناح اليسارى لغير الماركسية فى منظمة أكثر تناسقا وأقل تماسكا بالنظريات يمكنها أن تدل بأصواتها الى جانب أو ضد الاتحاد الوطنى الجمهورى وكتلة الاغلبية طبقا لما يقتضيه الامر والروح العامة كما يقول السيد « ن » هو الشعور بالندم فهم يشعرون أن الجناح اليسارى القديم مسئول الى حد كبير عن كل ما حدث لأنها أصرت على معارضة اجراء أى اصلاح للدستور ••

لقد وجهت سؤالى المفضل الى مستر « ن » سألته « هب أن الاستفتاء قد أجرى من جديد - هل يكون صوتك - لا - ؟ فأجاب نعم كنت أفعل هذا ولكن فى نيرة فسررتها على أنها (لست متأكدا) وهو يعجب بديجول فى الاطار اليسارى الذى يكره المبالغة فى تمجيد الاشخاص ٠٠ وقد بحثنا الموضوع المثير الخاص بالتطور السيكولوجى للجنرال فالجوات التى تتخلل استمرار سياسته فى وتيرة واحدة تجعل من الصعب الحصول على صورة صحيحة لها ٠٠ فى البداية اهتم ذلك الكولونيل بكتابة ذلك النوع من الكتب عن الاستراتيجية الحربية والذى لا يقرأ سوى زملاؤه من رجال الحرب ثم تطور الى شخصية ذلك الرجل الذى يسير منتصب القامة فى عجرفة تعذره اللباقة وهذه شخصية أثناء الحرب ثم ظهر بعد ذلك فى شخصية المعتزل فى مدينة كولوى ذات الكنيستين يكتب تلك المذكرات التى يعترف الجميع حتى أعداؤه أنها ليست فقط تاريخا ولكنها أيضا أدب رفيع. وأخيرا أمامنا شخصية ديجول الجديد الذى طالما أدهشنا بآرائه المتحررة ودبلوماسيته المرنة والذى اتضح مع اولئك الناس من فرنسيى الجزائر الذين رفعوه الى الحكم .

وقد أخبرنى السيد(ن) أنه عرف قبل الحرب زافير ديجول الذى بقى فى فرنسا وقتل أثناء حرب المقاومة ، وكان زافير يتحدث يوما عن عائلته فقال بطريقة جدية أن له أبا عظيما وسوف يحكم فرنسا يوما ويثير دهشة العالم ويقول السيد « ن » أن ديجول فوق كل شيء - رجس متصوف يحلوه شعور بأن له رسالة سماوية وذلك منذ شبابه ، وهو يعتقد فى هذا اعتقادا جازما لدرجة أن مجرد الظروف لا تعنى شيئا بالنسبة له ، اذ يمكنه أن يكيف نفسه طبقا لها ، ويعمل ماهو ضرورى فى الوقت المناسب ، أولا يعمل شيئا بالمرة ، وعندهما يقول « أنا فرنسا » أو يتحدث عن نفسه كما تكرر منه ذلك فى مذكراته فى

صيفة الضمير الغائب وليس هذا تفاخرا منه بل اعتقادا حقيقيا بأنه الشخص الذى تتحقق على يديه عظمة فرنسا ومن جهة أخرى فلما كان يعتقد فى نفسه انه هو الامة فان فى امكانه ان يعمل لكل ما فى نفسه من جوانب ٠٠ وكل امرئ يعلم أو يشك أنه يتوق الى سلام فى الجزائر عن طريق المفاوضات وذلك رغم ما ينشره معارضوه من أن لاآخر فى الصحف وهو لديه من القوة ما يكفى أن يبدأ تلك المفاوضات فى الغد ولكنه بعمله هذا سوف يقسم فرنسا ومنذ تلك اللحظة يصبح زعيما لحزب هو أمل فرنسا المعقود .

وعلى هذا فان الحرب فى الجزائر تسير بخطى ثقيلة تعمل على خرابنا كما أنها من المحتمل أن تستمر هكذا حتى يتمكن ديجول أن يجمع حول رأيه عددا كافيا من الناس يمكنه من أن يعمل كرمز للوحدة الوطنية .

ويقول السيد « ن » أن الوحدة بالنسبة لديجول هى كل شيء والتشريع الاجتماعى على سبيل المثال يعتبر أجرا جده ثانوى بالنسبة له وهنا يكمل الانقسام فى الرأى بينه وبين الجماعات اليسارية وهو اليها أقرب منه الى الجماعات اليمينية .

فهرست

صفحة

تقديمه	١٨
الثورة اليمينية في فرنسا :		
« هانز كوهن »	٢٨
تراث الجمهورية الثالثة :		
« دونالد ماكاي »	٣٨
سقوط الجمهورية الرابعة :		
« ادوارد فوكس »	٤٨
الكبرىء المحكومة : السياسة الفرنسية لسنة ١٩٥٩ :		
« أوجين ويبر »	٦٠
ديجول ومجتمعه الفرنسي :		
« بنيامين ريفلين »	٧٣
التقشف ومالية الجمهورية الخامسة :		
« الزارا تومستوك »	٨٢
العمل والادارة في ظل نظام ديغول :		
« فال لوروين »	٩٢
الجمهورية الخامسة عظيمة في الهواء :		
« سيسيلي ماكوروث »	

روايات عالمية

تقدم

صانع الحلوك

بقلم الكاتب الكبير

رافاييل ساباتيني

الجزء الثاني

٣ قروش

مع الباعة والمكتبات

كتب ثقافية

أبو الشهداء

« الحسين بن علي »

بقلم الكاتب الكبير
عباس محمود العقاد

٥ قروش

مع الباعة والمكتبات

الدار القومية للطباعة والنشر

شركة ذات مسئولية محدودة

٣٠ شارع منصور - القاهرة

ص ٠ ب ٢٣٩٨

هيئة قناة السويس

أسطول هيئة قناة السويس

يبلغ عدد وحدات أسطول الهيئة ٤٦٥ وحدة عائمة وهو يشمل رافعات وكراكات وقاطرات بحرية ولنشات وصلات نقل ، هذا عدا الوحدات الجديدة التي تم الاتفاق على بنائها مثل القاطرتين « مارد » و « شهيم » اللتين تعتبران أقوى قاطرتين من نوعهما في العالم .

وقد صرح الفنيون الذين أشرفوا على بناء القاطرتين المذكورتين ، انهما مزودتان بأحدث أجهزة الاطفاء وأقواها وان المضخة الواحدة تدفع ٢٠٠ متر مكعب من الماء في الساعة ، وبطلمبات لشفط المياه وونشات كهربائية قوة رفعها ٦٠ طنا وقوارب انقاذ من الالومنيوم ذات محركات ميكانيكية يسع الواحد منها ٣٥ شخصا ، وكذلك قوارب انقاذ من البلاستيك .

وقد سئل أحد مهندسي الشركة الهولندية التي بنت القاطرتين «مارد» و «شهيم» عما بنته الشركة السابقة في ثمانين عاما ، فأوضح أنها لم تبني سوى ١٣ قاربا وبعض اللنشات الهزيلة في تلك الفترة أما هيئة قناة السويس فقد أتمت في ثلاث سنوات بناء أكثر من عشرة أضعاف ما بنته الشركة المنحلة في ثمانين عاما .

ولدى الهيئة حاليا غير ما ذكرنا من وحدات و القاطرات « عنتر » و « بطل » و « منجد » التي كانت العدوان على القناة عام ١٩٥٦ وأعيد اصلاحها في ور ان لديها القاطرات « مرجان » و « شبار » و « حوت عشرات القاطرات الصغيرة مثل « يقظ » و « شديد

Bibliotheca Alexandrina



0352013



الـ

الكتاب ١٥١

صدر يوم الأحد ٢٠ مارس (آذار) سنة